وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: جغرافيا سياسية

الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة

اعداد الطالبة:

مسعود سهام

إشراف الأستاذ :

ظريف شاكر

أعضاء لجنة المناقشة:

-1

-2

-3

السنة الجامعية:2013/2012

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمان الرحيم:

"اقرأ باسم ربك الذي خلق(1) خلق الانسان من علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3)الذي علم بالقلم (4) علم الانسان مالم يعلم(5) كلا ان الانسان ليطغى(6) ان رءاه استغنى(7) ان الى ربك الرجعى(8) أرايت الذي ينهى(9) عبدا اذا صلى(10)أرايت ان كان على الهدى(11) أو امر بالتقوى(12) أرايت ان كذب وتولى(13) ألم يعلم بأن الله يرى(14) كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية(15)ناصية كاذبة خاطئة(16) فليدع ناديه(17)سندع الزبانية(18)كلا لا تطعه واسجد واقترب(19)"

صدق الله العظيم

سورة العلق من القران الكريم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني في انجاز هذا البحث المتواضع

كما يشرفني ان اتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ المشرف "ظريف شاكر"لقبوله الاشراف على هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و ارشاداته القيمة طيلة فترة انجاز هذه المذكرة

كما يشرفني ان اتقدم بخالص الشكر والامتنان الى كل اعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ثم اتقدم بالشكر والعرفان لكافة اساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تكوينهم طيلة المشوار الجامعي.

وفي الاخير اتقدم بالشكر الى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب او بعيد.

اهداء

الى من يعجز القلم عن ذكر فضائلهما

الى الوالدين الكريمين اطال الله عمرهما

الى اخوتي واخواتي الافاضل:جازية،خالد,ابتسام

الى كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب او بعيد

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة:

الفصل الاول: السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة (الماهية – المحددات).

المبحث الاول:ماهية السياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الاول:الاطار المفاهيمي للدراسة.

المطلب الثاني:التيارات الفكرية والنظرية لسياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الثالث:الخلفية التاريخية لسياسة الخارجية الامريكية.

المبحث الثاني:المحددات الداخلية لسياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الاول:تأثير المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الثاني:تأثير المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الثالث:الدين وتأثيره في صنع السياسة الخارجية الامريكية.

المبحث الثالث:المحددات الخارجية في صنع السياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الاول:النظام الدولي وتأثيره في صنع السياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الثاني:النفط وتأثيره في السياسة الخارجية الامريكية.

المطلب الثالث:احداث 11 سبتمبر2001 وتاثيره على استراتيجية الامن القومي الامريكي2002 -2006 .

الفصل الثاني:مكانة المغرب العربي في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة.

المبحث الاول: الاهمية الجيو استراتيجية للمغرب العربي.

المطلب الاول: الاهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة للمغاربية.

المطلب الثاني :البيئة الامنية للمنطقة المغاربية وتأثيرها على العلاقات الامريكية المغاربية.

المطلب الثالث: الاهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية.

المبحث الثاني: ابعاد التواجد الامريكي في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول:العوامل المساهمة في التدخل الامريكي في المغرب العربي.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية المغاربية.

المبحث الثالث:اليات التدخل الامريكي في منطقة المغرب العربي.

المطلب الاول: الاجندة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الاجندة الأمنية والسياسية.

المطلب الثالث: الاجندة العسكرية.

الفصل الثالث:التنافس الدولي على المنطقة المغاربية وسبل التعامل معه.

المبحث الاول:التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي.

المطلب الاول:المغرب العربي وأوربا:علاقات تاريخية متميزة.

المطلب الثاني:المدخل الاقتصادي الصيني في المغرب العربي .

المبحث الثاني:طرق التعامل المغاربي امام التنافس الدولي على المنطقة.

المطلب الاول:البديل الاقليمي العربي .

المطلب الثاني: تفعيل الاتحاد المغاربي.

خاتمة.


مقدمة

مقدمة

شهدت الساحة الدولية بنهاية الحرب الباردة تحولات جذرية مست جميع الاصعدة السياسة والاقتصادية والاجتماعية ،والتي اثرت على مجريات العلاقات الدولية ببروز فواعل جديدة غير الدول كالمنظمات الدولية وشركات متعددة الجنسيات التي تتفاعل مع سياسات الدولية وتتداخل معها،مما أنتج مرحلة جديدة من التفاعلات بتراجع استراتيجيات التقليدية وصعود سياسات اخرى على اساس التغير في مصالح الدولية ،وهذا ما اثر على السياسة الخارجية لدول التي عرفت تطورات في هذه المرحلة وأصبحت تركز على تحقيق اهدافها ومصالحها الدولية.

ومن هذا المنطلق عملت الولايات المتحدة الامريكية على البحث عن استراتيجية جديدة ورسم خارطة جيواستراتيجية للعالم والسعي على بسط قوتها على المناطق الاستراتيجية دون الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ احترام مناطق النفوذ لدول كما كان سائدا في فترة الحرب الباردة.

وبهذا اصبحت السياسة الخارجية الامريكية تقوم اساسا على البحث عن الاهداف الاقتصادية والأمنية في العالم لتشمل بذلك منطقة المغاربية التي اعتبرتها ضمن اولويات سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة ومن اجل تجسيد ذلك عمدت على وضع اليات سياسية والاقتصادية لربط المصالح الامريكية بالمنطقة المغاربية، وهو ما يعتبر موضوع دراستنا.

التعريف بالموضوع:

تحاول هذه الدراسة التركيز على دراسة السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة باعتبارها من المواضيع الاكثر الاهمية في العلاقات الدولية اضافة لدورها المركزي في النظام الدولي التي تجلت فيه كقوة فاعلة في العلاقات الدولية.

كما تتمحور هذه الدراسة التركيز على منطقة المغرب العربي التي كانت في فترات السابقة تحت النفوذ الفرنسي و لم تكن الولايات المتحدة الامريكية تولي اهتماما كبيرا بها إلا بعد الحرب الباردة باعتباره اصبح كمحور استراتيجي في السياسة الامريكية خصوصا مع تزايد التنافس الدولي على المنطقة.

وبحكم الموقع الاستراتيجي للمغرب العربي والذي يتوسط القارات الثلاث افريقيا واسيا واروبا ، هذا ما يجعله تكتسب اهمية جيواستراتيجية بامتلاكها الموارد الطاقوية التي تعتبر الممول والمصدر الرئيس للولايات المتحدة

الامريكية مما باعتبارها كبعد استراتيجي،وهذه العوامل جعلت المنطقة محل اطماع دولية لذا سنقوم بتحليل هذه العوامل عوامل لفهم طبيعة العلاقة الامريكية المغاربية.

أهمية الموضوع:

يرجع اهمية اثراء هذه الدراسة باعتباره يركز على فترة الحرب الباردة التي تشكل نقطة تحول فاصلة في الاستراتيجية الامريكية التي سعت لبسط نفوذها في مختلف المناطق الاستراتيجية بما فيه المغرب العربي مستغلة في ذلك الوضع الامني المغاربي،وإظهار الدور الامريكي في المنطق.

وقد تزايد هذا الاهتمام خصوصا بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وإعلانها عن مبدأ محاربة الارهاب مشاركة كل الدول بما فيها دول المغرب العربي.

اطار الزماني والمكاني للدراسة:

الإطار الزماني: فشملت مرحلة مابعد الحرب الباردة التي تتمثل في مرحلة انتهاء صدام بين القوى الكبري وبروز الولايات المتحدة الامريكية التي فرضت نفسها كقوة عالمية ووضع استراتيجيات تتوافق مع مصالحها العالمية.

الإطار المكاني: تركز هذه المذكرة على دراسة الولايات المتحدة الامريكية من خلال سياستها الخارجية لفهم ابعادها الاستراتيجية في منطقة المغرب العربي ،وقد تم التركيز على ثلاث اقاليم من المنطقة التي تتمثل في الجزائر والمغرب وتونس نظرا لأهميتها الاستراتيجية الامريكية،

اما عن ليبيا وموريتانيا فلم يتم التركيز عليها كثيرا ،فبالنسبة فليبيا لا تمتلك علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الامريكية،اما عن موريتانيا فهي لا تشكل اهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ما عدا ما يتعلق بالتطبيع الاسرائيلي الموريتاني.

مبررات اختيار الموضوع: يرجع اختيار الموضوع الى :

مبررات ذاتية: والتي تتمثل في كوننا سنركز على تحليل وتوضيح السياسة الامريكية تجاه المغرب العربي الذي يعتبر كجزء من الوطن العربي بتنوع ثرواته الطبيعية التي ظلت محل اطماع اجنبية،اضافة للرغبة في تبيان اهم الاليات التي بواسطتها تستطيع دول هذه المنطقة الحفاظ علي استقلاليتها من التبعية الاقتصادية والسياسية.

مبررات الموضوعية: تهدف هذه الدراسة الى توضيح مكانة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وخصوصا بعد الحرب الباردة في محاولة منها لوضع استراتيجية شاملة في المنطقة العربية وإلحاقها بمنطقة الشرق

الأوسط الكبير او من الجانب الامني من خلال الظاهرة الارهابية وتكييفه للحصول على اغراضها في المنطقة العربية ككل والمغرب العربي خصوصا.

اشكالية الدراسة:

ان نهاية الحرب الباردة قد افرزت تغييرات على المستوى الدولي مم نتج عنه تغير في التوجهات اهتمام السياسة الامريكية بمناطق الاستراتيجية في العالم،ومن خلال دلك يمكن طرح التساؤل التالي: **فيما تكمن الابعاد الاستراتيجية للسياسة الامريكية تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ؟**

وتتفرع من هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات:

1/ ما مدى تاثير المحددات الداخلية والخارجية في صنع الإستراتيجية الامريكية تجاه العالم بصفة عامة ؟

2/ما مكانة المغرب العربي في السياسة الامريكية ،وفيما تتمثل الوسائل المتبعة في تجسيد اهدافها ومصالحها في المنطقة ؟

3/ ما هي الاليات الامريكية المتبعة لتعزيز نفوذها في ظل التنافس الدولي على المنطقة ، وما هي سبل التعامل المغربي امام هذا التجاذب الدولي.

فرضيات الدراسة:

1/ ان تصاعد المتغير الامني في السياسة الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر2001 قد عزز من الاهتمام الامريكي بمنطقة المغرب العربي.

2/امتلاك دول المنطقة المغرب العربي للمصادر الطاقوية جعلها محلا للتنافس الدولي ما استوجب على الولايات المتحدة تكثيف العلاقات الامريكية المغاربية.

3/ كلما كان هناك مبادرات تكاملية عربية ومغاربية أدى ذلك للاستفادة من التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي.

أدبيات الدراسة: تتعدد الدراسات التي اهتمت بدراسة السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة والسياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي بصفة خاصة فقد ظهر الاهتمام بها جليا بعد فترة الحرب الباردة بعد اكتشافها لأهميتها الإستراتيجية،ونجد العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع ،والتي تمحورت أساسا في مقالات المنشورة في مجلات المستقبل العربي التي تمثل في:

1/ سعيد الهوسي ،مكانة المغرب العربي الامنية في الإستراتيجية الأمريكية

2/ عبد الاله بلقزيز ،الولايات المتحدة الامريكية من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي.

مناهج الدراسة: من المناهج المستخدمة في الدراستنا ما يلي :

1/ المنهج التاريخي:وقد استخدمناه لتبيان الخلفية التاريخية للظاهرة المدروسة وهي السياسة الخارجية الامريكية، وفهم التطور التاريخي للاهتمام الامريكي بدول هذه المنطقة.

2/ منهج دراسة حالة: وذلك من خلال تحليل البيانات المتعلقة بسياسة الامريكية تجاه دول المنطقة، وتحليل المؤشرات الطبيعية والاقتصادية لكل دولة على حدى.

3/ منهج المقارن:ويتمثل في مقارنة السياسة الامريكية تجاه المغرب العربي بسياسات القوى المنافسة المتمثلة في الاتحاد الاروبي والصين.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من الصعوبات ،ومن اهم الصعوبات التي واجهتنا هي قلة المراجع التي تركز في دراسة سياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة المغاربية ،ولعل هذا راجع ان العلاقة بينهما لا تزال حديثة اذا ما قورنت بالسياسة الامريكية في الشرق الاوسط التي توليه الدراسات الحصة الاوفر،ولعل هذا راجع الى اهمية المنطقة وبالتحديد لسبب تواجد الاسرائيلي في المنطقة التي تمثل الحليف الاول للولايات المتحدة الامريكية.

تقسيم الدراسة:

تناول هذه الدراسة تحليل الابعاد الاستراتيجية في منطقة المغرب العربي ،ولذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وتمثلت في:

تم تخصيص الفصل الاول لدراسة السياسة الخارجية الامريكية بصفة عامة وذلك من خلال ثلاث مباحث فالمبحث الاول قد خصص لدراسة ماهية السياسة الخارجية وتم توضيح الاطار المفاهيمي للدراسة وكذا الخلفية النظرية والفكرية للسياسة الخارجية وعرض لاهم المحطات الرئيسية في السياسة الخارجية الامريكية،اما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الامريكية لتشمل بذلك دور المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية ، اضافة لدور الدين في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، أما المبحث الثالث فقد شمل على المحددات الخارجية ودورها في صنع السياسة الخارجية الامريكية وقد شمل بذلك تاثير النظام الدولي في صنع السياسة الخارجية الامريكية ودور النفط كمحدد رئيسي في التأثير

على السياسة الخارجية الامريكية مع توضيح تأثير احداث 11 سبتمبر 2001 على استراتيجية الامن القـــومي الامريكي2002-2006.

اما الفصل الثاني فقد تم تحليل مكانة المغرب العربي في استراتيجية الامريكية بعـــد الحـــرب البـــاردة وقد شمل على ثلاث مباحث،بحيث خصص المبحث الاول لدراسة الاهمية الجيواستراتيجية الأمريكية للمنطقـــة المغاربية وتضمن الاهمية الجيوبوليتيكية وكذا تأثير البيئة الامنية للمنطقة على العلاقـــات الامريكيـــة المغاربيـــة وبالإضافة للأهمية الاقتصادية للمنطقة،اما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة ابعاد التواجد الامريكي في المنطقة من خلال التركيز على العوامل المساهمة في هذا الاهتمام وكذا التطرق للخلفيات التاريخية للعلاقات الامريكية المغاربية ،أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة مجمل الاليات التي اتبعتها الولايـــات المتحـــدة في المنطقـــة التي تشمل على الاليات الاقتصادية والسياسية والأمنية وكذا العسكرية .

اما عن الفصل الثالث فقد تضمنت الدراسة عرض ملامح التنافس الدولي على المنطقة المغاربية وسبل التعامل معه للمواجهة من قبل دول المنطقة وذلك من خلال المبحث الاول الدى خصص لعرض هذا التنافس الدولي من قبل الاتحاد الاروبي الذي يعتبر ان هذه المنطقة من أولوياته الاستراتيجية بالرجوع للخلفية التاريخية وكذا تنامي الدور الصيني الاقتصادي في المنطقة المغاربية ،مع التركيز في هذه الدراسة علـــى طـــرق التعامـــل المغاربي في مواجهة هذا التجاذب من خلال اللجوء الى البديل الاقليمي العربي من جهة وتفعيل الاتحاد المغاربي من جهة اخرى لتخفيف من وتيرة هذا التنافس.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة(الماهية-المحددات)

تعد السياسة الخارجية احد أهم الفروع الكبرى للعلوم السياسية،والمحرك الأساسي للعلاقات الدولية، وهي تعبر عن سلوك الذي تتخذه الدولة الواحدة تجاه تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات خدمة لمصالحها وتحقيقا لأهدافها الإستراتيجية المحددة.

ولقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية عدة سياسات ومبادئ تختلف وتتوافق وفقا لأهدافها وأولوياتها الإستراتيجية خصوصا بعد الحرب الباردة التي برزت كقطب بارز في العلاقات الدولية التي توجه وتتحكم في العالم و ازدادت هذه الأهمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي غيرت الخارطة الجيواستراتيجية للعالم والاهتمام الدولي بمكافحة الإرهاب الذي أصبحت تستخدمه الولايات المتحدة في التعامل مع العالم الخارجي باعلانها عن استراتيجية الأمن القومي الامريكي 2002 ثم 2006،وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني: المحددات الداخلية لسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثالث :المحددات الخارجية لسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية:

تمثل السياسة الخارجية أداة في يد الدول لتحقيق اهدافها الخارجية رعاية لمصالحها السياسية والاقتصادية ،وتختلف قدرة الدولة على تحقيق ذلك بحسب قوة الدولة،فكلما امتلكت الدولة قوة اكبر استطاعت فرض سياستها ، ولذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث لأهم التعريفات حول السياسة الخارجية كونها ظاهرة معقدة،وتوضيح اهم النظريات الدولية التي تهتم بسياسة الخارجية ثم عرض لأهم الخلفيات التاريخية لسياسة الأمريكية منذ اعلان ميلاد الدولة الأمريكية الى هذه الفترة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

أولا:السياسة الخارجية:

إن التأمل في مختلف التعريفات حول السياسة الخارجية في العديد من الدراسات العلمية يتبين لنا أنه لا يوجد مفهوم شامل ودقيق حول الظاهرة، وهذا راجع إلى:

1- إختلاف وجهات النظر من قبل المفكرين حول السياسة الخارجية، بحيث إعتبرها البعض مرادفة للسياسات الأخرى كسياسة الداخلية ، في المقابل اعتبرها البعض الأخر أنها مرادفة لأهداف وسلوكيات الخارجية للدول.[1]

2- تعقيد الظاهرة وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها، والعلاقة بينهما.[2]

ولقد تعددت التعاريف حول هذه الظاهرة نذكر منها:

تعريف "كنيث تومبسون" الذي يعرف السياسة الخارجية من خلال النظرة الإيديولوجية، والنظرة التحليلية، أما الأول فيفترض أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، فتصنف السياسة الخارجية عندئذ بالديمقراطية والاستبدادية والتحررية والاشتراكية والمحبة للسلام أو العدوانية ،

---

[1]-محمد سيد السليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص7.

[2]-المرجع نفسه، ص11.

أما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها تقاليد الدول التاريخية وموقعها الجغرافي، والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته.[1]

أما "نورمان هيلهيل" فيعرفها على أساس أنها نشاط الدولة تجاه الدول الأخرى سواء إتخذ هذا الشكل مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتمسك القادة بها.

أما "زايد عبيد الله مصباح" فيعرف السياسة الخارجية على أنها السلوك السياسي الخارجي لأية دولة واحدة هو عبارة عن حدث، وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة لتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود.

ونجد تعريف"روزناو" الذي يعتبر أكثر التعاريف شمولا إذ يعرف السياسة الخارجية على أساس أنها منهج للعمل يتبعه المثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معيين في النسق االدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.

أما "محمد السيد سليم" فقد عرف السياسة الخارجية على أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره المثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي، وهذا التعريف يشمل على الأبعاد الأساسية التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.[2]

كما يجب التميز بين مصطلح السياسة الخارجية ومصطلح عملية السياسة الخارجية، اذ تعرف عملية السياسة الخارجية بأنها المجموع الكلي لخطوات التي تخطوها الدولة بهدف بناء سياستها الخارجية ، أما السياسة الخارجية فهو الهدف المباشر لمجموع الأفعال المتخذة من قبل

[1]-عامر مصباح ، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008) ، ص17.

[2]-محمد سيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

الدولة في إطار جهودها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، أي أن السياسة الخارجية هي نتيجة لعملية السياسة الخارجية لدولة.[1]

اضافة لذلك هناك مصطلح آخر يتداخل مع السياسة الخارجية وهو صنع القرار الخارجي،وفي هذا الصدد نجد ريتشارد سنايدر الذي يعرف عملية صنع القرار الخارجي بأنها العملية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرارها، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم إختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق، أما صنع القرار الخارجي فهي العملية التي يتم فيها اختيار أقدر الوسائل على تحقيق هدف معين ، ومن التعريف يتضح لنا أن القرار الخارجي يتسم بطبيعة مؤقتة لمواجهة موقف محدد زمانا ومكانا، بينما السياسة الخارجية فتتسم بالثبات النسبي.[2]

ومن خلال عرض لمجمل هذه التعاريف ، يمكن اعتبار السياسة الخارجية عموما مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في محيطها الدولي، والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة المعبرة عن التمازج ما بين الخصائص الشخصية لصناع القرار، ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتوافرة، التي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سليمة.[3]

ثانيا:الإستراتيجية:

تقوم السياسة الخارجية لأي دولة على أداتين رئيسيتين هما: الدبلوماسية وهي فن الإقناع والإستراتجية وهي فن إكراه، وقد تستخدم الإستراتيجية العديد من الوسائل كالوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية وحتى الحرب لغرض تحقيق أهدافها بقوة.[4]

---

[1]-عامر مصباح، مرجع سبق ذكره ، ص27.

[2]- المرجع نفسه، ص36.

[3]- المرجع نفسه، ص.20.

[4]- جمال مصطفى عبيد الله، **الإستراتيجية الأمريكية الشرق الأوسط**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2001)، ص18.

وتعتبر الاستراتيجية كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية "Strato" بمعنى حشد، ومن مشتقاتها الكلمة "Stratego" و التي تعني فن القيادة، وكذلك "Stratagen" والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو.

و لم يستخدم هذا المصطلح حتى نهاية القرن 18 تقريبا، من قبل الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية جولي ميزار قبل الثورة الفرنسية 1789، ثم تعددت مجالات استخدامه و لم تعد تقتصر على المجال العسكري ليشمل الجوانب الأخرى، فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي كالموقع الاستراتيجي لقناة السويس، كذلك في مجال الاقتصادي كالنفط مثلا.

وقد عرفها كلاوتفيتز بأنها استخدام الإشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب، أو إلى أهداف التي شنت الحرب من أجلها.[1]

وتعرف على حسب قاموس "webster S"بانه علم للتخطيط العمليات العسكرية وتوجيهها، اضافة لتعريف ليدل هارت الذي يعرفها على أساس أنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة.[2]

أما بالنسبة لعلماء الجغرافية السياسية فالإستراتيجية في معناها الجغرافي هي النمط الإقليمي للصراع ما بين القوى العالمية (البرية ، البحرية، الجوية).[3]

وبرجوع للإستراتيجية الأمريكية فإن عامل التفوق العسكري في المجال النووي والتكنولوجي قد أسهم بشكل كبير في توجيه مجريات الأوضاع الدولية، وتحديد معالم القرار السياسي الأمريكي في مجال السياسة الدولية، بحيث يرى الرئيس نيكسون أن التفوق النووي

---

[1]- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتجية**، (الأردن: دار مجداوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص17-18.

[2]- عبد المولى هايل طشطوش،**الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية الاقتصادية**،(عمان:دار حامد للنشر والتوزيع،ط1،2012)،ص56.

[3]- جمال مصطفى عبيد الله، مرجع سبق ذكره، ص19 .

في أيدي الدولة الدفاعية هو ضمانة للسلام، أما التفوق النووي في أيدي الدولة الهجومية فهو تهديد للسلام.[1]

فمن خلال هذه التعاريف يتضح لنا ان لكل دولة سياسة خارجية تختلف عن الأخرى وذلك من خلال قوتها ودورها الفعال في توجيه العلاقات الدولية لذا سنقوم بالتركيز على دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في فترات مختلفة واستخلاص اهم مبادئها في كل مرحلة.

المطلب الثاني: الخلفية النظرية لسياسة الخارجية الأمريكية:

تعد التيارات الفكرية والنظرية مجالا لفهم واقع السياسة الخارجية، ولذلك سنقوم في هذا المطلب بدراسة تيارين رئيسين في حقل السياسة الخارجية وهما:

1- التيار الواقعي:

ظهر في البداية مع إسهامات هانس مورغانتاو التي يفترض أن الشؤون الدولية هي عبارة عن صراع مابين الدول من أجل الحصول على القوة لتحقيق مصالحها بشكل منفرد.

ويمكن تلخيص أهم مرتكزاتها في:

- استخلاص رؤيتها من خلال الكتابات القديمة لمفكرين أمثال تيوسيديس وهوبز.
- صراعات الدول هي صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية.
- الدولة فاعل وحيد في العلاقات الدولية.
- اجتياح الدول للأمن القومي لحماية مصالحها الوطنية.

إذ ينظر مورغانتاو إلى السياسة الخارجية على أنها منهاج للتحليل، وهي عملية ترشيدية التي تعمل على تعظيم القوة والمصلحة الوطنية.[2]

[1]- المرجع نفسه ، ص22

[2]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 21-22.

كما يعتبر "مورغانتاو " نظام التعددية القطبية الأنسب عكس نظام الثنائية القطبية، وقد تعرضت نظريته لانتقادات من بينها ان هذه النظرية تفسر الطبيعة البشرية على أساس الصراع الذي يؤدي لنفي مفهوم السلام والتعاون بإضافة إلى تجاهلها للفواعل الجديدة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى.

الواقعية الجديدة: في السبعينات طور "كنيث والتز" النظرة الواقعية وذلك من خلال الأول كتاب نشره "نظرية السياسة الدولية" وأهم أفكارها:

1/ اعتبار الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية باعتباره يمتلك وسائل العنف المنظم، رغم التغير الذي برز على المستوى الدولي ببروز فواعل من غير الدول كالمنظمات الدولية التي تمتلك دور فعال في التاثير على السياسة الدولية،اما عن العلاقات ما بين الدول فهي نفسها علاقات تعاون وصراع.[1]

2/الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الذي يحدد سلوك الفواعل أي غياب السلطة المركزية.[2]

وقد بين ستيفن لامي أن الدول تمتلك التوجه المصلحي، والنظام الدولي يعتبر فوضوي والتنافس يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على التعاون الدولي، والبحث عن بقاء الدولة، إذ ترى الدولة الدول أخرى على أنها عدو محتمل ومصدرا لتهديد، مما يخلق مأزق أمني.

ويضيف "جون بايلز" أربع افترضات بإضافة للافتراضات السابقة وهي:

1/ فوضوية النظام الذي يؤدي لغياب السلطة المركزية التي تضبط سلوك الدول .

2/ إدعاء الدولة لسيادة سيتحتم عليها تطوير القدرة العسكرية الهجومية لدفاع عن نفسها وتوسيع قوتها مما يؤدي إلى الحاق الخطر بها.

---

[1]- إبراهيم بولمكحال "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"، من خلال:
http//:www.politics.ar.com/ar/com/ar/php/permalink B062. Html (07- 02--2013)
[2]- المرجع نفسه.

3/ سعي الدول لبناء الأمن القومي خوفا على سيادتها سيؤثر في سلوكها تجاه الآخرين ، مما يولد سلوك عدواني تجاه بعضها البعض وبالتالي يعتبر الأمن القومي أحد مخرجات بنية النظام الدولي.[1]

وتنقسم الواقعية الجديدة إلى الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية، فكلاهما يعترف بدور و تأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية وتنقسم:

1/ الواقعية الدفاعية:ومن روادها :"ستيفن فان افارا"،"روبرت جارفيز"،"جوزيف جايك"،وتفترض هذه المدرسة أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وبأن الأمن توفر أكثر من كونه متعددا، وبهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية وجعلها لا تتحكم في سلوكيات جميع الدول، أي الاقرار بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي الاعتراف بالاثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجي، وقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها ليتبن من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول فبوجود الخطر الخارجي تقوم الدولة بتجنيد مجموع القدرات العسكرية والاقتصادية والبشرية، وهذا الخطر مرتبط بذاتية صناع القرار وهو طرح جديد للواقعية الدفاعية، إضافة إلى إدخال مصطلح الواقعية التعاونية ومصطلح الفوضى الناضجة عكس فوضى المطلقة، تفاديا للحرب ووضع سياسات مشتركة، وهكذا سيعطى دور للمحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي (إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية).

الواقعية الهجومية وجاءت كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكزاتها الأساسي الذي يتمثل في اعتبار الدولة في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك إذ أن الفوضى تفرض بإستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة، وبروز احتمال حدوث الحرب بين الدول، أي استمرار حالة الفوضى المطلقة، إلا أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية "والتز" هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسة الخارجية ومخرجات الدولية مبني على أساس الفوضى وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية التي تؤكد أن السياسة الخارجية للدول يجب أن تتضمن

[1]- عامر مصباح ،**نظرية العلاقات الدولية (الحوارات النظرية الكبرى)**،(مصر:دار الكتاب الحديث،2008)،ص،ص،28-30.

المتغيرات الداخلية والنسقية والتـأثيرات الأخـرى المخصصـة والمحـددة لمظـاهر السياسـة الدوليـة التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات.

وهكذا شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية نيوكلاسـيكية ، تحـولا عميقـا لـدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خـارجي لتفـتح المجـال أمـام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية.[1]

2- الاتجاه الليبرالي:

قام "تيم دين" "Time dine" بجمع أهم الافتراضات التي تقوم عليها النظرية وتتمثل في:

1/ الأمن الجماعي: collective Security والمقصود به ان امـن دولـة مـرتبط بـأمن دول الاخـرى وبذلك يعتبر الامن هو شان الجميع وضرورة الرد الجماعي لأي إعتداء مـن أي طـرف سـواء كـان داخلي أم خارجي.

2/ الشرطية: هي حالـة تقـوم فيهـا الـدول أو المؤسسـات الدوليـة الكـبرى بوضـع شـروط على لتطوير توزيع المنافع الاقتصادية مابين الدول الكبرى والدول النامية.

3/ النموذج العالمي للديمقراطية: ووفقا "لدافيد هالد" فإنـه يقـوم علـى إنشـاء برلمانـات جهويـة وتوسيع سلطات هذه الأجهزة الجهوية كحال الاتحـاد الأوربي، وترشـيد هـذه البرلمانـات الوطنيـة، بواسطة محكمة العدل الدولية الجديدة "حقوق الإنسان".

4/ السلم الديمقراطي: أي استحالة التفكير في حرب بين الدول الليبرالية.[2]

---

[1]- إبراهيم بولمكحال "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"،مرجع سبق ذكره.

[2]- عامر مصباح ، **نظرية العلاقات الدولية (الحوارات النظرية الكبرى)**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

5/ تشجيع الديمقراطية المتبناة من قبل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بان يصبح العالم ممهدا للديمقراطية، ويعتبر العالم باب مفتوح، وهو ما أشار إليه كل من روستو، ماكس ميليكون في ذروة الحرب الباردة.[1]

6/ التكامل: هي عملية إتحاد ما بين الدول وتبدأ غالبا بواسطة تعاون لحل المشاكل التقنية ثم تمتد لقطاع آخر، وقد سماها أرنست هانس بالإنتشار: Romification .

7/ الإعتماد المتبادل: liberalisme التي يركز إهتمامها على حرية الفرد ومؤسسة الدولة وهي ضرورية لحماية حرية الفرد من تدميرها، أي للدولة الحق في لعب دور الحكم و لا تتدخل في التفاعلات الاقتصادية والسياسية وغيرها.[2]

المؤسساتية الليبرالية: وعلى حسب ستيفن لامي تقوم على أساس تشجيع حرية التجارة وفتح الأسواق والقيم الديمقراطية الغربية وتعتمد على:

1/ الدولة هي الفاعل والممثل الشرعي للمجتمع مع إسهام بعض الفواعل من غير الدول في حسب "روبرت كيوهان".

2/ البنية: يقبل هذا الاتجاه الشرط البنيوي للفوضى في النظام الدولي إلا أنهم لا يستعدون التعاون ما بين الدول وانتشار الأنظمة الإقليمية الدولية.

3/ العملية: وتعني إزدياد التكامل على مستوى الجهوي والكوني بوجود اتفاقيات وتكتلات الاقتصادية فوق قومية.

4/ الدافعية:الدفع بالدول الى التعاون على رغم أن هناك دول ستربح أكثر من غيرها أي هناك أرباح مطلقة وأرباح نسبية.[3]

---

[1]- عمار رضوي، "الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية " نموذج السودان" على موقع:
http://digital.ahram.org.eg/article.aspsc?=3413010 eid=561 (07-03-2012)

[2]- عامر مصباح، **نظريات العلاقات الدولية (الحوارات النظرية الكبرى)** مرجع سبق ذكره، ص،90.

[3]- المرجع نفسه، ص99- 100.

وبعد التعرض لبعض النظريات التي تفسر السياسة الخارجية بشكل عام والسياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص، يتضح لنا أن التطور التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية قد تميزت من فترة لفترة بتطبيق نظرية مغايرة عن الأخرى فأحيانا تلجأ إلى الوقعية وتارة إلى الليبرالية وغيرها وهذا راجع إلى طبيعة العلاقات الدولية التي تتميز بالتغير والتكيف مع المستجدات على البيئة الدولية وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: الخلفية التاريخية لسياسة الخارجية الأمريكية:

لقد مرت السياسة الخارجية الأمريكية منذ تكوينها وتشكل الدولة الأمريكية سنة 1620 إلى الفترة الحالية برئاسة "باراك أوباما" بتطورات، اذ تميزت كل فترة عن الأخرى بأسس ومبادئ تختلف أحيانا وتداخل في مرات عدة.

أولا: مرحلة ما قبل الحرب الباردة:وتمثلت في مايلي:

1/ سياسة العزلة: بعد إستقلال أمريكا سادت نظرية المصير المحتوم "لجون أوسليفان" سنة 1865 ومفادها أن قدر الشعب الأمريكي هو قيادة العالم والمستقبل الأمريكي هو العظمة الأمريكية.[1]

وكانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في بدايتها تقوم على سياسة العزلة واستمرت حتى الحرب العالمية الأولى، بحيث نجد في هذا السياق مبدأ "مونروا" 1823 الذي يدعو لسياسة العزلة وعلى مبدأ أمريكا للأمريكيين، والتركيز في هذه المرحلة على تطوير الولايات المتحدة الأمريكية وكذا أمريكا الاتينية.[2]

ويعتبر كل من رئيس "مونر و جيفرسون" من مؤسسي و مدافعي عن سياسة العزلة التي إستوحت منها الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية لاحقا.[3]

---

[1]- مصطفى سايح، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية**، (الجزائر: دار قرطبة، ط1، 2010)،ص49.

[2]- ريا قحطان الحمداني،**الاسلاموفوبيا (جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية)** ،(مصر:العربي للنشر والتوزيع،ط1،2011)، ص،54.

[3]- جلال خشيب،"التوجهات الكبرى في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة" على موقع:
http// :www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=319828 **(01-02-2013)**

2/ سياسة الواقعية في فتـــرة "نيـــودور روزفلـــت" (1901-1909): الـــتي تتميـــز برؤيتـــها الواقعيـــة، التي تعتبر الدولة وحدة أنانية تقوم بتركيز على الدفاع عن مصالحها ، وهكـــذا قـــد أعـــادت توظيـــف فكرة المصير المحتوم لتبرير التوسع الأمريكي خارجي ، وقـــد اســـتند روزفلـــت علـــى فكـــرة القـــوة ومصطلح سلطة البوليس الدولي لنشر النموذج الأمريكي، وإستخدام سياســـات مـــن أجـــل الحفـــاظ على المصالح الأمريكية.

3/ مثالية "وودرو ويلسن" (1913-1921) :و الـــتي تعتـــبر اكثـــر الفتـــرات إيدولوجيـــة في تـــاريخ السياسي الأمريكي، إذ قام بانتقاد أوربا لما كانت تقوم بـــه مـــن سياســـة التحالفـــات والمفاوضـــات السرية ، وقد ركزت هذه الفترة على ضرورة التركيز على ما يجب أن يكون ولـــيس مـــا هـــو كـــائن وتشجيع التعاون الدولي وتعدد القوى الدولية والاســـتناد في الخطابـــات السياســـية علـــى الاخـــلاق وضرورة نشر الديمقراطية الليبرالية.[1]

4/ الانعزالية النســـبية (1920-1930) : بعـــد انتـــهاء الحـــرب العالميـــة الأولى، عـــادت الولايـــات المتحدة الأمريكية لسياسة العزلة وتجنب اقامة علاقات مع بـــاقي الـــدول ماعـــدا العلاقـــات الخاصـــة بالتزام بتعويضات الحرب واتفاقية نزع التسلح البحري 1924، وتم ذلك جليـــا مـــن خـــلال اتفاقيـــة ميثاق برياند كيلوغ الذي عبر عن التوجه السلمي للولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وتجنـــب الخـــوض في مسائل السياسة الخارجية.

5/ فترة رئاسة "ف.د.روزفلت" : في 17 ديسمبر 1940 صرح روزفلـــت علـــى ضـــرورة التـــدخل الأمريكي في الحرب العالمية الثانية باسم نشر الديمقراطية ضـــد الشـــمولية، وبعـــد هجـــوم 7 ديســـمبر 1941 انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب العالمية الثانية، واســـتند في ذلـــك علـــى المـــبرر الاخلاقي الويلسوني.

ثانيا: تطور السياسة الأمريكية في فترة الحرب الباردة (1947-1991):

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برز الاتحـــاد الســـوفياتي كقـــوة عظمـــى لجانـــب الولايـــات المتحدة الأمريكية ،وشهدت هذه المرحلة الصراع والتنافس ما بين القـــوتين،وفي إطـــار ذلـــك عمـــدت

[1]- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره،ص 50.

الولايات المتحدة الأمريكيـــة علـــى تشـــكيل نظريـــة الاحتـــواء "لجـــورج كينـــان" ســـنة 1947 التي عملت على احتواء التوجهات السوفياتية.[1]

وفي عهـــد الـــرئيس الأمريكـــي "ترومـــان" (1945-1993) تغـــيرت السياســـة الخارجيـــة الأمريكية من السياسة الويلسونية إلى السياســـة الواقعيـــة، وأبرزهـــا مـــا يميـــز الســـلوك الخـــارجي في هذه الفترة هو مشروع مارشال المعروف بتقديم المساعدات الاقتصادية لأوروبا الغربية.

وبوصول الديمقراطي "كندي" لسدة الحكم **عمل على** نهجا السياســـة الويلســـونية بإنشـــائه للســـلام التضامني للتنمية ونشر الديمقراطية والواقعية تجاه الاتحاد السوفياتي.

اما عن الرئيس "جونسون" (1963-1969) فنلاحظ انتهاجـــه لسياســـة الليبراليـــة علـــى المســـتوى الداخلي والغاء سياسة التميز العنصري.[2]

ثم جاءت فترة رئاســـة نيكـــوس كيســـنجر بإنتهاجـــه للواقعيـــة الجديـــدة (1969-1974) حيث بين أن هدف كل رجل دولة هو الحفاظ على تـــوازن القـــوى ولـــيس الســـلام، الـــذي يجـــب أن يكون براغماتي وواقعي وبعيد عن الايديولوجية، وهكذا نجده قـــد حـــد مـــن واقعيـــة روزفلـــت في احتواء الاتحاد السوفياتي.

وقد قام في هذه الفترة بسياسة الوفاق مع الاتحاد الســـوفياتي وإقامـــة تحـــالف مـــع الصـــين وســـحب القوات الأمريكية من الفيتنام وعقد اتفاقية الحد مـــن الأســـلحة الإســـتراتيجية ســـالت1 وســـالت2 سنة 1974.[3]

وبعد استقالة "نيكســـون" تـــولى الـــرئيس الجمهـــوري"جـــير الـــدفورد"(1974-1977)، وعين "هنري كيسنجر" على رأس الدبلوماســـية الأمريكيـــة، اي الاســـتمرار في السياســـة الواقعيـــة، بتوقيع على اتفاقية هلنسكي1975.

[1]- المرجع نفسه ، ص،56.
[2]- المرجع نفسه ، ص، 57-58.
[3]-.المرجع نفسه،ص،59.

أما عن فترة رئاسة "جيمي كارتر" (1977- 1981) فقد ركزت في هذه الفترة على بعث الأخلاق، وأهم عمل دبلوماسي في تلك الفترة هي التوصل لعقد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1979 مع انتهاج سياسة التعايش السلمي ،واعلانه عن "مبدأ كارتر" الذي يعتبر أن اي تدخل للإتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط يعتبر تهديدا للمصالح الأمريكية وسيتم الرد على ذلك.

أما عن فترة رئاسة "رونارد ريغان" (1981-1989) فتم الجمع في هذه المرحلة ما بين التيار الواقعي والتيار المثالي في السياسة الخارجية محاولا في ذلك كسب تأييد للرأي العام الأمريكي لجانب ما سماه امبراطورية الشر وتعني الاتحاد السوفياتي وكذا الدول الإرهابية وهي إيران وليبيا، اضافة لمحاولته تصدير القيم الأمريكية للخارج، وعلى عكس الرؤية الويلسونية التي تتجه نحو التعددية فنجد أن "ريغان" ذا توجه أحادي بعيد عن المؤسسات الدولية.[1]

وعليه يمكن أن نستخلص أن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل هذا الصراع الإيديولوجي تمحورت حول ثلاثة أهداف مترابطة وهي:

1/ احتواء الاتحاد السوفياتي وتطويقه.

2/ الحيلولة دون نشر الشيوعية في العالم,

3/ دفع النمو الاقتصادي في العالم وتوطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها.[2]

ثالثا: السياسة الأمريكية الخارجية بعد الحرب الباردة:

إن نهاية الحرب البادرة قد غيرت خارطة العالم بإنتصار امريكا في الصراع الإيديولوجي والاستراتيجي، وقد أضاف أبعادا جديدة، وولدت أولوياتها واتجاهاتها العلمية.

---

[1]- المرجع نفسه ،ص،63-64.

[2]- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية**، (لبنان، دار العربية للعلوم، 2004)، ص، 30 .

فتميزت فتـــرة رئاســـة "جـــورج بـــوش الأب" (1989-1993) : في سياســـته الخارجيـــة على تصدير القيم الأمريكية باستعمال الحزمة العسكرية واعلانه عـــن اقامـــة النظـــام الـــدولي الجديـــد والهيمنة الأمريكية الذي سنتطرق إليه لاحقا.[1]

ثم تاتي فترة رئاسة" بيل كلينتـــون" (1992-2000) الـــتي تعـــرف بالويلســـونية البراغماتيـــة ومحاولة إدراج المجال الاقتصادي في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

وكانت فترته تقوم على أساس محاولة التزامه بالقضايا الخارجية والعمـــل علـــى بنـــاء منظومـــة دوليـــة منسجمة وفقا للمبادئ التالية:

1/ البحث عن التوافق ما بين القوى الفاعلية في الساحة الدولية.

2/ الاستناد على قواعد ومعايير القانون الدولي.

3/ التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان.[2]

أما عن فتـــرة رئاســـة "جـــورج بـــوش الابـــن" (2000-2008) فتعتـــبر مرحلـــة إيديولوجيـــة في السياسة الخارجية الأمريكية وضمت اتجاهين:

1/ التيار المحافظ التقليدي بالنزعة الواقعية الغالبة والتيار المحافظ الجديـــد ذو رؤيـــة راديكاليـــة الغالـــب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

2/ تبني مبدأ محاربة الإرهاب بكل أشكاله، وتم التأكيد عليـــه مـــن خـــلال وثـــيقتي الأمـــن القـــومي الامريكي لسنة 2002-2006.[3]

أما عن فترة رئاسة "باراك أوباما" فهي تتميز بانتهاجـــه لسياســـة تتميـــز بالـــدمج مـــا بـــين المبادئ الجفرسونية التي تدعوا إلى التقليل من الارتباطـــات الأمريكيـــة خـــارج البلـــد وبـــين الأفكـــار الويلسونية التي تدعو ا إلى ضرورة التعاون مع المجتمع الـــدولي لتحقيـــق الأمـــن والاســـتقرار والتركيـــز

1- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره، ص64 .

2- المرجع نفسه ، ص،39.

3- المرجع نفسه، ص،36.

على القضايا الدولية كمحاربة الإرهاب ومواجهة الأخطار وتحديات الدولية مع السعي لنشر الديمقراطية.[1]

المبحث الثاني: محددات الداخلية لسياسة الخارجية الأمريكية:

تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية بمجموعة من المحددات الداخلية المرتبطة أساسا بتكوينها الذاتي أو البنيوي ، وليست نتيجة لتفاعلات مع وحدات النظام الدولي، إذ يعرف "سنايدر" المحددات الداخلية بأنها مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم ، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم.[2]

وقبل التطرق إلى اهم هذه المحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية هناك ضرورة توضيح الاهمية الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية وتاثيرها على سياستها الخارجية.

إذ تعكس العوامل الجغرافية بشكل مباشر أو غير المباشر قدرة الدولة على تنفيذ سياستها وعلى مركزها الدولي وعلى مدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة سياستها.[3]

وهذا ما ذهب إليه أنصار الجيوبوليتكا في توضيح دور العوامل الجغرافية في تحليل وفهم السياسة الخارجية كالموقع والمناخ والمساحة، فقد أشار "راتزل" إلى الموقع الجغرافي الذي يمثل بذاته قيمة سياسية، أما عن "ماكندر" فقد تحدث عن المراكز الطبيعية التي تعبر عن قوة الدولة و"ماهان" عن القوة البحرية و"هوشيفر" عن المجال الحيوي الذي يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة.[4]

---

[1]- بشار برش،"السياسة الخارجية الأمريكية من منظور المدارس السياسية الفكرية" على موقع:
http// :www.iraq rope.com/index.php?option=com.content&view=article (07-02-2013)

[2]- احمد النعيمي،مرجع سبق ذكره،ص 199.

[3]- محمد سيد سليم، المرجع سبق ذكره، ص50.

[4]- هشام محمود الاقداحي،**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** (مصر:مؤسسة شباب الجامعة،2012)،ص 50.

إن الدول توجه بسياستها الخارجية في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما للموقع الدولة تأثير على سياستها الخارجية.[1]

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية موقع جغرافي متميز فهي تتوسط أمريكا الشمالية، يحدها في الشمال كندا ومن الجنوب المكسيك وخليج المكسيك ومن الشرق المحيط الأطلسي

ومن الغرب المحيط الهادي بمساحة تقدر 9.36320كلم^2 [2]، كما هو موضح في الخريطة التالية.



http://www.voyaggesphotosmanu-com/complet/images/cart.etats.unis.gif

---

[1]- محمد سيد سليم، مرجع سبق ذكره ، 50.

[2]- **موسوعة الجغرافيا السياسية**، (لبنان: دار الصبح، 2009) ص70.

إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية أقوى الدول في عالم المعاصر، فهي تشغل مساحة مندمجة، تمتد عبر قارة أمريكا الشمالية بين محيطين الأطلسي شرقا والهادي الباسفيكي غربا، وتمتلك بيئات جغرافية متعاقبة ، بالاضافة لامتلاكها واجهة بحرية واسعة ساعدت على ربطها بباقي العالم وتوفرها على مواد غير محدودة من الأراضي الزراعية والثورات المعدنية التي ساهمت في التقدم الصناعي والتكنولوجي.[1]

كما تتميز بقوة بحرية وعسكرية اذ تفرض سيطرتها على عدة جزر تتخذها كقواعد عسكرية وتتبعها سياسيا مثل: جزيرة كومنولث- بورتوريكو وسامو الأمريكية وغيرها.[2]

وكل هذه العوامل ساهمت في كونها قوة عظمى و مهيمنة على العالم، فبالإضافة للقوة الجغرافية والاقتصادية هناك محددات داخلية لها تأثير واضح في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تأثير المؤسسات الرسمية في صنع القرار السياسية الخارجية الأمريكية

تتطلب عملية فهم صنع السياسة الخارجية ضرورة تحديد الهيكل الذي تصنع من خلاله السياسة وعملياتها، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صناعة السياسة الخارجية.[3]

وبنجاح الثورة الأمريكية وإعلان استقلال 1776، دخلت الدول ثلاثة عشر في تحالف لتنسيق سياستها الخارجية، وفي مؤتمر فيلادلفيا 1978 تم الإتفاق على قيام اتحاد فيدرالي و إقرار مشروع الدستور الاتحادي، ودخل حيز التنفيذ 1789، اذا نص الدستور الأمريكي على مبدأ فصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، بوضع عدد من الضمانات للفصل بينها لكن هذه الاستقلالية لا يعني الانفصال بينهما، إذ توجد مناطق اختصاص مشتركة.[4]

[1]- فتحي محمد أوعياته، **دراسة في الجغرافيا السياسية**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة النشر والتوزيع، 1983)، ص367.

[2]- حسن خليل، **الجغرافيا السياسية (دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي ومتغيراته** ،(لبنان: دار منهل اللبناني، 2009،)، ص128-129.

[3]- محمد سيد سليم، مرجع سبق ذكره،401.

[4]- ريا قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص10.

أولا:السلطة التنفيذية: وقد أكدت المادة الثانية من دستور الأمريكي على أن السلطة التنفيذية تكون بيد رئيس الدولة ومدة رئاسة تتمثل في اربع سنوات.[1]

ويعتبر الرئيس في قمة الهرم التنفيذي، وهو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية الأمريكية، إذ يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة والجهة المسؤولة عن تعيين السفراء لدى الدول الأجنبية وإدارة جميع العلاقات الخارجية، إضافة لسلطة إبرام الاتفاقيات التنفيذية والعسكرية و إبرام المعاهدات الدولية شريطة موافقة الكونغرس.[2]

ووفقا للدستور وحسب المادة الثانية يعد الرئيس المسؤول الأول عن رسم السياسة الخارجية وإدارة العلاقات مع الدول الأجنبية، كما يملك الحق في إرسال القوات خارج البلاد، بحيث وضح الكونغرس الحالات التي يمنح الحق للرئيس بالإعلان الحرب دون تشاور مسبق، واشترط في ذلك:

1/التشاور مع الكونغرس قبل إرسال القوات وإعلانه قبل 48 ساعة.

2/سحب هذه القوات في غضون 60 يوم، مع إكمال الانسحاب في غضون 30 يوما.

إلا أن الكونغرس لم يجبر أحد الرؤساء من التزام بدقة بنصوص القانون ومثال ذلك قيام بوش باستخدام القوة ضد العراق.[3]

ثانيا:السلطة التشريعية

وحسب المادة الأولى من الدستور الأمريكي فإن جميع السلطات التشريعية تكون في يد الكونغرس المؤلف من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب.[4]

فالنظام الامريكي يعطي للكونغرس دور واقعي اكبر في صنع السياسة الخارجية،اذ يملك اختصاصات مستقلة في ميدان صنع السياسة الخارجية.[5]

---

[1]- المرجع نفسه،ص 22.

[2]- ياسين الغيثاوي ،**السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية**،(عمان:دار اسامة لنشر والتوزيع، 2009)،ص 109.

[3]- مصطفى سايح ،مرجع سبق ذكره، ص 77.

[4]- ريا قحطان الحمداني،مرجع سبق ذكره،ص 16.

[5]- محمد سيد سليم،مرجع سبق ذكره،ص 406.

ومن اختصاصاته الحق في اعلان الحرب وابرام الصلح، وإرسال القوات المسلحة مع الحق في التصديق على المعاهدات الدولية،كما يتحكم في ميزانية الفيدرالية الأمريكية وحجم الاعتماد المالية المخصصة لتنفيذ السياسة الخارجية للرئيس ، واهم لجنة داخل الكونغرس هي لجنة العلاقات الخارجية والقوات المسلحة ولجنة الميزانية.

ومن بين الخلافات التي وقعت ما بين الرئيس والكونغرس نذكر ما يلي:

- رفض الكونغرس تقديم مساعدات عسكرية لتركيا عام 1974 في أعقاب غزوها لقبرص.

- الخلاف بين الرئيس ريغان والكونغرس حول فرض العقوبات على جنوب إفريقيا، حيث أصر الكونغرس على فرض هذه العقوبات رغم معارضة ريغان لها، وأقرها الكونغرس بأغلبيته 213 من أعضاء .[1]

وبالاضافة للرئيس والكونغرس هناك قنوات لها علاقة مباشرة وقوية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية التي تساعد الرئيس في اختيار القرار الأمريكي وهي:

اولا: وزارة الخارجية: انشئت الوزارة الخارجية الأمريكية الحديثة عام 1924، ويعد وزير الخارجية أرفع مسؤول تنفيذي بعد رئيس الدولة ونائبه، والمستشار الأول أمام الرئيس في السياسة الخارجية، وقد تطورت الوزارة في الخمسينات من القرن العشرين شكلا وحجما.[2]

وله دور كبير في رسم السياسة الخارجية بحيث أن تصورات حول وضع ما أو موقف دولي تتأثر بالصورة التي يقدمها له وزير الخارجية مثل سياسة الوفاق لكيسنجر.[3]

ثانيا: وزارة الدفاع: وتم انشائها بموجب قانون الأمن القومي سنة 1947، وذلك بعد النقاش حول مستقبل الأمن القومي والدفاع بعد الحرب العالمية الثانية، وتتشكل من وزير الدفاع وهيئة الرؤساء وأركان المشتركة، ومختلف الدوائر العسكرية للجيش والقوات البرية والبحرية والجوية، ويلحق بوزير الدفاع أركان

---

[1]- هشام محمود الاقداحي،مرجع سبق ذكره،74.

[2]- ريا قحطان الحمداني،مرجع سبق ذكره،ص،56.

[3]- هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص75.

الجيش، ويدير وزارة الدفاع كاتب الدفاع وعضو في مجلس الأمن القومي، كما يقوم باستشارات حول السياسات الدفاعية.[1]

و تتجلى مكانة وأهمية وزارة الدفاع من خلال:

1/ حجم النفقات العسكرية: والتي تصل إلى ثلثي الميزانية، أي يمثل الانفاق الجماعي النصيب الأكبر في الاقتصاد الأمريكي وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 وذلك لحماية البلد من أي تهديد إرهابي، وقد شملت ميزانية الانفاق على الأمن الوطني ثلاثة مجالات وهي:

اولا: دعم العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق.

ثانيا: الاهتمام الامريكي بتطوير القوات المسلحة لمواجهة التهديدات.

ثالثا: تمويل ودعم مجموعة من البرامج وإجراءات امن الاراضي الأمريكية.

2/ مؤشر الصناعات العسكرية: بحيث تواصلت الولايات المتحدة الأمريكية بالإنفاق على الصناعات الدفاعية وتجديد التكنولوجية العسكرية، وذلك للهيمنة على السوق العالمية، ومناقشة الصناعات العسكرية وذلك للهيمنة على السوق العالمي ومنافسة الصناعات العسكرية خاصة الروسية والصينية والأوربية.[2]

ثالثا: مجلس الأمن القومي:

تم إنشائه عام 1948 بغرض تقديم النصح والاستشارة للرئيس فيما يخص تكامل السياسة الداخلية والخارجية والأمنية والعسكرية، ويضم كل من الرئيس ونائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع إضافة لمديري وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس هيئة الأركان المشتركة إضافة إلى مستشار الأمن القومي،الذي يمتلك دور فعال في صنع السياسة الخارجية.[3]

[1]- مصطفى سايج، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2]- هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره ص 75.

[3]- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره، ص77.

وتتمثل وظيفته في تنسيق بين الانشطة والمصالح والمؤسسات المهنية بالأمن القومي كما يقوم إضافة للمشاورة تحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الإستراتيجي في مجال الدفاع والأدوار الاقتصادية.[1]

رابعا:وكالة المخابرات المركزية :التي تأسست عام 1947، بناءا على قانون صدر من الكونغرس، وتعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات التي تقدمها للسلطة التنفيذية، وبذلك تؤثر تأثيرا مباشرا في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

إضافة لذلك فهو يقوم بتقديم التحليلات والتقويمات على الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والإستراتيجية، كما يقوم بأعمال وعمليات سرية في الخارج لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية المحددة.[3]

المطلب الثاني: تأثير المؤسسات غير رسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

اولا:اللوبي الصهيوني:

يطلق مصطلح اللوبي على مجموعة من الأفراد الذين يعملون لحساب جماعة الضغط أو جماعة المصلحة، وتكون مهمتهم تقديم المعلومات حول القضايا المتصلة بالجماعة لأعضاء المجلس التشريعي للدفع بمشاريعهم لتصديق، مع مشاركتهم بالطعن في القوانين، أي أن عملهم هو التأثير على قرارات الحكومة.[4]

وبالرجوع إلى اللوبي الصهيوني فقد تعددت التعارف حوله نذكر منها:

يتمثل اللوبي الصهيوني في تلك المنظمات غير حكومية التي تتعلق بالنقابات أو الاتحادات أو الجمعيات التي تؤثر على مخرجات النظام السياسي الأمريكي لفرض مطالب معينة ، وبالتالي فهي تعكس أهدافها العامة، وذلك من خلال التأثير المباشر على السلطة التنفيذية والتشريعية.[5]

---

[1]- ياسين العيثاوي، مرجع سبق ذكره، ص109 -110.

[2]- ريا قحطان احمداني، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3]- ياسين العيثاوي، مرجع سبق ذكره، ص78.

[4]- ريا قحطان الحمداني،مرجع سبق ذكره،ص 56 .

[5]- منصور كميل ،**الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل،(العروة الاوثق)**،(لبنان:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ط2،1998)،ص 291

كما يعرف اللوبي بانه العمل السياسي المنتظم لليهود الأمريكي الموجه لصناع القرار بهدف المحافظة على السياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل وترقيته.[1]

كما يعتبر اللوبي الصهيوني هو ذلك التحالف الذي يضم افرادا ومنظمات يعملون بفعالية ونشاط من اجل صياغة سياسة الخارجية امريكية ذات التوجه اسرائيلي.[2]

وهو يعمل بشكل علني على دفع السياسة الخارجية لتأييد إسرائيل، مع العلم أن اللوبي الإسرائيلي ليس مرادفا لليهود الأمريكيين لأن كثيرا منهم لا يؤيدونه، إضافة إلى أن بعض المجموعات التي تنشط لصالح إسرائيل كالنصارى والانجليين ليست بيهودية.[3]

اذ ساهمت الطبيعة التكوينية للمجتمع الأمريكي باعتباره مجتمع هجرة في نمو الدور اللوبي في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تعمل هذه الجماعات على خلق ضغط سياسي على الحكومة لرعاية مصالح الدولة الأم كما هو حال إسرائيل، بحيث يستند إسرائيل على المجتمع الامريكي اليهودي، رغم أنه يمثل فقط 2% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

وتستمد الجماعات الضاغطة حيويتها في السياسة الخارجية الأمريكية، كما وصفه "ألكسي دي توكفيل" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" من خلال بعدين هما:

1/ البعد السوسيولوجي : من خلال توجه المجتمع الأمريكي نحو التكتل في تجمعات المهنية والدينية .

2/ البعد المتعلق بطبيعة النظام السياسي الامريكي المعروف بنظام الفدرالي وتمتعه بالاستقلالية داخلية، الذي ساهم في عدم إهتمام الأمريكي بالإنتخابات، وفي ظل ذلك نشهد تطور التوغل اللوبي في الحياة السياسية.

---

[1]- المرجع نفسه،ص 290.

[2]- جون ميرشير،ستيفن ام والت، ،**امريكا المختطفة(اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية)**، تر: فاضل جنكر (الرياض:مكتبة عبيكان،ط 1،2006)، ص56.

[3]- جون ميرشير،ستيفن ام. والت،تر سلسلة ترجمات الزيتونة(18) "ما يريده اللوبي الصهيوني يحصل عليه دائما" على موقع: http//:www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments(trans)/war.IsraelsInfluence 18.pdf (05/01/2013)

[4]- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره، ص236.

وهكذا أصبح اللوبي إسرائيلي متغلغلا في كل المجالات الاقتصادية والسياسية، بحيث نلاحظ أن نصف المليلاردات الامريكين هم يهوديون، إضافة إلى ذلك نجد أن اليهود يسيطرون على مجال الإعلام بحيث أن ثلاث أكبر قنوات تلفزيونية تدار من قبل اليهود منها نيويورك تالميز.[1]

ومن المنظمات اليهودية ذات النفوذ في صنع السياسة الخارجية الأمريكية نجد:

1- مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية "مؤتمر الرؤساء"

تم إنشاء هذا المؤتمر عام1955 ويضم 37 منظمة منتمية إليه، من نشاطاته السياسية التنسيق ما بين كافة المنظمات اليهودية الأمريكية بهدف الدفاع عن المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال النفاذ لصناعي القرار السياسي والضغط عليهم لتحقيق أهداف إسرائيل في المنطقة العربية.[2]

2- لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية: "AIPAC":

وتعتبر هذه اللجنة رسمية من خلال تدوينها في الكونغرس سنة 1954 ، وتتمثل مهمتها في الدفاع عن المصالح اليهودية الأمريكية وذلك من خلال استراتيجيات مباشرة واخرى غير مباشرة.[3]

فبخصوص الإستراتيجية المباشرة فهي يقوم بتأثير على السياسة الخارجية من خلال:

1/ السلطة التشريعية : بحيث يتمتع الإيباك بنفوذ قوي على نواب وأعضاء مجلس الشيوخ وخاصة في الفترات الانتخابية، اذ يعمل على التغطية الإعلامية لأحد النواب مقابل حصوله على مقعد في السلطة التشريعية، بالإضافة إلى ذلك فهو يعمل على الضغط على الكونغرس لتقديم المساعدات لإسرائيل، إذ وصلت قيمة المالية لدعم اسرائيل سنويا 3 مليارات دولار وبالإضافة لذلك يعمل الايباك على معارضة بيع الأسلحة الأمريكية لدول المعادية لإسرائيل وربط الجالية الإسلامية بظاهرة الإرهاب.[4]

---

[1]- المرجع نفسه،ص 237

[2]- منصور كميل، مرجع سبق ذكره، ص 291

[3]- المرجع نفسه،ص 292

[4]- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره،ص 239-240

2/ السلطة التنفيذية : فيظهر تأثيره جليا من خلال الخطابات الرئاسية، فبالرجوع إلى عهد" ريتشارد نيكسون" نلاحظ أنه قد صرح بأن المصلحة الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية هو المحافظة على وجود إسرائيل وأمنها،أما عن رئاسة "بيل كلينتون 1992-2000" فتميزت عهدته بتوظيف عدة شخصيات يهودية .

وهذه تعتبر أمثلة عن التحالف الإستراتيجي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل،اذ يقوم اللوبي الإسرائيلي بتسويق صورة دعائية لإسرائيل باعتبارها الحامية للقيم الغربية ضد الدول الإسلامية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال التأثير على صناع القرار خدمة لإسرائيل وذلك من خلال مراكز التفكير التي تعمل على صنع الرأي العام ومنها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى 1989.

وعليه يمكن إعتبار اللوبي الصهيوني ومنظمة إيباك خصوصا أداة في يد الحزب ليكود اليميني التي ترفض أي مبادرة للسلام مع فلسطين.

ثانيا:الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية أو ما يعرف باللوبي المؤيد للعرب:

والتي تحاول هي الأخرى التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن تأثيرها يبدوا ضئيلا إذا ما قورن بتأثير اللوبي الصهيوني ، وهذا راجع للخلافات السياسية ما بين العرب تجاه قضية الصراع العربي الاسرائيلي وتطبيع العلاقات معها، اذ رفضت العديد من الدول أي نوع من أنواع التطبيع مع هذا الكيان.[1]

ومن خلال ذلك يتضح لنا أن السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية تتميز بالثبات الموقف الامريكي والانحياز المطلق للمصالح الإسرائيلية والعمل على عدم التخلي عن مساندة إسرائيل والدفاع عنها، مهما كان الرئيس جمهوريا أم ديمقراطيا، فالسياسة الأمريكية ثابتة ولن تتغير، والمصالح الإستراتيجية الأمريكية تتمثل في المصالح النفطية وكذا الإسرائيلية التي تعتبرها مصلحة حيوية في المنطقة.[2]

[1]- ياسين العيثاوي، مرجع سبق ذكره، ص 279

[2]- المرجع نفسه ، ص280

ثالثا: الأحزاب السياسية:

يعتبر نظام الحزبين هو النظام الحزبي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، إذ لا يوجد إختلاف عقائدي أو إيديولوجي بينهما، فهما يتفقان في الكثير من الأحيان في مجال السياسة الخارجية.

أما تاثير الأحزاب في السلطة التنفيذية فهو يختلف من رئيس لأخر بحيث كلما كان الفضل في فوز الرئيس في الانتخابات يعود لشخصيته وتأثيره على الرأي العام قل تأثير الحزب عليه والعكس.

أما عن تأثير الأحزاب على الكونغرس، فإن كل من الحزبين يمتلكان منظمات حزبية قوية تستطيع بواسطتها السيطرة على عملية التشريع، وذلك بالتأثير على قرارات الكونغرس وابداء مواقفهم تجاه القضايا المطروحة.[1]

رابعا: الرأي العام:

ان للرأي العام تأثير كبير في صنع السياسة الخارجية وتحديد إطارها العام، إلا أن الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يختلف، بحيث ان اهتمام الشعب الأمريكي بالقضايا الخارجية هو عرضي بشكل كبير ومنخفض نسبيا.[2]

إذ يعتبر الجمهور سريع التأثر بالقيادة الرئاسية، فالرئيس هو الأكثر احتراما في البلاد لذلك غالبا ما ينصاع الرأي العام للرأي الرئيس، فالشعب الامريكي يفضل الاهتمام بالمسائل الداخلية على المسائل الخارجية، الذي يعتبرونه موضوع هامشي، وهذا ما ساهم في فوز رئيس "بيل كلينتون" في الانتخابات إذ ركز على المسائل الداخلية.[3]

---

[1]- ريا قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره،ص348 .

[2]- فواز جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف نصنع؟ ومن يصنعها؟** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2006)، ص 128.

[3]- المرجع نفسه، ص 129.

خامسا:وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام من الفواعل غير الرسمية التي تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية ونقل المعلومات للعمل السياسي، وهذه المعلومات هي التي ترغب الحكومة لإيصالها للرأي العام سواء المتعلقة بالمسائل الداخلية أو الخارجية.

وتعمل الإدارة الأمريكية على تعبئة دعم سياستها وبرامجها باللجوء لوسائل الإعلام كما يعرضون المرشحون أنفسهم ويلقون خطاباتهم بواسطتها ، وتلعب هذه الاخيرة دورا كبيرا في تعبئة وتوعية الناخب حول القضايا والأفكار والسياسات من خلال الأخبار التلفزيونية والندوات.

كما تستخدمه النخب الحاكمة لتشكيل الرأي العام وتوجيهه إلى الوجهة التي تتفق مع مصالحها والعمل على تهميش أية معارضة فعالة على صعيد الرأي العام.[1]

وتعتبر كل من صحيفتي نيويورك تايمز وصحيفة واشنطن باست كناطق خاص للنخبة السياسية التي تقوم بعرض برنامجين لدعاية، أحدهما علني وتقوم به وكالة الاستعلامات الأمريكية "USIA" التي تنشر فيه المعلومات حول الثقافة الأمريكية والتاريخ الأمريكي ، أما البرنامج الثاني فهو سري وتقوم به وكالات المخابرات الأمريكية "CIA" ، وهكذا تغلغلت وكالة المخابرات المركزية في وكالة يونايتد برس" UP" وشبكة" NBC" و" CBS" ومجلات" time" و نيوزويك، وتستخدم هذه الأجهزة الإعلامية لتأييد الزعماء السياسيين وقادة الرأي الموالين لها في وزارتي الدفاع والخارجية.[2]

كما لعب الإعلام الأمريكي دور كبير في تغطية الإعلامية لحروبها في الخارج مما يؤثر على الرأي العام الأمريكي، وهكذا قد استفادت الإدارة الأمريكية من تغطيتها الإعلامية لحروب الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج على أساس أنها حرب نظيفة ، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 التي وظفتها الإدارة الأمريكية لمصلحتها وإعلانها الحرب على الإرهاب.[3]

[1]- ريا قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره،ص65-66

[2]- المرجع نفسه،ص68

[3]- المرجع نفسه،ص 70

المطلب الثالث:الدين وتأثيره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

يشكل عامل الديني فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية، فمن خلال دراسة لتاريخ العلاقات الأوربية نجد أن الدين يمثل أحد عوامل الصراع مابين الدول ويتضح ذلك من خلال حروب ثلاثين سنة مابين البروتستنتيين والكاثوليك سنة 1618.[1]

وتعتبر مسألة التدين في الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة أساسا بالنشأة وتكوين الأمة الأمريكية التي ترجع إلى مؤسسيها الأوائل ذات العقيدة البروتستانتية.[2]

وهذا الاستعداد الفطري للمجتمع الأمريكي للتدين قد ساهم كثيرا في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، فمن خلال الإحصائيات التي قامت بها شركة "Ipsos" قد توصلت إلى النتائج التالية 85% من سكان الأمريكيين يعتبرون الدين ذات قيمة في حياتهم، بينما 2% أكدوا على عدم تدينهم، كما بين 37% من الأمريكيين دور رجال الدين في تأثير على القرار السياسي الخارجي.

وعليه فإن الخطاب السياسي الأمريكي هو مرآة عاكسة على توجه الرأي العام الأمريكي نحو التدين، وقد أكدت أحداث 11 سبتمبر 2001 هذا الأمر، حيث اعتبرتها فرصة تاريخية هامة لقيام الحرب الصليبية لقوى الخير تجاه ضد قوى الشر.[3]

ونعني بهذا المصطلح "قوى الشر" كل الدول المتهمة بتقديم المساعدات لأسامة بن لادن.[4]

وتتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من عشرون ألف مدرسة مسيحية ابتدائية وثانوية، وألف كلية مسيحية للتعليم، إضافة لدوريات مسيحية مثل: المسيحية اليوم، العالم وتاريخ المسيحية، اضافة الى130 دار نشر متخصصة في الكتب المسيحية، و7ألاف مكتبة لتوزيع الكتب المسيحية، اذ تقدر مبيعاتها 3مليارات دولار سنويا.

---

[1]- إبراهيم بن دايخة، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة (2008-2009)، ص 70.

[2]- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره، ص329.

[3]- المرجع نفسه، ص،ص 330- 332.

[4]- محمد مراد: **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي**، (لبنان: دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009)، ص33.

ومن خلال تحليل لكتاب 'نهاية التاريخ" "لفوكوياما"، يتضح لنا أن المسيحية تعتبر دين مطلق بالرجوع للعلاقة الوطيدة بين المسيحية وتشكل المجتمع الأمريكي الديمقراطي ،وقد وضح مسألة الصراع ما بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية، وبين أن الدين الإسلامي يمتلك جاذبية عالمية إلا أنها غير قادرة على تحدي الديمقراطية الحرة.[1]

كما كشف" فوكوياما "على مشروع هجومي غربي باتجاه الشرق الإسلامي الذي عبر عنه بوش عن "مشروع الشرق الأوسط الكير" الذي سنتعرض له لاحقا، ووضح أن العراق تمثل العدو الإستراتيجي الأول بعد زوال الإتحاد السوفياتي باعتبارها قوة إسلامية مناهضة لأمريكا أي أن غزو العراق كان على أساس ديني ،وهكذا يتجلى تاثير الدين في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

ومن الامثلة عن تأثير الدين في السياسة الخارجية الأمريكية يمكن ذكر فترة رئاسة "جيفرسون" باقتراحه على الكونغرس بان يكون رمز أمريكا على شكل أبناء إسرائيل، وهكذا أصبح واضحا دعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ثم يأتي في عهد ويلسن المصادقة على وعد بلفور 1917 أما الرئيس "كارتر" فيعتبر أول رئيس أمريكي يقوم بزيارة اسرائيل بعد قيام دولتها 1948.[3]

أما عن الرئيس ريغان فقد قدم لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها من الأعداء كغزو لبنان 1982، أما عن رئاسة "بيل كلنتون" فقد عمل على إصدار قانون الحرية الدينية.

اما بالرجوع لفترة رئاسة جورج بوش فهو يؤمن بوجود علاقة وطيدة ما بين السياسة والدين، ، إذ يمتلك قناعة دينية بأن وصوله إلى الحكم كان بتكليف من الله وهكذا دخلت السياسة الخارجية في عهده منعطفا جديدا وخصوصا ببروز المحافظون الجدد . ويقصد بهم نخبة التيارات المتطرفة التي تتواجد في أقصى اليمين الحركة المحافظة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ارتبطت بالتيار الديمقراطي والحزب الديمقراطي الذي برز سنة 2000 ليعبر عن نهج استراتيجي جديد للولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] - المرجع نفسه ، ص34-35.
[2] - المرجع نفسه، ص37.
[3] - مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.
[4] - المرجع نفسه، ص 34-35.

المبحث الثالث: المحددات الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

تتأثر أي سياسة خارجية بمحددات خارجية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتساهم في صنع وتوجيه سياساتها الخارجية تجاه بقية الفواعل.

ويعتبر النظام الدولي وبنيته أحد محددات السياسة الخارجية الأمريكية، فقد شهدت البيئة الدولية في نهاية القرن الماضي سلسلة من المتغيرات كان أبرزها نهاية القطبية الثنائية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العام وتصوغ سياستها الخارجية على أساس ذلك.

وبالإضافة لذلك نجد محدد اخر وهو المحدد النفطي الذي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية ويعتبر أحد الركائز الهامة لها، إذ تحتل مسألة النفط جانبا كبيرا من اهتمامات كافة الإدارات المتعاقبة.[1] وتبنى سياستها الخارجية على أساس المصالح النفطية في المناطق التي تتواجد فيها النفط ومنها المنطقة العربية.

إذ تشكل منطقة الخليج من إجمالي الاحتياطات النفطية المكتشفة حوالي 74.5% ثم هناك النفط في سوريا والعراق بحوالي 10%.ثم تأتي منطقة شمال إفريقيا التي تتضمن حوالي 9.6%، وهذا كله أدى إلى البحث عن اقامة سياسة خارجية أمريكية تتوافق وأهمية المنطقة وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة.[2]

وبعد 11 سبتمبر 2001 تغيرت مجريات العلاقات الدولية ببروز ظاهرة الإرهاب الدولي وهكذا تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية ببروز استراتيجية الأمن القومي 2002 ثم تتبعتها الوثيقة ثانية 2006 وعمل المجتمع الدولي من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

ولذلك سنقوم بدراسة هذه النقاط من خلال التطرق في المطلب الأول إلى النظام الدولي وتأثيره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، أما المطلب الثاني فندرس أهمية النفط ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية ، أما المطلب الثالث فسنخصصه لدراسة أحداث 11 سبتمبر 2001 وتأثيره على إستراتيجية الأمن القومي من خلال وثيقتي 2002 و 2006.

---

[1]- كمال عمرو حمودة،"النفط في السياسة الخارجية الأمريكية" على موقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221655&eid=4337(04-05-2013)

[2]- سمير صارم،"النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"على موقع:
http://www.4geography.com/vb/show thead.php?t=370 (04-05-2013)

المطلب الأول:النظام الدولي وتأثيره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

شهدت البيئة الدولية في نهاية القرن الماضي سلسلة من التغيرات العميقة أبرزها انهيار النظام الثنائية القطبية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على الشؤون الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واندلاع حرب الخليج الثانية 1991، ويقصد بالنظام الدولي الإطار الناظم لحركة التفاعلات بين وحدات النظام الدولي وأشخاصه، وأثر ذلك على النظم الوطنية على المستوى الوطني وتأثير هذه التطورات خارج حدود الدول على المستوى الإقليمي والدولي.[1]

وقد اختلف المفكرين في تحديد مفهوم شامل للنظام الدولي الجديد، فيعرف الدكتور محمد بجاوي النظام الدولي من الناحية القانونية بأنه مجموعة قواعد التي تحدد سلوكات في المجال الاقتصادي الدولي دون افتراض قيام انسجام وتوافق بينهما.[2]

وفي تقرير نادي روما 1979 حول عنوان إعادة تشكيل النظام الدولي قد عرفه بانه النظام الذي يتضمن مجموع العلاقات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي تربط الأفراد الذين يعيشون في دول مختلفة.[3]

وقد استخدم هذا المصطلح من قبل الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش 1989 أثناء دعوته لإقامة نظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية.[4]

ولقد ساهم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لعناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية قيادة المجتمع الدولي واعلانها عن قيام النظام الدولي الجديد وترسخ ذلك في خطابات الرئيس بوش حول استخدام الاساليب الإنفرداية في التعامل مع القضايا الدولية،وخصوصا مع مجيء المحافظون الجدد ذات النزعة الانفرادية والقوة، وهذا ما سيدعم القوى العالمية المتمثلة في الأمم المتحدة المتعلقة بادارة القضايا الأمنية.

كما يحاول النظام الدولي الجديد تسوية القضايا الجديدة المتعلقة بما يلي:

---

[1]- محمد المصالحة،"تطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الارهاب"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد 21،شتاء 2009،ص 101.

[2]- مبروك غضبان ،"النظام الدولي الجديد بين الطموح الامريكي لقيادة العالم وتحديث الاستعمار"،**مجلة العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية**،العدد1،باتنة،1994،ص 104.

[3]- المرجع نفسه،ص 105.

[4]- عبد القادر رزيق المخادمي،**النظام الدولي الجديد...المتغير** ،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط3،2006)،ص 23.

- التوتر القائم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.
- مسألة العراق وكيفية استرجاع سيادتها ومحاولة التسوية عادلة للقضية فلسطينية.[1]

ويرجع بداية ظهور النظام الدولي إلى منتصف الثمانينات ،والذي ساهم في تشكله قيام مجموعة من الأحداث على الساحة الدولية نذكر منها:

1- انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية وبروز الحرب العراقية الإيرانية
2- دخول القوات الإسرائيلية إلى لبنان واحتلالها لبيروت وإخراج القوات الفلسطينية من لبنان.
3- دخول الاتحاد السوفياتي مرحلة الاستقرار السياسي القيادي.
4- إصدار القيادة الأمريكية القرار بدخول حرب النجوم لإضعاف الاتحاد السوفياتي.
5- بروز الأزمة الاقتصادية في الغرب 1984-1986.
6- استمرار الحرب الأفغانية السوفياتية.
7- وصول خورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي ومحاولة نشره الشيوعية داخل بلاده.

وكل هذه التحولات في البيئة الدولية جعلت العالم يدخل حقبة تاريخية جديدة بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بهيمنتها على العالم، وسنحاول عرض أهم التحولات الحاصلة على المستوى الدولي.

فعلى الصعيد السياسي تمثل في سقوط الاتحاد السوفياتي وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الدولي وتهميش الأدوار للقوى الأخرى بما فيها المنظمات الإقليمية والدولية التي فقدت دورها.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد برز في هذا الاطار مجموعة تكتلات إقتصادية على المستوى الدولي والإقليمي، إضافة لتوقيع دول النامية لاتفاقيات لصالح الصندوق النقد الدولي مقابل مشاريع الإصلاح الاقتصادي، وهذا ما يضعف بنية الدولة المحلية، وكذا ظهور حالات عدم الاستقرار السياسي وبروز فجوة ما بين الشمال والجنوب[2].

أما على الصعيد الاجتماعي فأبرز تحول مس هذا المجال هو تنامي الظاهرة الإثنية والعرقية وإتباع سياسات القمع ومثال ذلك ما حصل في البوسنة والهرسك على أيدي الصرب، وكذا مسالة العراق.

---

[1]- مبروك غضبان، مرجع سبق ذكره، ص، 108- 109.

[2]- المرجع نفسه، ص67-68.

الهيمنة الأمريكية من خلال مقولة نهاية التاريخ "لفوكوياما" و مقولة صدام الحضارات "لصامويل هندكتون"

على حسب "فوكوياما" فان التاريخ ينتهي عندما يصل لذروته، وأكد ذلك سنة 1989 باعتبار ان التاريخ ينتهي بانتصار الرأسمالية الليبرالية على الاشتراكية الماركسية بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية التي تهيمن على أجزاء العالم وكذا انتصار الديمقراطية الذي يمثل النموذج الليبرالي.[1]

أما عن مقولة صدام الحضارات لصامويل "هندكتون" فقد بين في مقالة نشرها في مجلة فون أفيرز 1992 أن الصراع ما بين الدول سيقوم على أساس الثقافة وهيمنة صدام الحضارات على السياسة الكونية وتكون ما بين الحضارة الغربية وباقي الحضارات.

واكد أن الصراع النهائي سيكون ما بين الإسلام والغرب واعتبر أن الدين هو المحرك الأساسي لهذا الصدام مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم.[2]

إلا أن هذه النظريات قد لوقيت بانتقادات، فالبنسبة لمقولة نهاية التاريخ فقد اعتبرت نظرية فلسفية لا ترقى إلى الواقعية، فالسياسة ليست لعبة رياضية يمكن السيطرة عليها، والتاريخ لا يزال يصنع نفسه من خلال مجمل التحولات التي تحدث على مستوى النظام الدولي وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي يعتبر كنقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية .

اما عن نظرية صدام الحضارات فنجد السيد باف قد انتقد هذه النظرية، بحيث أكد أن الصراع ما بين الحضارات ليس بصراع من أجل الثقافة، بل هو أبعد بكثير من ذلك وهو متعلق بالقضايا الملموسة والمتعلقة بالسياسة والاقتصاد كمحاولة فرض القوة على النفط العربي واستغلاله وكذا محاولة تموقع إسرائيل في الأرض العربية وغيرها من المواضيع الإستراتيجية، فنظرية "هندكتون" ما هي إلا حجة تبريرية لسلوك الغربي تجاه العالم.[3]

---

[1]- ناظم عبد الواحد جاسور، **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الاستراتيجي الامريكي بعد الحادي عشر من أيلول 2001**، (لبنان: دار النهضة العربية ، 2006)، ص25- 26.

[2]- المرجع نفسه،ص،ص 35- 38.

[3]- المرجع نفسه،ص 47.

المطلب الثاني: النفط و تأثيره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

يحتل النفط أهمية بالغة في العلاقات الدولية و يعتبر الموضوع الرئيسي في السياسة الأمريكية، نظرا للارتباط الوثيق ما بين الصناعة النفطية والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال الاحتكارات الكبرى لشركات العاملة في هذا الميدان.[1]

وقد ظهرت الصناعة النفطية رسميا في الولايات المتحدة الأمريكية بقيام الكولونيل "وان دارك" بحفر أول بئر للنفط في 30 أوت 1859 بنيوسفيل بسلافينيا، ثم ارتفع عدد الشركات النفطية لتصل إلى 300 شركة في نيويورك لوحدها، وفي هذا المجال يمكن أن نذكر شخصية "جون.د. روكفلر" سنة 1880 الذي يمتلك 75% من مصانع تكرير البترول و90% من أنابيب النفط واستحواذه على 95% من السوق العالمية لتتنافس مع شركة" رويال دوتش شال" التابعة لهنري ديتردينغ.[2]

وفي فترة الحرب العالمية الأولى أصبح للنفط أهمية بالغة باستحواذ الرئيس تشرشل على 56% من اسهم شركة النفطية البريطانية الفارسية التي تعرف ببرتيش بيترليوم التي تعرف ببرتيش بيتر ليوم (BP) سنة 1917،وأصبح كمحور استراتيجي بإصدار قانون سنة 10 اوت 1918 لحماية الشركة النفطية الأمريكية مع تدعيم لشركات الكبرى في الشرق الأوسط.[3]

وبعد إكتشافات النفطية في الخليج، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استبعاد المنافسين الأوربيين (فرنسا-بريطانيا) عن هذه المنطقة، وتمكنت من امتلاك أول امتياز لاستغلال النفطي من خلال شركة "oil of Standar coliforma" وتحولت بعد ذلك لشركة أرامكو، وشركة تكساسوا، وهكذا تبينت العلاقات المصلحية مابين الولايات المتحدة الأمريكية وعائلة آل سعود، وفي مقابل ذلك تقدم الولايات المتحدة الخبرة التكنولوجية وتقنيات النفطية، واتبعت هذه الإستراتيجية لغاية أحداث 11 سبتمبر 2001.

---

[1]- محمد غانم الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية (وجهة نظرية عربية)**، (لبنان: دار الجديد، ط2، 1995)، ص43

[2]- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره،ص 183

[3]- المرجع نفسه،ص 184-185

وبالإضافة لنفط الخليج، هناك نفط شمال إفريقيا ، الذي يمثل 75% من الاحتياطات النفطية العالمية، بحيث تم توقيع عدة عقود واتفاقيات منها اتفاقية إستغلال النفطي في جنوب الجزائري وانجاز أنبوب الغاز الممتد من حاسي رمل إلى إسبانيا والبرتغال.[1]

وهكذا أصبح مصطلح العرب في الغرب الرأسمالية مرادف للفظة النفط، وازداد الاهتمام الأمريكي بالبترول العربي وأصبح النفط كورقة ضاغطة في التأثير في سياسات القوى المنافسة.[2]

وعلى إثر الصراع العربي الاسرائيلي 1973 قامت الدول المصدرة للبترول بحظر نفطي مما نتج عنه انعكاسات واضحة على الاقتصاد الأمريكي و أوروبا الغربية واليابان، إذ ترتب على ذلك حرمان الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 17% من الاستهلاك اليومي ما اثر بشكل واضح على اقتصادها وهنا يتضح لنا تأثير النفط في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى إثر ذلك قام الرئيس نكيسون بوضع مشروع طاقة المستقبل الذي يمتد من 1973 حتى 1980 وهو مشروع الذي بموجبه تصبح الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على ذاتها في تأمين الطاقة دون الحاجة للإستراد، إلا أن هذا المشروع ارهق اقتصاد أمريكي، فجاء مشروع كارتر 1979 واعتمد على سياسة التي تتعلق بضرورة تقليل من استخدام النفط المستورد.[3]

وأمام هذا الوضع كان على الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن حل للصراع الاسرائيلي وعودة تدفق النفط العربي للولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا توصلوا لعقد إتفاقية كامب ديفيد.[4]

وأول هذه الشركات النفطية الأمريكية التي لها تأثير في السياسة الخارجية الأمريكية هي شقيقات السبع التي تتضمن الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وهولندا، وتسيطر على 80% من الانتاج النفطي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية، كما تسيطر على 50% من ناقلات النفط، وتقوم بتوظيف مواطنيها من أقطار عديدة وتسمى بالأقطار العاملة فيها،اضافة لشركة تساندر أويل أوف

---

[1]- المرجع نفسه،ص 186-187 .

[2]- منير موسى ابو رحمة،**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في فترة 1993-2001**،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في العلوم السياسية ،جامعة وهران،2012-2013 ،ص 63.

[3]- انماط لطيف نصيف، **جماعات الضغط اليهودية في اربع ادارات امريكية**، (بغداد:شركة منصور للطباعة المحدودة،1989)،ص،ص 97-101

[4]- محمد غانم الرميحي، مرجع سبق ذكره،ص 60.

نيوجرسي المعروفة بإسم أسو- و ، وهي أول شركة نفطية أمريكية المعروفة باسم هامبل أويل، وفي 1972 وحدت إسمها العالمي داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية باسم اكسن أوبراسيون.

Esson Operation إضافة لشركة أخرى المعروفة سنايدر أوف كاليفورنيا، وعملت خارج الولايات المتحدة الأمريكية مع شركات أخرى وانفردت لاحقا تحت إسم جولف أويل "Goulf Oil "ثم شركة تكسيكوا بتكساس إضافة لشركة موبيل أويل التي تمتلكها شركة الأم ستاندر أويل أوف نيويورك ثم شركة سوكل (شيفرون) وهي خامس الشركات النفطية في العالم، إضافة لشال بهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة لشركة النفط البريطانية (BP) وتمتلك بريطانيا نصف أسهمها.[1]

ويتبين تأثير هذه الشركات في السياسة الخارجية من خلال ارتباط صناع القرار الأمريكيين بهذه الشركات، بحيث نجد ان الرئيس بوش الابن له علاقات وثيقة مع الجماعات النفطية وقد لعبت هذه الجماعات دورا فعالا في وصوله للسلطة السياسية.[2]

إضافة لتأثير هذه الشركات على المصالح النفطية الأمريكية من خلال إقامة علاقات وطيدة مع الأنظمة العربية وذلك من خلال زيارات التي يقوم بها رجال أعمال الأمريكيين وتركيز جهودها على بناء علاقات حسنة مع الدول النفطية وخاصة العربية.[3]

ومن خلال ذلك نلاحظ أن هذه الشركات تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر النفط جزء لا يتجزأ من مصالحها الإستراتيجية من جهة، وكذلك لتصدي للمنافسة الخارجية في كل من أوربا والصين التي تهدد مستقبل الطاقوي الأمريكي من جهة أخرى.

---

[1]- المرجع نفسه،ص 15-16

[2]- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره،ص،218

[3]- عز الدين محمد احمد،"ابعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، ص،137-138 على موقع:
www.alsatil.ly.alsotilj/usues402008.5.pdf (07-03-2013)

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على استراتيجية الأمن القومي الامريكي (2002-2006).

وقائع أحداث 11 سبتمبر 2001:وقعت هذه الأحداث في صبيحة يوم الثلاثاء وتمثلت في اختراق طائرتين برجين لمركز التجارة الدولي في جنوب شبه جزيرة منهاتن بمدينة نيويورك، أما الطائرة الثالثة فقد صدمت أحد أجنحة مبنى بنتاغون الخماسي بواشنطن مكان تواجد مقر وزارة الدفاع الأمريكي، أما الرابعة فتمثلت في سقوط طائرة على إحدى المناطق الريفية التابعة لمقاطعة شانكسفيل بولاية بنسلفانيا.[1]

وقد بلغ عدد الضحايا في هذه الهجمات حوالي 2843 شخص وفقا للحصيلة النهائية الرسمية الصادرة في 9 فيفري 2002، من ضمنهم ما بين 300 و400 مسلما. [2]

وقد ترتب على هذه الأحداث تغير في الخريطة السياسية الأمريكية وإعادة النظر في أمنها الداخلي وكذا الخارجي، بإجراء مجموعة من الاصلاحات.

وعلى إثر هذه الأحداث أصدرت عدة دول غربية مجموعة من التشريعات، فبنسبة للمملكة المتحدة فقد وافق البرلمان البريطاني على اصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب باسم قانون الأمن والجريمة ومكافحة الإرهاب، أما ألمانيا فقامت بوضع قوانين أمنية لمكافحة الإرهاب ونفس الامر بالنسبة للسويد وإيطاليا.

إذ إعتبر الخيار العسكري هو الخيار الوحيد المطروح لرد على الهجمات وإعادة الاعتبار للهيمنة الأمريكية.

. ففي خطاب بوش يوم 29 جانفي 2002 تم وضع كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية ضمن محور الشر التي يتوجب محاربتهم، وبعد مدة من الإعلان أي 4 أشهر دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب لغزو العراق.[3]

---

[1]- محمد محمود ولد محمد، ، **الهجمة المضادة للحملة الصليبية (جذوره وتداعيات 11 سبتمبر)** تر: أحمد صالح أحمد ، (الأردن : عالم الكتب الحديث ، 2011)، ص،3.

[2]- ريا قحطان الحمداني، المرجع سبق ذكره، ص،15.

[3]- منشور بخيت العريمي،**الشرعية الدولية لمكافحة الارهاب**،(عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط4،2009)،ص 100-101.

وعلى إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 أعلن البيت الأبيض يوم 20 سبتمبر 2002 استراتيجية أمنية جديدة عرفت بعقيدة بوش الإبن، وهي بداية التغيير الإستراتيجي والعسكري والأمني، وهي تهدف لاستهداف ما يسمى بالإرهاب الدولي ودول المارقة.[1]

لقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا ضد الإرهاب ، باعتبار أن العدو ليس مقصور على نظام سياسي أو فرد أو هو عدوان إيديولوجي إنما الأمر يتعلق بالإرهاب والذي لا بد أن يقام ضد العنف الذي يرتكب ضد الأبرياء في العالم التي تحول دون الوصول إلى السلم العالمي.[2]

ومن خلال استقراء للوثيقة وتحليلها يمكن استخلاص جملة من الادراكات والتوجهات الإستراتيجية الأساسية لسياسة الخارجية، إذ تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية على إدانة تنظيم القاعدة بقيادة "أسامة بن لادن"، مع التأكيد على أن العدو الأمريكي يتمثل في الشبكة الارهابية الراديكالية، وكل دول تدعم ذلك تعتبر عدوة لها وهكذا أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ إما ان تكون معنا أو ضدنا.

كما يؤكد الخطاب الأمريكي أهمية الأداة العسكرية في الحرب على الإرهاب وذلك لتحقيق الأمن وبذلك نصبت نفسها مسؤولة عن تحقيق العدل للعالم بمساندة الدول الأوربية في هذه الحرب.[3]

كما يتكلم هذا الخطاب عن الحلف الأطلسي ودوره في تطوير استراتجياته العسكرية مع حقائق القرن 21 وتحدياته الجديدة بإعتبار أن مسألة الأمن لا تخص الولايات المتحدة فحسب بل تشمل الأمن الجماعي واعتبار أن المصلحة الامنية هي مصلحة مشتركة ،كما تعرضت الوثيقة ايضا إلى مسألة الشرق الاوسط وضرورة البحث عن السلام مع إسرائيل وفلسطين إضافة لتطرق لموضوع الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها الدول والتي عبرت عنها بمحور الشر ويدخل فيها كل من كوريا الشمالية وإيران والعراق[4].

---

[1] - ياسين طاهر حسن، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، (رؤية قانونية)**، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 112.

- [2] the national security of united state of America,septembre,2002 :
http://georgew **bush-whitehouse.archives.gov/nx/nss/2002/nss.pdf**. (12/01/2013)

[3] - زينب عبد العظيم ، **الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001**،(مركز الحضارة للدراسات السياسية)، ص813 عبر الموقع:
http://ps.egypt.com **/upload /633606965918217042**(20-02-2013)

[4] - المرجع نفسه، ص،116-117

ومن خلال عرض لمجمل الأفكار حول هذه الإستراتيجية يتبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أهدافا متعددة وهي كالآتي:

الأهداف القانونية: المتمثلة في محاربة الإرهاب والقضاء عليه ونشر الديمقراطية في العالم ومعاقبة الدول التي ترعى الارهاب قانونا التي سميت بالدول المارقة في المنطقة (إيران).

الأهداف السياسية: والتي تتضمن الانفراد الأمريكي على النظام العالمي واستخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك وتصفية حركة المقاومة العربية والإسلامية لمصلحة إسرائيل ودعم أمنها ، بالإضافة لدعوة الدول لنزع أسلحة الدمار الشامل في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001.

الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في ضمان مصالح الأمريكية الاقتصادية المنافسة في العالم الصناعي ومحاولة السيطرة على نفط شرق الأوسط كإيران وآسيا الوسطى وأفغانستان إضافة لتعظيم مكانة الدول الأمريكية في المنافسة الاقتصادية مع اليابان وأوربا وزيادة استثماراتها في الخارج للقضاء على الإرهاب ونشر الديمقراطية.

الأهداف العسكرية: وتتضمن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وضرورة تنشيط وتحريك هذه الإستراتيجية خوفا من وقوع الهجمات الإرهابية.[1]

استراتيجية الأمن القومي 2006: أصدر البيت الأبيض الوثيقة الثانية حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي اعتبرها المراقبون السياسيون بمثابة إعلان امبراطوري ثاني والذي يهدف لكوكبة الأرض.[2]

وتعتبر هذه الإستراتيجية عدائية بكل المعايير الاقتصادية والسياسية والأخلاقية،اذ تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الإستراتيجية على محاربة الإرهاب والقضاء عليه وعلى كل الدول التي تدعمه، وهي مهمة طويلة الأمد وضرورة تنسيق العمل ما بين الحلفاء.

فمن خلال القراءة متأنية للوثيقة يتبين لنا أنها أقل حدة من الوثيقة الأولى، وما يميزها عنها أنها ركزت على القوة الناعمة مع إعطاء دور الرئيسي للقوة العسكرية.

---

[1] -المرجع نفسه،ص،ص،118-121.

[2] - عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد ... المتغير**، مرجع سبق ذكره، 260.

وتعتبر إيران أكبر خطر على الولايات المتحدة الأمريكية حسب الوثيقة، كما أنها لم تركز على كوريا الشمالية كثيرا واكتفت فقط بدعوتها إلى تغيير توجهها السياسي مع توجيه الاتهام للأنظمة الديكتاتورية كسوريا وكوبا وروسيا البيضاء، ونورما و زيمبابوي.

وقد شرحت الوثيقة الاسباب الحقيقية من وراء الحرب على العراق مع تقديم تحذير لإيران حول موضوع أسلحة الدمار الشامل، كما حذرت الصين على ضرورة أن تلتزم بالتزاماتها وتتضمن الحرية السياسية و الاجتماعية، مع توجيه تحذير لشعوب أمريكا اللاتينية من الانسياق وراء تحولات السوق الحرة، مع توضيح الأهمية الإستراتيجية المتزايدة على افريقيا التي تشكل أولوية في جدول أعمال الإدارة.[1]

ولقد اعتمدت في مواجهة هذا التهديد على آليتين هما:

1-**الضربة الوقائية** وهو مبدأ جديد في الاستراتجية الأمريكية ،الذي يقوم على ضرورة توجيه ضربات وقائية مسبقة ضد التهديدات المحتملة من قبل الجماعات الإرهابية، ونظرا لتكلفة الضخمة التي تتطلبها التكتيكات التي يتم توظيفها لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استراتيجية إستباق الحدث وتحولت سياستها من سياسة الاحتواء إلى سياسة العمل الوقائي ومن سياسة الرد الانتقامي المحدود للقوات العسكرية إلى سياسة استخدام أداة العسكرية.[2]

2-**الحرب الاستباقية:** وترجع أصلا إلى استخدام الأداة العسكرية بوجود العدو الفعلي وهو أسلوب مستخدم في الحرب الباردة بين القوتين العظمتين، فالهجوم الاستباقي يبرر بوجود تهديد ولا مجال لاختيار وسيلة ووقت لتخطيط.

وعلى حسب تقدير" آرثر شيليسنجر" أن مصدر إيمان بوش الابن بهذه النظرية هو في اعتقاده الوضع الفريد للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة العالمية المتفوقة في جميع الميادين.[3]

---

[1] - ماهر ابو ثائر،"قراءة في استراتيجية الامن القومي الامريكي الجديدة(صراع الديمقراطية و الارهاب)، على موقع: http://pulpit.alwatan.com/articles2006/04/02/ (20/02/2013)

[2] -زينب عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 832.

[3] -سيد امين شلبي ، **امريكا والعالم،متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005)** ،(مصر:علاة الكتب للنشر والتوزيع،2005)، ص125.

فمن خلال عرض لأهم محطات السياسة الخارجية الأمريكية يتبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية عالمية وخصوصا بعد الحرب الباردة نجدها تتبع سياسة تتوافق مع اهدافها وإستراتيجيتها فأحيانا تتميز بالمثالية وتارة بالواقعية والليبرالية وتتحدد سياستها من قبل المؤسسات الرسمية الذي يتضح تأثيره من خلال دور كل من الرئيس والكونغرس في توجيه سياستها الخارجية وكذلك من خلال الفواعل غير الرسمية وخصوصا من قبل اللوبي الاسرائيلي الذي يتضح تأثيره جليا من خلال الدعم اللامشروط لإسرائيل في المنطقة العربية.

كما تتأثر السياسة الأمريكية بمحددات خارجية تتمثل في اعلان النظام الدولي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وما ساهم في دور الامريكي هو احداث 11 سبتمبر 2001 التي اصبحت كنقطة تحول على الساحة الدولية وإعلان استراتيجية الامن القومي 2002 التي تبعها احتلال العراق وإعلان الأمريكي الحرب على الارهاب واستخدامه كذريعة للتدخل والتوسع في المنطقة العربية بما فيها منطقة المغرب العربي الذي تزايد الاهتمام بها بعد الحرب الباردة والتي سنقوم بمعالجته في الفصل التالي.

الفصل الثاني:

مكانة المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

بنهاية الحرب الباردة في بداية التسعينات وانهيار الاتحاد السوفياتي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع إستراتيجية جديدة تتوافق ومبادئ التي برزت على الساحة الدولية التي تتمثل في بروز الدور الاقتصادي والتكنولوجي في العلاقات الدولية ،وبالتالي الاهتمام بالمحدد الاقتصادي والبحث عن مناطق النفوذ في العالم ،وعلى أساس ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن المناطق الاستراتيجية لضمان مصالحها ومنها منطقة المغرب العربي التي تعتبره ذات أهمية استراتيجية بامتلاكه للنفط والغاز الطبيعي، وما ساهم في هذا التغلغل هو بروز المحدد الامني بعد 11 سبتمبر 2001 وإعلان الحرب على الإرهاب وضرورة تكثيف الجهود الدولية للقضاء عليه،ومن خلال ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ايجاد اليات متعددة لضمان مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ليشمل:

المبحث الأول:الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

المبحث الثاني: ابعاد التواجد الأمريكي في المنطقة المغاربية.

المبحث الثالث: آليات التدخل الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: الأهمية جيو استراتيجية للمغرب العربي:

تشكل الأهمية الجيو استراتيجية للمنطقة المغاربية المحور الرئيسي للإهتمام الأمريكي بالمغرب العربي، وخصوصا بعد فترة الحرب الباردة في إطار محاولة توسيع مناطق النفوذ الأمريكي ومحاولة تقليص الدور الأوربي في المنطقة.

لذلك سنقوم بتوضيح هذه الأهمية من خلال التطرق إلى المطلب الأول حول الأهمية الجغرافية للمنطقة باعتبارها نقطة اتصال بين ثلاث قارات (أوروبا – إفريقيا – آسيا)، مما يكسبها بعد استراتيجي، وبالإضافة لذلك هناك الأهمية الاقتصادية وتنوع مواردها خاصة النفطية في كل من الجزائر وليبيا.

كما ساهمت البيئة الامنية للمنطقة المغاربية في تدخل الأمريكي في المنطقة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعلان الحرب على الإرهاب ومحاولة الهيمنة على العالم وفقا لإستراتيجية جديدة او ما يعرف باستراتيجية الامن القومي الأمريكي.

المطلب الأول :الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية:

ان الدراسة الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية تدفعنا للبحث والتفحص في العناصر المكونة لهذه المنطقة التي تشمل على المقومات الديموغرافية والسياسية والاقتصادية لما تتوفر من موارد طاقوية [1]، لذا سنقوم بتوضيح الابعاد الجيوبوليتيكية من خلال اهم المعطيات الجغرافية للمنطقة.

اولا : التسمية:

يتميز المغرب العربي بعمقه الحضاري والتاريخي، و قد عرف بعدة تسميات، فقد أطلق عليها اسم شمال إفريقيا من قبل الرومان والأوربيين وبهذا تقع مصر ضمن المجموعة، أما عن العرب والأتراك فتستعمل

[1] -francoisdumont,yves montenay,"le Maghreb,une geopolitique eclatee".
http/hal.archives-ouvartes.fr/docs/00/76/26/88/pdf.j299-1374geos32-maghreb-gfd.yn.(02/02/2013)

كلمة عرب أو مغرب وتدخل بطبع الأندلس وغرب إفريقيا ،كما يطلق عليها أحيانا تسـمية الامـازيغ أي الوطن الحر والمغرب الإسلامي.[1]

ومهما اختلفت التسميات فمدلولها واحد وتعتبر تسمية المغرب العـربي هـي التسـمية الغالبـة والتي يقصد بها لغويا الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، أما اصطلاحا فيقصد به الأقاليم الواقعـة غرب مصر، والتي تشمل شمال إفريقيا من طرابلس إلى المحيط الأطلسي ،كما ان هناك من يضيف المغـرب العربي الكبير وذلك لتمييزه عن دول المغرب الأقصى وبالمغرب العربي لتمييزه عن دول شمال إفريقيا.[2]

ثانيا :المعطيات الجغرافية لمنطقة المغاربية :

1/ الموقع: يمتلك المغرب العربي مساحة واسعة بحيث يقع في شمال القارة الافريقية وتتواجد به خمـس أقاليم وتتمثل في الجزائر،المغرب ،تونس،ليبيا،موريتانيا، التي تتوفر بثروات طبيعية ومعدنية التي ظلت محـل أطماع فرنسية وأمريكية.[3]

ويطل المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طولـه 4837كلـم^2، كما يطل على المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم^2.

وهو يمتد من الغرب إلى الشرق على طول 42^0 أي بين خطي طول 17^0 غربـا علـى سـاحل الأطلسي لموريتانيا، و25^0 شرقا على الحدود الليبية المصرية ، أما من الجنوب إلى الشمال فتمتد علـى 19^0 عرضا أي بين خطي العرض 15^0 شرقا على حدود الجزائر الصحراوية مع مالي و 37^0 شمال ببتررت .

وهذه الميزة الجغرافية أعطت المنطقة المغاربية خصوصية أثرت في علاقاتها مع البلـدان المجـاورة، وأكسب المغرب العربي أهمية ومصدر رئيسي للتنافس الدولي على مناطقها.

إذ تقدر مساحة المغرب العربي بحوالي 6.048.141كلم^2.بما فيها مسـاحة الصـحراء الغربيـة، أما على طول الشريط الساحلي فتقدر بحوالي 7000 كلم^2 أي يشكل مساحة 19% من المسـاحة الكليـة

---

[1]- صبيحة بخوش ، **إتحاد المغرب العربي،بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)** ،(الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص75.

[2]- المرجع نفسه،ص،76 .

[3]- Yves Lacoste, geopolitique :la longe histoire d aujourd hui,(larousse 2006) ,p 252

لإفريقياو 4.43% من مساحة اليابسة، و42% من مساحة الوطن العربي.[1] كما هو موضح في الخريطة التالية:



http://www.voyaggesphotosmanu-com/complet/images/cart.maghreb.gif.

وتضم خمسة دول و هي:

1/الجزائر: تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية، تحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، بساحل يصل طوله حوالي 1800كلم[2]، ومن الجنوب المالي والنيجر، ومن الغرب المغرب ومن الجنوب الغربي موريتانيا ، أما من الشرق فنجد تونس وليبيا.

تقدر مساحتها بحوالي 281.741 كلم[2] وبذلك فهي مساوية في مساحتها لأوروبا الغربية و 90% هي من الصحراء وهي مقسمة إلى 48 ولاية.[2]

[1] - صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] - **موسوعة الجغرافيا السياسية**، (لبنان: دار الصبح، 2009)، ص 71.

إذ تعتبر الجزائر ثاني دول مساحة في إفريقيا بعد السودان (قبل التقسيم) والعاشرة في العالم.[1]

2/ المغرب: تقع المغرب في الجزء الشمال الغربي من القارة الافريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل يصل طول437كلم^2 ، ومضيق جبل طارق، ومن الغرب المحيط الأطلسي بطول 2446كلم^2، ومن الجنوب موريتانيا، ومن الشرق الجزائر.[2]

تبلغ مساحتها 458.730 **كلم**^{2}، إذ تمتلك 12 كلم^2 شاطئ على البحر الأبيض المتوسط، ويفصلها فقط 14 كلم من القارة الأوربية وتقسم المغرب إلى 35 ولاية.[3]

3/ليبيا: تقع ليبيا وسطي شمال إفريقيا بين المشرق والمغرب العربيين، يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشمال بحر الأبيض المتوسط، الذي يطل عليه بساحل يصل طوله بحوالي 1800كلم^2 ومن الجنوب النيجر وتشاد وتصل مساحته 759.540كلم^2 .

4/تونس: تقع تونس في الجزء الشمال الغربي من المغرب العربي، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط التي تطل عليه بساحل طوله حوالي 1300كلم^2 من الجنوب ، ومن الشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر، وتبلغ مساحتها حوالي 163.610كلم^2 و هي أصغر دول مساحة في المغرب العربي، وتمتلك شاطئ يصل إلى 1.298كلم على البحر الأبيض المتوسط.[4]

5/موريتانيا: تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، يحدها من الشمال الجزائر، ومن الجنوب نهر السنغال، ومن الشرق المالي، ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي التي تطل عليه بساحل يصل طوله بحوالي 700كلم^2.[5]

[1]- طيبي بن علي، **العالم العربي والالفية الثالثة**،(الجزائر:دار الغرب للنشر والتوزيع،2002)،ص 23.

[2]- **موسوعة الجغرافيا السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص، 103.

[3]- طيبي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص، 113.

[4]- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي(دراسة قانونية سياسية)**، (الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص، 22.

[5]- المرجع نفسه،ص،23.

وتبلغ مساحتها 1025.520 كلم^2، بحوالي 40 % من مساحة الصحراء ولها 600كلم^2 شاطئ على المحيط الأطلسي.[1]

أما عن سطح وتضاريس المنطقة فهي تشكل كتلة جغرافية موحدة ومتناسقة ذات الخصائص مماثلة، إذ لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، كما تكتسب بلدان المغرب العربي مميـزات طبيعيـة متجانسـة بامتلاكها مناطق صحراوية وواجهة بحرية مهمة يتمثل في الساحل المتوسط و تقدر بحوالي 4200كلم^2، و على الساحل الأطلسي بحوالي 2600كلم^2.[2]

و الذي ساهم في تنوع ثرواتها الطبيعية هو اختلافها الجغرافي ، فبنظر لطبيعة الجغرافية للجزائر فهي تنقسم إلى ثلاث مناطق التي تتمثل في منطقة التل المحادي للبحر الأبيض المتوسط ، تليها منطقة السـهوب الفاصلة بين التل والصحراء ، ثم تأتي المنطقة الصحراوية ، أما المغرب فتختلف طبيعتها من منطقة لأخرى، فهي مطلة على البحر الأبيض المتوسط وتتواجد فيها المنطقة الرملية المحادية للأطلـس، اضـافة لسـهول المنخفضة والهضاب المترامية من الجبال الأطلس ثم الجزء الجنوبي المتمثل في الصحراء القاحلة.

أما عن الوضع الجغرافي في ليبيا فان أكثر من 95% من مساحتها تتكون من الصـحاري الرمليـة والصخرية، إضافة للمنطقة المحاذية للبحر الأبيض المتوسط وهي المنطقة الخصبة، ثم هناك منطقة الصـحراء الجنوبية التي تتواجد فيها المياه الجوفية، اما عن موريتانيا فمعظم أراضيها تتكون من سـهول وتتخللـها الهضاب والمرتفعات.[3]

كما يمتاز المغرب العربي بتنوع المناخ ، ففي الشمال يسوده مناخ البحر الأبيض المتوسط، بينمـا الجنوب يتميز بالمناخ الصحراوي وهذا ما يؤدي الاختلاف في معدلات تساقط الأمطار من منطقة لأخرى.

---

[1]- طيبي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2]- صبيحة بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص، ص 23-25.

كما يمتلك الجنوب الجزائري والتونسي والليبي نوعين من مصادر المياه الباطنية مصادر متجـــددة وهي المياه الجوفية، إضافة للمصادر غير متجددة مثل: الألبية التي تنتشر على 600 ألف كلم^2 في الجنوب الجزائري ليصل عمقها ما بين 1000 و2000كلم^2.[1]

إن طبيعة تضاريس المغرب العربي وموقعه الاستراتيجي جعلها منطقة استقطاب حضـــاري،الأمر الذي جعلها محل ضغوط خارجية، فمن خلال التفحص في خريطة العالم السياسية يتضح لنا مواصـــفات موقع بلاد المغرب العربي، فهي تتموقع في إفريقيا قارة المستقبل بإمكانياتها المتعددة، كما أنها تطل على أوربا مركز ثقل صناعي والتأثير الحضاري كما أنها تطل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية.[2]

إن امتداد المغرب العربي على الشريط الساحلي المطل على البحـــر الأبـــيض المتوســـط جعـــل من هذه الدول نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا، فالمغرب يحتل موقع حارس على مضيق جبل طارق ويشكل ممرا أطلسيا نحو المتوسط وإفريقيا، فيما تتحكم السواحل الجزائرية على ممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية، اما تونس فتقوم بدور المراقـــب لحركـــة مضيق صقلية، إذ يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي يطل على المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقـــل المحروقات لكل من الأوربيين والأمريكيين.[3]

كل هذه العوامل جعلت من هذه المنطقة مجالا استراتيجيا للاهتمام الغربي بصفة عامة والولايـــات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، فبالإضافة للأهمية الجيوبوليتيكية هنـــاك الجانـــب الأمـــني والاقتصـــادي الذي لا يقل أهمية عنه.

المطلب الثاني:البيئة الأمنية للمنطقة المغاربية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية المغاربية:

يرتبط مفهوم الأمن عند الدول ببقاء كيانها المتناسق ضد اي التهديد قد يمس الاستقلال الـــوطني لدولة وهكذا تتجلى الأهمية الأمنية بالنسبة للدول وخصوصا بعد الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة

[1]- المرجع نفسه،ص 79- 78.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، "وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية** ، العدد 3، 1986، ص54.

[3]- إبراهيم تيقمونين، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة،(التوافق والتنافس -الفرنسي الأمريكي انموذج)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص56.

الأمريكية كقوة مهيمنة التي نصبت نفسها كشرطية للعالم التي تسعى للحفاظ على الأمن، نجدها تتدخل من أجل إحلال السلام العالمي.

شهدت دول المغرب العربي في أواخر الثمانيات والتسعينات تهديدات أمنية اثرت على العلاقات الأمريكية المغاربية والتي سعت لاحتوائها منها قضية لوكربي، و الأزمة الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية، وتأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية، إضافة لأزمة الساحل والصحراء وصولا لثورات العربية (تونس- ليبيا) .

1/قضية لوكاربي:

قبل التطرق لدراسة هذه الأزمة وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية الليبية لابد أولا من إعطاء صورة عن العلاقات الغربية بالجمهورية الليبية.

ففي أفريل 1984 قامت بريطانيا بقطع علاقاتها مع ليبيا على أعقاب حادثة السفارة الليبية في لندن، كما دخلت فرنسا في صراع مع ليبيا من جراء القتال الذي دار بين ليبيا وتشاد حول إقليم أوزو ، أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فملفها حافل بالأحداث، وهذا راجع إلى الموقف الليبي الذي يتميز بدورها في مساندة حركات التحرر العالمية ودورها الثوري.[1]

وقد بدأت منذ 1972 بالتخطيط للعدوان واستمر التصعيد إلى حد التدخل في الشؤون الخارجية وتنظيم شبكات المخابرات الأمريكية التي سعت لتغير النظام ، وفي 15-04-1986 شنت حملة ضد ليبيا بدعوى أنها دولة إرهابية بحجة أن ليبيا قامت بتفجير نادي ليلي الذي يرتاده الجنود الأمريكية في برلين.

وفي عام 1988 تم تفجير طائرة ركاب التابعة لشركة بان الأمريكان أثناء قيامها برحلة 103 فوق بلدة لوكربي جنوب اسكتلندا، ونجم عنه وفاة كل الركاب الأمريكيون الذي وصل عددهم 209 قتيل ومقتل 11 مواطن من سكان المدينة، واعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية عملا إرهابيا.[2]

---

[1]- علي عيسى العدوان، **أزمة لوكربي 1988، حالة دراسية**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1،2003)

[2]- المرجع نفسه، ص 104-105

وبعد ثلاث سنوات من الحادثة تم تحميل ليبيا المسؤولية تجاه الحادثة ، وتم تقديم لائحة تتضمن اسماء المتهمين من قبل السلطات الأمريكية و البريطانية لليبيا لتحمل كامل المسؤولية ، مع تقـديم التعويضـات في حالة ثبوت التهمة،إلا أن ليبيا رفضت ذلك واعتبرته معارضا لقوانينها الوطنية ، وقامت بتشكيل لجنـة لتحقيق في الحادثة تحت رئاسة قاضي من المحكمة العليا، إلا أن عدم وجود أدلة أعاق عملها.[1]

وواصلت الولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين تقديم تهديدات لليبيا وصولا لإصـدار قـانونين من مجلس الأمن سنة 1992 فالأول المتعلق بقرار 731 الذي يتمثل في توجيه إدانة لكافة أشكال الإرهاب الدولي والثاني المتعلق بقرار 748 والمتمثل بضرورة الاستجابة والالتزام بقرار 731 ووقف دعم الإرهاب.

وفي 15 ماي 2006 قررت الولايات المتحدة الأمريكية فتح سفارتها في طرابلس وإلغاء إسم ليبيـا من لائحة الإرهاب والتي ظلت العلاقات منقطعة لحوالي 25سنة.

وهذا التغيير المفاجئ في السياسة الخارجية الأمريكية يرجع إلى الجهود التي قام بها الرئيس معمـر القذافي منذ 2003 وتخليه عن برنامجه النووي وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وذلك منذ إحتلال العـراق، إضافة لنبذه للإرهاب ،وهكذا اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا مثالا يقتدى به.[2]

2/ الأزمة الجزائرية: تعود هذه الأزمة إلى أحداث 05 أكتوبر 1988 التي تتمثـل في مظـاهرات شـعبية كنتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية الذي نتج عنه عدة ضحايا وجرحى،ما أدى إلى إعـلان 23 فيفـري 1989 عن قيام دستور جديد من قبل السلطة الجزائرية والسماح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسـي بشروط محددة ومنحت الحق في إنشاء الأحزاب السياسية وبرز أكثر من 30 حزب.

وقد استطاع الحزب الإسلامي للإنقاذ الفوز في الانتخابات البلدية 1990، ففـي الـدورة الأولى من الانتخابات التشريعية في أواخر 1991 حصل على 188 مقعد مـن أصـل 430 مقعـد في البرلمـان إلا أن الحكومة لم تكن مستعدة للرضوخ لتغيرات الجذرية ووضعت حدا للإنفتاح السياسـي، باصـدار مرسوم رئاسي 04-01-1992 الذي يقضي بتعليق سلطات مجلس البلدي وفي 11 جانفي من نفس السـنة

[1]- المرجع نفسه، ص 106-107

[2]- المرجع نفسه، ص 108.

وافق الرئيس شادلي بن جديد تحت ضغوط من القيادة العليا للجيش ان يتولى السلطة المجلس الأعلى للدولة بقيادة محمد بوضياف و 5 أعضاء آخرين.

أما عن الدورة الثانية فتم تعليقها مع فرض تدابير قمعية على الحريات العامة وإعلان قانون الطوارئ، وكنتيجة لذلك دخلت الجزائر في اشكالية الإرهاب والقمع.

ومن جراء ذلك عملت الحكومة على وضع الجيش وقوى الأمن على تحقيق هدف واحد وهو شن حرب على الإرهاب، ففي 1995 بدأ الجيش بتكثيف الجهود للحد من هذه الأوضاع واستئصال جذور الإرهاب، والتركيز على استراتجية تحقيق الأمن.

وقد حاول الرئيس السابق يمين زروال في جانفي 1994 من رفع الحظر على مجلس الأعلى لدولة والتوصل لحل سياسي مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا أنه أخفق ، وفي هذه الظروف واجهت الجزائر العديد من الإدانات من قبل المنظمات والدول وشهدت حالة عزلة لسنوات عدة.[1]

وبعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وفوزه في الانتخابات التشريعية سنة 1999، قام بوضع مشروع المصالحة الوطنية في صلب برنامجه السياسي (قانون الوفاق المدني) وعرضه على البرلمان وتم وضع استفتاء يوم 16 سبتمبر 1999.

واستقطب تأييدا من قبل الجماهير وصل الى حوالي:198.63صوت ، وقد منح هذا القانون عفوا مشروط للإسلاميين المتطرفين على ضرورة تسليم أنفسهم قبل 13 جانفي 2000م.

وهكذا لم تستعد الجزائر مكانتها في الساحة الدولية، إلا بعدما أعلنت عن مشاركتها في جهود الدولية لمكافحة الإرهاب واكتساب الشرعية الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وحملة الأمريكية ضد الإرهاب التي تعتبر الجزائر الشريك الأول في هذا المجال كما سنقوم بتفصيل فيه لاحقا.[2]

---

[1]- رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية، والمصالحة الوطنية"، (مركز كارينغي للشرق الأوسط، العدد7 ، يناير 2008)، على موقع:(03-03-2013) http://carnegieen.org/files/bouteflika.pdf

[2]- المرجع نفسه.

3/أزمة الصحراء الغربية:

تعتبر هذه الازمة قضية جوهرية في إضفاء طابع التوتر ما بـين الـدول المغاربيـة ،ولا خـلاف على أن حرب 1975 قد كان لها تأثير كبير على سياسات هذه الدول، وقد اعترفت منظمـة الوحـدة الإفريقية في قمة أديس ابيبا 15 يوم 22 نوفمبر 1984 بالجمهورية الصحراوية مما أدى بخـروج المغـرب من المنظمة.[1]

وتعتبر هذه الأزمة متعددة الأطراف فهناك أطراف مباشرة وهي المغرب وجبهـة البوليسـاريوا ، وأطراف غير مباشرة وتتمثل في الفواعل إقليميون كالجزائر وموريتانيا، والفواعل دوليون كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، إضافة للمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

تقع الصحراء الغربية في شمال غرب إفريقيا وتبلغ مساحتها 284 ألف كيلومتر مربـع ، يحـدها من الشمال المغرب ومن الشرق الجزائر، ومن الجنوب الشرقي موريطانيا ومن الغرب المحـيط الاطلسـي، وتتكون من إقليمين متميزين تتمثل في ساقية الحمراء في الشمال ووادي الذهب في الجنوب، كما تحتـوي على العديد من الثروات الطبيعية.[2]

ويرجع سبب الخلاف الى العوامل التاريخية التي تتمثل في مخلفات الاستعمار باعتبـار أن المغـرب كان تحت تقاسم النفوذ الفرنسي الإسباني ووقعت الصحراء الغربية تحت سيطرة إسبانيا حتى توقيع اتفاقية مدريد 1975 وهكذا بدا الصراع بين جبهة البوليساريوا والمغرب، وضمتها المغرب سنة 1975 وخاضت حربا معها دامت 16 سنة.[3]

وهكذا فالصراع المغربي مع جبهة البوليساريو لم يتوقف، لذلك لجأت إلى مفاوضات من خـلال إقتراح قدمته الأمم المتحدة حول الاستفتاء بقرار من مجلس الامن 658 سنة 1990.[4]

---

[1]- توفيق المدني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة تاريخية سياسية)** ، (مصر : منشورات إتحاد الكتاب العربي، 2006)، ص 50-51.

[2]- المرجع نفسه، ص،ص 52- 55..

[3]- المرجع نفسه،ص 56-57 .

[4]- المرجع نفسه، ص 58-59 .

وتم إرسال المبعوث الأممي يعقوب خان للبحث في مسألة الصحراء مع الأطراف المعنية حيث قامت الأمم المتحدة بتنظيم استفتاء حول الحكم الذاتي في الصحراء الغربية المتعلق باختيار السكان الصحراوين ما بين الاستقلال أو الانضمام للمغرب، وتمت إرسال مراقبين دوليين للإشراف على عملية وقف إطلاق النار تمهيدا للاسفتاء 1992،اذ ضمت الدفعة الاولى ما يراقب 100 مراقب ليزداد العدد إلى 17000 عضوا.[1]

وبين مصطفى سيد المسؤول الصحراوي المكلف بالعلاقات مع بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء أن مجموعة اتصال ستتمركز في تندوف، أما مركز المراقبة فسيكون في العيون، وقام المبعوث الأممي بزيارات مع أطراف التزاع تحضيرا للإستفتاء 1992، وقد تم تأجيل الانتخابات كنتيجة للخلافات التي تمحورت أساسا حول عدد الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء بإضافة لوجود عدد من المشاركين لم يثبت أسماؤهم في اللوائح التي أخفتها الدوائر الإسبانية 1974، مع عدم قبول البوليساريو لخطوة الأمم المتحدة.[2]

ومنذ 2002 بدأ العمل المكثف من جانب الأمم المتحدة للبحث على حل توفيقي بين الجزائر والمغرب فيما يخص خطة بيكر الذي أطلقها في جوان 2000 والتي تقضي بمنح الأقاليم الصحراوية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو حكما ذاتيا موسعا في إطار السيادة الصحراوية المغاربية.[3]

وفي هذا الإطار قام المبعوث الجديد وليام لايي سوينج بزيارة لمحميات اللاجئين الصحراويين الخاضعة للبوليساريوا في تندوف، كما أجرى مباحثات مع وزير الشؤون الإفريقية الجزائرية عبد القادر مساهل، والهدف من هذه الجولة هو استطلاع الرأي لجبهة البوليساريوا ، و قد استطاعت الجزائر جذب تأييد دولي حول إعطاء حكم ذاتي موسع لصحراء تحت السيادة المغربية، وهذا ما أدى لاجتياح المغربي متهمة الجزائر اياها بانتهاج سياسة متناقضة.[4]

وقد قام الأمين العام كوفي عنان باقتراح أربع مقترحات لمجلس الأمن لمعالجة المشكلة و هي:

1/ تنفيذ مخطط الاستفتاء بغض النظر عن مواقفه أطراف التزاع.

1- حميد فرحان الراوي "الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء" على الموقع:
http://www.iasj.net?func=full text&aid=25432 (03/05/2013)

2- توفيق المديي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

3- **التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003** (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 370.

4- المرجع نفسه،ص 371.

2/ مراجعة اتفاق الاطار (الحل السياسي في إطار السيادة المغربية (مشروع جيمس بيكر).

3/ تقسيم الإقليم وإرجاء المناقشة حول هذا المقترح.

4/ وضع حد لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء (بعثة المينوروسوا) الذي يضم 2600 فرد.

وقد رفض المغرب المقترح الأول والثالث، بينما قبلت المقترح الثاني و لم تعلق على المقترح الرابع ، أما من الجانب البوليساريو أو الجزائر فقد رأوا صعوبة تطبيق المقترح الأول وتم قبول المقترح الثالث ورفض المقترح الثاني، مع الاستعداد لمناقشة المقترح الثالث، لذلك اقترحوا تمديد بعثة المينورسوا وقد وافق مجلس الأمن على تمديد حتى 20 أفريل وعملت كل من الجزائر والمغرب على كسب أصوات لصالحهم.

وفيما يخص قرار بشأن تطبيق أي الاقتراحات الاربع فقد حظي المقترح الأول لتأييد الولايات المتحدة الأمريكية، اضافة لفرنسا وبريطانيا.

أما روسيا وبعض الدول غير الدائمة فقررت أن توسع بعثة المينوروسوا من أجل السماح لكل من الجزائر والمغرب باتفاق والتوصل لتسوية .

ولقد لقي هذا القرار قبولا لكلا الطرفين، لكن و على رغم من ذلك فإن هذا الحل يواجه العديد من العقبات منها تلك الأسباب التي حالت في السابق دون التوصل لاستفتاء والتي ستبقى قائمة. [1]

وهكذا انعكست كل هذه الخلافات على العلاقات الثنائية المغربية الجزائرية التي اتسمت بالتوتر طيلة الفترة الاحقة.

4- أزمة الساحل:

تعيش منطقة الساحل الإفريقي أزمات متعددة الأبعاد تنتقل تداعياتها إلى منطقة شمال إفريقيا باعتبارها منطقة ذات خصوصية جيوسياسية، إذ يرتبط الساحل بخمس معضلات أمنية تتمثل في :

1- صعوبة بناء الدولة وضعف في الهوية وهشة البنى الاقتصادية وضعف الأداء السياسي وانتشار جميع أشكال الجريمة المنظمة.[2]

---

[1] - المرجع نفسه،ص 372-373.

[2] - ساحل مخلوف،"اشكالية الازمة المعقدة في الساحل الافريقي" على موقع:
http://bouhania.com/news.php?action=viewaid=242 (01/03/2013)

2- أزمة الطوارق و إشكالية فوق دولية وتعد من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، وترجع جذورها منذ الاستقلال كل من ليبيا 1951 والنيجر 1960 المالي 1960 وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962 منقسمين في صحراء هذه الدول.

وفي ظل ذلك نتج موقفين موقف معارض للوضع الذي يطالب بتكوين دولة موحدة لطوارق والموقف الثاني المؤيد لبقاء على هذا الوضع مع توفير حرية التنقل.

وعلى اثر ذلك نتج خلاف ما بين الطوارق الموجودة في كل من مالي والنيجر مع أنظمتها نتيجة لتهميش هذه الشريحة من المجتمع، مما أجبرها على الهجرة إلى كل من الجزائر وليبيا.

وهكذا ظهرت مجموعة من حركات أزوات سميت نفسها بالتحررية، مما خلق أزمات أمنية كالمخدرات والهجرة غير شرعية، وفي إطار ذلك عملت الجزائر في إطار الدبلوماسية الوقائية على توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودة في الجزائر وعملت بالبحث عن الطرق الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة الغربية الإسلامية للأزواد لوقف القتال في عدة لقاءات، وتوج اللقاء الاخير بإعلان الرسمي على انتهاء النزاع في شمال المالي 26 مارس 1996.[1]

لكن كنتيجة لعدم احترام الاعلان عاد الاضطراب مجددا وتدخلت الجزائر للوساطة ،وأشرفت في 2006 من قبل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة شخصيا على الوساطة كدليل للاهتمام الجزائر بالدائرة الافريقية، وتم توقيع اتفاقية السلام بالجزائر في جويلية 2006 تحت إسم تحالف يوم 23 ماي من نفس السنة، من أجل التغيير وانتهت بتوقيع 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي، لكن وعلى الرغم من ذلك عاد الصراع مجددا وقامت الجزائر في مارس 2008 باجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة وتوجت باتفاق وقف القتال بين الطرفين.

إن الاهتمام الغربي بالساحل الإفريقي يأتي في إطار سياسة الحرب على الإرهاب، من هنا تأتي أهمية التنسيق الدولي بين الدول المعنية للقضاء على الظاهرة، وهذا ما عملت به الجزائر من خلال قيامها بإنشاء

[1]- قوي بوحنيه ،"استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي"على موقع:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20.126310429208904 (01/03/2013)

مركز القيادة الإقليمي بتمنراست (جنوب الجزائر) الذي يهدف لتنسيق الجهود من قبل الجيوش الجزائرية كل من موريتانية ومالية والنيجيرية.

وفي اطار ذاته شهدت المنطقة جملة من الاجتماعات ابتداءا من سبتمبر 2011 لمجلس رؤساء الأركان لكل من الجزائر والمالي وموريتانيا والنيجر بهدف وضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وما نستنتجه ان الوضع في المالي يسير إلى ظهور دولة فاشلة على حسب بعض الدراسات الإستراتيجية الأولية خاصة بعد انقلاب الذي حصل في أفريل 2012 الذي أدى لبروز الكيان الأزوادي مما سيؤدي لانتشار تهديدات أمنية على المنطقة ككل بما فيها دول المغرب العربي.[1]

وترتكز الحركة الأزوادية على أربع مكونات رئيسية وهي:

1/ المجندون الماليون والنيجريون من أصول الطارقية كانت تحت إمرة الزعيم الليبي.

2/ المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006.

3/ حركة انصار الدين الأزوادية.

5/ الدور الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتأثيره على ازمة المالي.

6/ الأعيان والموظفين السامين في الإدارة والإقليمية لشمال المالي .

وبعد إعلان عن ظهور هذه الحركة لم تلقى أي اعتراف دولي وهذا ما زاد من تهديد البيئة الأمنية في المالي وتداعياتها على جيرانها.[2]

5- ثورات الربيع العربي في المغرب العربي:

خلال الفترات السابقة حدثت موجة من الانتفاضات والثورات في عدد من الدول العربية التي تسعى من خلالها الى تحقيق الديمقراطية، ابتدأت بثورة سلمية غير عنيفة بتونس لتشمل فيما بعد بقية الدول العربية وخصوصا ليبيا التي تعتبر اكثر الدول تضررا من هذه الثورات التي وصلت لحد تدخل الناتو لحل الازمة ، اما عن بقية الدول المغاربية وتفاديا لحدوث مثل هذه الثورات عمدت في ادخال بعض الاصلاحات، ففي المغرب عمل الملك المغربي باعادة النظر في الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الحكومة

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

ومجلس الوزراء وذلك لتخفيف من طبيعة الملكية الى الملكية الدستورية ،اما عن الجزائر فقد حصلت فيها عدد من المظاهرات التي استطاعت الحكومة قمعها من خلال احتواء المطالب الشعبية والغاء حالة الطوارئ مع اجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، اما عن موريتانيا فان هذه التحولات لم تصلها بشكل مؤثر.[1]

اما عن المواقف الغربية بصفة عامة والموقف الأمريكي بصفة خاصة فان موقفها من التحولات الديمقراطية في الوطن العربي لا تعتبرها ذات أهمية بالغة ، فبغض النظر عن رفع شعار الديمقراطية فان الجوهر الحقيقي في علاقتها مع هذه الدول هو الحفاظ على مصالحها الامنية والعسكرية والاقتصادية ،اضافة للعمل على تغريب شعوب هذه الاقطار وتشويه هويتها العربية من اجل المحافظة على ثرواتها من الغاز والبترول، وبالتالي فهي تعمل بازدواجية المعايير امام هذه الاوضاع ،فقد ظلت ساكتة ثم محايدة حتى بدا واضحا لها سقوط النظامين(مصر وتونس)،ليتحول موقفها تدريجيا إلى تاييد لثورة ،في حين اختلف موقفها ازاء الثورة في ليبيا بحيث ايدت بحذر انتفاضة الليبية ، ثم تبنت تحت شعار الأهداف الإنسانية وبغطاء من الجامعة العربية وبمبادرة خليجية فرض الحظر الجوي على ليبيا لمنع قوات القذافي من الاعتداء المدنيين ،وفي المقابل بقيت صامتة عن الاعتداءات النظام اليمني على المتظاهريين .[2]

اما عن روسيا والصين فقد تجنبتا الاخذ بمواقف واضحة ،انطلاقا من حرصها على مصالحها الاقتصادية،كما امتنعتا عن التصويت في مجلس الامن عند التصويت على مشروع فرض الحظر الجوي على ليبيا، رغم ان اعتراض احدهما كان سيحول دون تمرير المشروع في مجلس الامن.[3]

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية:

تمتلك الدول المغاربية جملة من المعطيات الاقتصادية تتمثل أساسا في المصادر الهامة من المعادن والطاقة وكذا الأراضي الزراعية .

[1]- توفيق المدني وآخرون،**الربيع العربي...الى اين؟، افق جديد لتغيير الديمقراطي**،(بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربيةط3 ،2012)،ص 126-127.

[2]- المرجع نفسه،ص 133.

[3]- المرجع نفسه،ص 134.

فيصل الناتج المحلي للدول المغاربية على نحو 389.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل 32% من الانتاج العالمي من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي.[1]

ويصدر في المقام الاول النفط والغاز الطبيعي ثم يأتي الفوسفات والحديد الخام، بحيث يتواجد النفط المغاربي بالأقطار الشرقية في كل من الجزائر وليبيا التي تمثل النصيب الأوفر من مخزون الاحتياطي على عكس تونس التي لا تمتلك إلا القليل منه.

وبالإضافة للطاقة تمتلك الدول المغاربية ثروات مختلفة كالسمك والتمور والمنسوجات والزيوت وغيرها التي ستفصل فيها لاحقا.

اذ تقدر قيمة صادراتها حوالي 47.53 مليار دولار أي ما قيمته 17.8%، وتحتل الجزائر المقام الأول بنسبة 41 % من صادرات المنطقة.

أما عن واردات المغرب العربي فتقدر بحوالي 7.71 مليار دولار ما نسبته 22% من استرادات الوطن العربي، أما عن الأيدي العاملة المغاربية فتتوزع في قطاعات مختلفة تتمثل اساسا في الزراعة والصناعة.[2]

وهذا التنوع في الموارد الطبيعية جعل المنطقة محل اهتمام وتنافس دولي وخصوصا في الأقطار النفطية (ليبيا والجزائر) وخاصة من قبل الولايات المتحد الأمريكية التي تعتبر الطاقة أهمية استراتيجية وفقا لمصالحها.

وسنقوم بتفصيل الوضعية الاقتصادية لكل دولة على حدى وهي كالاتي:

1/ الجزائر: تعتمد الجزائر على الغاز الطبيعي كمورد اساسي وازدادت اهميته بعد أزمة 1973، نظرا لخصائصه التقنية واعتباره مكملا للنفط في صادراتها الوطنية ما يؤدي لتنمية اقتصادها ،وما ساهم في اهميته هو الوضعية الجغرافية التي تؤهلها إلى أن تكون قطب متميز لتطوير صناعة الغاز الطبيعي المسال ،ويبلغ احتياط الجزائر من الغاز الطبيعي في جانفي 2008 بحوالي 4.5 ترليون متر مكعب ، و بذلك تحتل المرتبة العاشرة عالميا من احتياط الغاز بحسب تقرير لبريتون بتروليوم السنوي.[3]

ويرجع هذا الاهتمام بهذا المورد للأسباب التالية:

1/ اعتبار الغاز الطبيعي مصدر مهم لصادرات المحروقات، بحيث يشكل 29.6% من إجمالي صادراتها من المحروقات لعام 2007.

---

[1]- صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره ،ص 30.

[2]- المرجع نفسه، ص 31.

[3]- شهرزاد زغيب،"الاقتصاد الجزائري مابعد النفط (خيارات المستقبل)"،**المستقبل العربي**،العدد395، جانفي2012، ص 108.

2/ ارتفاع استهلاك الوطني للغاز الطبيعي وغاز النفط المسال الذي انتقل من 25% لعام 1976 إلى 66% من إجمالي الاستهلاك الوطني خلال 2007.

وقد قدرت قيمة النفط المسال على حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008 بقيمة صادرات وصلت إلى 7 ملايين طن سنة 2006، وبهذا فهي تحتل المرتبة الرابعة في ترتيب الدول المصدرة للغاز الطبيعي عالميا.[1]

وقد عملت الجزائر من خلال شركة سوناطراك إلى رفع انتاجها من الغاز الطبيعي في أفاق 2010 إلى 50% من إجمالي الانتاج الوطني الطاقوي، وهذا ما سيسمح لها بزيادة صادرتها من الغاز الطبيعي وغاز النفط المسال من 44% عام 2004 من إجمالي صادرتها الطاقوية إلى حوالي 57% لعام 2010.

فبالإضافة للغاز الطبيعي تمتلك الجزائر مصدر آخر وهو اليورانيوم إذ تقدر قيمة احتياطاته ب: 25.000 طن، ويمثل طاقة انتاجية للكهرباء ويعادل قيمته 400مليون طن وهو مكافئ لنفط، إلا أنه يواجه صعوبة في استغلاله.[2]

أما بالنسبة للفحم فتمتلك ما يقدر ب: 40 مليون طن، إلا أنه مكلف جدا وتبلغ حجم صادرات الجزائرية من النفط بحوالي 60 مليون طن بترتيب 16 عالميا، واحتياط يقدر ب 1260 مليون طن أي بترتيب 14 عالميا.[3]

أما في المجال الفلاحي فتمتلك الجزائر من الأراضي الزراعية حوالي 40 مليون هكتار وتشمل النباتات من القمح والحبوب والشعير وكذا الخضروات.

أما عن صادرتها فتشمل 98% من المحروقات وما تبقى فقد أي 2% صادراتها هي خارج المحروقات.[4]

2/ ليبيا : وتعتبر من الدول الغنية بالنفط ، بحيث تلبي معظم احتياجات النفطية الايطالية خصوصا، فحسب احصائيات الإيطالية فقد بلغت قيمة واردات إيطاليا من البترول الليبي بحوالي: 23.3% عام 1992 و 27.6% من مجموع صادرتها عام 1991، وبهذا تعتبر المورد الأول لإيطاليا بعد المملكة السعودية 19.7 % ثم تأتي إيران 16.5%.

---

[1]- المرجع نفسه، ص، ص 111-113 .

[2]- المرجع نفسه، ص،ص114 -116.

[3]- طيبي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

[4]- المرجع نفسه،ص 128.

ويقدر حجم الانتاج النفطي حوالي 68.2 مليون طن بترتيب 14 عالمي والمرتبة 11 عالميا في مجال احتياط النفطي.

أما عن الغاز الطبيعي فيقدر انتاجها 6.4 مليار م واحتياط 1.300م .[1]

وبالاضافة لمصدر الطاقة فهي تمتلك ثروة زراعية تمثل في المحاصيل الزراعية فتمتلك 72000طن زيتون والتمر 76000 طن، أما الحبوب فالقمح يشمل 150.000 طن والشعير1450.000طن إضافة للحوامض والخضروات.[2]

3/ تونس: فانتاجها في مجال البترول هو جد محدود، ويمكن ان يصل إلى حوالي 5 مليون طن مع نهاية القرن العشرين، أما عن الغاز الطبيعي فيصل إلى 600 متر مكعب سنويا[3].

أما عن الفوسفات فيقدر ب 6.5 مليون طن وتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالميا ،وبالإضافة لزنك والرصاص، أما النباتات فنجد الزيتون يقدر ب: 55 مليون شجرة، والزيت زيتون ب:225ألف طن أما الشعير فتقدر قيمته 408 ألف طن، والنخيل والتمور 104 ألف طن، إضافة للحوامض ب: 255.5 ألف طن والخضروات ب: 1.804 ألف طن.

4/ المغرب: يمتاز بتوفره على الفوسفات بترتيبه الثالث عالميا بقيمة انتاج تقدر ب:21 مليون طن سنويا، أما الرصاص فيقدر ب: 70.000 طن بترتيب عاشرة عالميا.[4]

أما في مجال الفضة فنجد أنها تمتلك 33300طن إضافة لنحاس والحديد وفي مجال الزراعة نجد أن 20 % من أرضيها هي أرضي قابلة لزراعة ما تساوي حوالي 40 مليون هكتار ومنها 4% ري، إذ تعمل نصف اليد العاملة في الفلاحة وتنتج 17% من الدخل القومي بالمغرب اي بحوالي 99 سد بسعة إجمالية تقدر ب: 4 مليار متر مكعب من المياه .

---

[1]- العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية (الجزائر، ليبيا)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر ، 2004-2005، ص30.

[2]- طيبي بن علي، مرجع سبق ذكره، 143.

[3]- العربي العربي، مرجع سبق ذكره،ص 29.

[4]- طيبي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

أما عن النباتات فنجد السكر والحبوب والقمح بترتيب 19% والشعير بترتيب 11 عالميا، أما الخضروات والفواكه فتحتل ترتيب 11 عالميا،وفي مجال الحيوانات نجد الغنم 17 مليون رأس بترتيب 19عالميا و المعز ب: 5.5 مليون رأس.[1]

وبالإضافة لذالك فهي رائدة في مجال السياحة فتقدر نسبة السياحة سنويا ب 2 مليون سائح.

5/ موريتانيا: وتعتبر من افقر دول في المنطقة في ميدان النفط (البترول ،الغاز الطبيعي)، اذ تعتمد أساسا على تصدير السمك إلى الدول المغاربية والأوربية، وتقدر ب: 93000طن.

أما في المجال الفلاحي فهي ضعيفة جدا بسبب قلة الأراضي الصالحة للزراعة التي تساوي 0.2 % وتمتلك 24 % منها للري على شريط طوله 400 كلم في الجنوب على ضفة السنغال وعلى رغم من ذلك فإن حوالي 60% من عدد السكان تعمل في مجال الزراعة وتنتج 3/1 من الانتاج القومي، كما تمتلك نسبة معتبرة من انتاج الحديد وبهذا تحتل المرتبة 11 في العالم.[2]

المبحث الثاني:ابعاد التواجد الأمريكي في منطقة المغاربية:

منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيو سياسية لبلدان المغرب العربي خاصة بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية على دول المحور، انطلاقا من تواجد القواعد العسكرية في منطقة المغاربية.

وهكذا شهدت السياسة الأمريكية انعطافا كبير تجاه هذه المنطقة، مثلما تزايد الاهتمام بها وتكثيف الصلات السياسية والاقتصادية، بعدما كانت هذه الدول حكرا ولا تزال ضمن المصالح الأوربية خاصة الفرنسية، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدخل كمنافس قوي لفرض السيطرة في اطار الهيمنة والتحكم العالمي في المنطقة.

المطلب الأول: العوامل المساهمة في التدخل الأمريكي في لمغرب العربي:

ان دراسة لأهم العوامل الاهتمام الأمريكي في المنطقة المغاربية يدفعنا في بداية الامر الى دراسة الأبعاد التي ساهمت في التركيز الأمريكي على القارة الإفريقية ككل ،باعتبار المغرب العربي جزءا لا يتجزأ منها.

---

[1]- عربي عربي، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2]- طيبي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص، ص107-109.

1- الاهتمام الأمريكي بالقارة إفريقية:

قبل فترة الحرب الباردة لم تكن تظهر الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بدول القارة الإفريقية لانشغالها بقضايا الصراع مع الاتحاد السوفياتي ، وبعد نهاية الحرب الباردة و اعلان جورج بوش النظام الدولي الجديد الذي اعتبر بمثابة نظرية عالمية للعلاقات الدولية اتضحت الاهمية الاستراتيجية للقارة الافريقية في السياسة الأمريكية.[1]

وهو ما تجسد على حسب قول مساعد لرئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية "هنري سي فيلاد" "أبدا لم تكن كلمة إفريقيا تعني شيئا بالنسبة إلى الشعب الأمريكي"، إلا أن الزيارة التي قام ريتشارد نيكسون (نائب الرئيس إيزنهاور) إلى عدد من الدول الإفريقية كالمغرب وتونس 28 فيفري و 21 مارس 1957، اعتبرت نقلة نوعية في سياسة الأمريكية تجاه إفريقيا.[2]

ضف إلى ذلك تقرير نيكسون الذي اكد فيه على أهمية القارة كقوة حيوية في العلاقات الدولية مركزا في ذلك على هدفين استراتجيين لأمريكا في القارة وهما:

أولا: محاصرة المد الشيوعي من خلال تقديم مساعدات اقتصادية و الدعم السياسي لزعماء الإفريقية.

ثانيا: رفض أي وضعية إقصائية على حساب القوى الاستعمارية، من دون استعادة أية سياسة منشقة تجاه القارة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة تزايدت درجة الاهتمام الأمريكي بها وتكللت بزيارة بوش الأب 1992 وزيارة بيل كلينتون، لها مرتين وتقديم اعتذار أمريكي المتعلقة بتجارة العبيد ومعاناة الإنسان الأسود، وزيارة بوش الأب يوم 8 جويلية 2003 إلى كل من السنغال وغانا ومالي وكينيا وبوتسوانا وأوغندا وجنوب إفريقيا الذي بين المكانة التي تحظي بها القارة.

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية جديا في تطوير العلاقة وتقويتها من 1998 وحتى 2000، بحسب ما كشفت عنه مذكرات بيل كلينتون تحت شعار التجارة نعم، المساعدات لا ،أي ان العلاقات مبنية على اساس المصالح .

[1] -فيصل حسين غازي،"العلاقات الجيوسياسيةالأمريكية الافريقية" على موقع:
http://www.almusallh.ly/militray-conception/71-2010-04-26-17-03-54... (20/03/2013)

[2] - سعيد الهوسي،مكانة المغرب العربي الامنية في الاستراتيجية الأمريكية،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد33،شتاء2012 ،ص 28.

وهناك مجموعة من عوامل التي اسهمت في هذا الاهتمام بالقارة ككل نذكر منها:

1- محاولة تقليص الدور الاوربي وبالخصوص فرنسا من القارة الإفريقية.

2- تطويق العرب من حدودهم الجنوبية والدليل على ذلك هو تركيز الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة على المستعمرات الفرنسية لتغلغل فيها، وزعزعة استقرارها والتوجه نحو منطقة المغـــرب العـــربي والقرن الإفريقي.[1]

3- اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة على القارة الافريقية في مجال البترول والمعـــادن الاستراتيجية ، اذ تستورد منها ما يقارب 14 % من النفط الخام ،كما يتوقع ان تكـــون القـــارة مصدرا لأكثر من 20 % من احتياجات النفطية المستوردة خلال العقد الاول من القرن الواحـــد والعشرين ومن اجل تحقيق لسياسة تنويع مصادر الطاقة والنفط ،وعدم الاعتماد الكلي على الشرق الأوسط في المجال البترول فهي تعمل من اجل توزيع اهتمامها على كامل الاقاليم الغنية بـــالنفط والمعادن الحيوية.[2]

2/ العوامل المساهمة في الاهتمام الأمريكي بمنطقة لمغرب العربي:

تشكل نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي أول العوامل المساهمة في التركيز الأمريكي على المنطقة وبداية العد التنازلي للعمل بمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب العالميـــة الثانية وثانيها انفجار حرب الخليج ثانية وتدمير العراق، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكيـــة في بســـط الهيمنة السياسية على كامل المنطقة العربية، وثالثها تمثل في الانقلاب العسكري على الديمقراطية في الجزائر وصعود الحركة الإسلامية المسلحة وسوء العلاقات بين فرنسا والنظام العسكري الجديد، اما رابعـــا فهـــو المتعلق بفرض الحصار الجوي على ليبيا وما أتاحه من اختراق سياسي كبير للولايات المتحـــدة الأمريكيـــة في شؤون المنطقة.[3]

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف هذه العوامل والمـــتغيرات لتكثيـــف النشـــاطات في المنطقة، إضافة لذلك فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إرهاق النفـــوذ الفرنســـي الأوربي

---

[1]- المرجع نفسه، ص 29.

[2]- فيصل حسين غازي،"العلاقات الجيوسياسية الأمريكية الافريقية"،مرجع سبق ذكره.

[3]- عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية، من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، **المستقبل العربي** ، العدد 259، 1سبتمبر 2000، ص 41.

في المنطقة عقب الحرب العالمية الثانية في سعيها لسيطرة على النفوذ الامبراطوريات (بريطانيا، وفرنسا)، وتحصيل عائدات مشاركتها في الحرب لتحرير فرنسا وأوربا من النازية ،وهكذا أيدت ضمنيا حق الأقطار الثلاث (المغرب الجزائر، تونس) في الاستقلال السياسي، ثم ساهمت بمساهمة فعالة في التغلغل الأمريكي في المنطقة.[1]

وعلى الرغم من احكام الحرب الباردة ، وفي مقدمتها صعود الخطر الشيوعي العالمي التي فرضت على السياسة الأمريكية الاعتراف لحلفائها بحق حيازة مناطق نفوذ في العالم الثالث ،إلا ان هذا لم يمنعها من البحث عن أي موقع أو دور في تلك المناطق نفسها التي تمثل وجهة جيوسياسية كمنطقة المغرب العربي الخاضعة تقليديا لنفوذ الفرنسي.

ومن عوامل التي دعمت هذا الاهتمام نذكر منها:

العامل الأول: الاختراق السوفياتي لإفريقيا في السنوات التسعينات والسبعينات، والذي سجل نجاحا في العديد من دول القارة، وعلى الرغم من ذلك نجدها أنها لم تكن مجالا حيويا للولايات المتحدة الأمريكية ويرجع هذا الاهتمام نظرا لتواجد المصالح الكبرى لحلفائها، ثم رغبتها في إبقاء الزحف السوفياتي الذي تعبره تهديدا لمصالحها في المناطق الأخرى المطلة على إفريقيا كبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وتحديدا قناة السويس وباب المندب التي تعتبرهم معبر تجاري للنفط.[2]

العامل الثاني: و المتمثل في قلق الولايات المتحدة الأمريكية من دور السياسي الفعال الذي قامت به الجزائر البومديانية سواء كان ذلك عل الصعيد القاري ومنظماتها الإقليمية أو على الصعيد العالمي إجمالا والذي ولد فكرة حركة عدم الانحياز وفكرة التحررية الجنوبية على الصعيد الإفريقي، والحقيقة أن هذا الاهتمام بالجزائر لا يتعلق بدورها السياسي فحسب بل يرجع أيضا إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة وسياستها على صعيد منظمة الأوبك وأسعار الطاقة ، إضافة إلى عدم ارتياحها من العلاقة العسكرية والسياسية التي تربط الجزائر مع الاتحاد السوفياتي و اعتبرته اختراق سوفياتي جديد لضفة المتوسط.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 42.

[2]- مراد شحماط،"المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الأمريكية"، على موقع:

http://.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=151994 (22/02/2013)

العامل الثالث: والمتمثل في رعاية نظام معمر القذافي لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي والحركة الثورية المسلحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي ايرلندا، والذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية دورا تخريبا في المحيط العربي وإقليمي ما يفسر العداء الأمريكي لنظام الليبي أي قضية لوكربي واعتبار ليبيا ضمن لائحة الدول المساندة للإرهاب.[1]

العامل الرابع: والمتمثل في علاقة المغرب العربي بالصراع العربي الصهيوني، اذ حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الستينيات على تشجيع المغرب على لعب دور سياسي في بناء الجسور بين السياسة العربية والفلسطينية، وبين الدولة العبرية في اتجاه اثمار السلام لإنهاء حالة الحرب ضد إسرائيل وحصول اسرائيل على اعتراف عربي.[2]

و نجاح المغرب العربي في اسهام في عقد إتفاقية كامب ديفيد، قد رفع من رهان أمريكي في منطقة المغرب العربي بالصراع العربي الاسرائيلي والدليل على ذلك انتقال مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس هو ما زاد من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ككل .

وتمثل هذه أهم العوامل التي ركزت على انتباه الأمريكي بالمنطقة خلال حقبة الحرب الباردة أي مرحلة احترام نفوذ الحلفاء، لكن بزوال الحرب، برزت النزعة التنافسية والهيمنة على المنطقة ، ومع نهاية الحرب الباردة زالت الأسباب وأصبح أساس الصراع ما بين دول الغرب نفسها هو الهيمنة والسيطرة.

وهكذا نلمس تخوف وإدراك السياسة الفرنسية خاصة و أوربا عامة بهذا الخطر الأمريكي والحرص على تمتين العلاقات الأمريكية بدول المغرب العربي وأخذ في عين الاعتبار تغير السياسة الخارجية وموقف واشنطن من جراء الاحداث التي حصلت في المنطقة و استعراض سياسي أمريكي للقوة في ليبيا من جراء أزمة لوكربي.[3]

و لم تكتفي بذلك بل كانت أوسع من ذلك وشملت الأزمة الجزائرية التي لم تكن فرنسا بعيدة عن هذا الانقلاب العسكري وعن المسار الديمقراطي في الجزائر في جانفي 1992 ومن تأييدها ضمني له

[1]- سعيد الهوسى، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2]- المرجع نفسه، ص 46.

[3]- المرجع نفسه، ص 46.

باعتباره يحفظ له مركزه ومصالحه في البلاد ضد المؤسسات العسكرية الحاكمة في عهد زروال بدعمها لقوى التيار الفرانكفوني والأمازيغي المعادي لتيار العروبة في الجزائر، ووضعت سياستها تلك في مواجهة المبادرة مع المعارضة الاسلامية التي نقلت معركتها معها إلى الداخل فرنسا، وهي الثغرة السياسية التي نفذت منها الإدارة الأمريكية إلى الجزائر، فقد قامت واشنطن بفتح خط الاتصال مع المعارضة الاسلامية، وكانت تؤيد الحوار الوطني والتسوية، ولعبت دور في توليد إتفاقية الهدنة بين الجيش المسلح والمسلحين الإسلامين في 1997 كما استثمرت السياسة الأمريكية مسألة الأصولية الإسلامية بالجزائر، وملف النزاع المغربي الجزائري للتدخل في المنطقة ،إضافة لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال النزاعات الأهلية والإقليمية بالمغرب العربي للتدخل من خلال الضائقة الاقتصادية لبعض البلدان كحال موريتانيا باستغلال حالة التهميش التي تعرضت لها بسبب التجاهل العربي والمغاربي لها.[1]

إلا أن تلك الأوضاع لم تكن المداخل الوحيدة التي تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المغرب العربي رغم أنها تعتبر الأهم إلا أن هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية عنها ومنها رغبة النخبة الحاكمة بإدارة الأمريكية ورغبة بعض دول المغاربة بتوطيد وتطبيع كلي كان أو جزئي للكيان الصهيوني، إن لم نقل أنها كان التطبيع تحت ضغوط اقتصادية من قبل مؤسسات عالمية المسيطرة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي).[2]

المطلب الثاني:الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية المغاربية:

لقد مرت السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي بمراحل التالية:

المرحلة الأولى: بدأت منذ استقلال الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية 1810، وقد تمثلت بفرض المعاهدات على دول المنطقة ، قصد ضمان وحماية سفنها التجارية، مما يسمى بالقرصنة ونجد أن سلاطين المغرب الاقصى كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية قبل أزيد من قرنين ، وأول من أقام علاقات دبلوماسية معها.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 47.

[2]- المرجع نفسه، ص 48.

[3]- عبد الاله بلقزيز، مرجع سبق ذكره،ص 42.

المرحلة الثانية: وامتدت من 1815 إلى 1842 وفي هذه الفترة كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة غير متينة لاهتمامها بمصالحها القومية أكثر من اهتمامها بهذه الدول ويرجع هـذا الاهمـال إلى التزام أمريكا بمبدأ مونرو "أمريكا للأمريكيين" من جهة، والهيمنة الأوربية على تلك المنطقـة المطلـة على البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.

المرحلة الثالثة: وتبدأ من 8 نوفمبر 1942 وتنتهي 1956، وهي فترة انزال الجيوش الأمريكية في المنطقـة، وتعتبر البداية الفعلية لتواجد الأمريكي في المغرب العربي.[1]

وتشكلت من خلال اولا الحرب ضد المحور، و اعتبار دول المنطقة الشريك الأمريكـي في مجـال الاستثمارات النفطية ،وإسهامها في اقامة القواعد العسكرية لحماية النظم الغربية.
فقد شكلت بلدان المغرب العربي خاصة (المغرب ، الجزائر، تونس) دعامة جسر بين المحيط الاطلسي والبحر الأبيض المتوسط للقوات الأمريكية في الحرب العالمية الثانية وذلك بحكم الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به هذه البلدان.

إن هذا الاهتمام المتزايد يرجع اساسا إلى الأهمية الجيوبوليتكية التي تتمتع بها هذه المنطقـة عربيـا و افريقيا وأوربيا ،وهذا ما دفع منظري الاستراتيجية الأمريكية منذ البداية لدعوة للسيطرة علـى البحـر الأبيض المتوسط وخاصة القسم الغربي منه والتحكم في مضائقه بهدف تأمين التجارة الأمريكية.[2]

فالبنسبة للقواعد العسكرية فقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد جويـة بمقتضـى إتفاق مع فرنسا في إطار حلف الناتو 1951، باعتبار بلاد المغرب العربي تحتل موقع مهم بالنسبة لهم ، ربما يكون أهم من أوروبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأنها واقعة في الجهة المواجهة للسواحل الشـرقية لغرب الأطلسي،و في سنة 1982 تم توقيع الاتفاقية مع المغرب سمحت بموجبها المغرب للولايات المتحدة الأمريكية استعمال المطارات المغربية للهبوط والتزود بالوقود كما شارك المغرب في مناورات المشتركة مع البحرية الأمريكية.

أما عن ليبيا فبدأت علاقتها بعد الحرب العالمية الثانية باعتبار أن هذا البلد هو بوابة المشرق العربي بحكم قربه من قواعد حلف الناتو في إيطاليا، فهي تسمح للولايات المتحدة الأمريكيـة بمراقبـة السـاحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، والتحكم في محرك التطورات على صعيد الشرق الأوسط وعلـى هـذا

[1]-سعيد الهوسي، مرجع سبق ذكره،ص 40.
[2]- المرجع نفسه، ص 41.

الأساس تم الاتفاق البريطاني الأمريكي 1954، بحيث تتنازل بموجبه بريطانيا عن قاعدة هويلس الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لتتخذها هذه الاخيرة مقرا لقيادة قوة الطيران 17، وحلقة رئيسية في قواعد الطيران الاستراتيجي الأمريكي ، ومركزا للإعداد والتدريب ، وتعتبر هذه القاعدة الجوية والبحرية ضمن الاسترتيجية الأمريكية لبلاد المغرب العربي باعتبارها أكبر قاعدة عسكرية، وقد سخرت لأهداف عدوانية كتدخل لغزو لبنان 1958،وكذا عدوان 1967.[1]

أما عن الجزائر فتواجدت فيها إحدى قواعد حلف الناتو من خلال القواعد الفرنسية الثلاث في مرسى الكبير وبشار ورقان وبحسب البلاغ الصادر من مجلس الحلف في 27 مارس 1956 فإن الجزائر جزء من المنطقة التي تشملها الحلف باختصاصه ويعترف لها بأهميتها الأمنية في هذه المنطقة.

لذلك اتخذ الحلف قرارا في 25 يونيو 1956 بتجهيز القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر بجميع معدات الحرب وإعطاء الأولوية لتجهيز فرنسا بطائرات للعمل في الجزائر.

وما يمكن ان نستخلصه من جراء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة انها اعتمدت على على سياسة التجزئة ومحاولة فصل المنطقة المغرب العربي عن امتدادها الطبيعي العربي.[2]

ان اهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية متواجدة في الوثائقها الرسمية التي اعتبرت خاصة بصناع القرار، فبحسب تقرير المجلس الأمن القومي 4 نوفمبر 1959 تبرز أهمية المنطقة من خلال الاعتبارات منها التقدم السياسي المتنامي في تونس والمغرب والجزائر، والتوترات الناتجة التي له علاقة محورية بمصالح الأمن القومي الأمريكي، ويعتبر شمال غرب إفريقيا مهما من الناحية الاستراتيجية باعتباره يقابل غرب بحر الابيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

إن أحداث الامنية في الشمال الافريقي لها علاقة مباشرة بالأحداث الامنية الحاصلة في الشرق الأوسط وفي الأماكن الأخرى من إفريقيا.

وقد بقي هذا الاهتمام بالمنطقة المغاربية طيلة أكثر من أربع عقود نظرا ، لما توليه من أولوية لاستلاب الأمن فيها باعتبارها مسرحا من مسارح التنافس بين الشرق والغرب فتمركز في الاتحاد السوفياتي في المياه المتوسطية ما بين الحربي 1668-1973 في منطقة شرق الأوسط قد أثار قلق الولايات المتحدة

[1]- المرجع نفسه، ص 42.

[2]- المرجع نفسه، ص43.

الأمريكية بالنسبة لأمن حلف الناتو، وما زاد قلق الولايات المتحدة الأمريكية هو أن في السبعينات وبداية الثمانينات أصبحت ليبيا مخزن لمدخرات هائلة من الأسلحة السوفياتية.[1]

إن تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية الجزائرية مع الاتحاد السوفياتي كان بإمكانه أن يؤدي لتهديد الأسطول السادس الأمريكي، كما يعتبر خطرا على جناح حلف الناتو الأمريكي مما يسمح للجزائر بأن تكون في مركز قوي يؤدي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهديد أنظمة المغرب العربي خاصة بعد تبني الجزائر بعد استقلالها النهج اشتراكيي كأسلوب لحل المشكل الاجتماعي، وهكذا أصبحت الجزائر هدفا استراتجيا في مخططات الاستراتجية الأمريكية منذ الاستقلال.

المرحلة الربعة: وقد بدأت منذ 1998 بعد طرح مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية وتعززت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتشمل التعاون ا الأمني والعسكري والمخابراتي بين عواصم بلدان المنطقة وواشنطن.

وقد اتصف الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية بتزايد الاهتمام بالعلاقات مع كل دولة على حدى بالنظر إلى المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي وقضية التطرف الديني ، التي تعتبره كل من الدول مصدرا لتهديد الاستقرار، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر أهم طرف في المنطقة لما لها من امكانيات عسكرية ومصادر للطاقة كما أن الحضور الأمريكي في المنطقة المتوسطية مرتبط بأمن المنطقة ككل في عالم ما بعد الحرب الباردة.[2]

المبحث الثاني:وسائل التدخل الأمريكي في منطقة المغرب العربي

إن اهتمام واشنطن بإفريقيا ككل والمغرب العربي خاصة، يعد امتدادا لتكريس زعامتها في العالم واعتبرت خطة قديمة، قد بلورت ملامحها من خلال خلق أحلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان التهديد الأول على لسان "بول ولفوتير" في 4 أكتوبر 2003 وتحدث عن حتمية التواجد الأمريكي ضرورة في القارة.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص44.

[2]- المرجع نفسه، ص45.

[3]- توفيق المدني ، مرجع سبق ذكره،ص 37.

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على المغرب العربي من خلال جملة من الزيــارات من قبل مدير مكتب التحقيقات" مولر لومي" يومي 7و6 فيفري 2006، ثم وزير الدفاع الأمريكي دونالد راسفيلد 11 و 13 فيفري 2006، لتؤكد بذلك أن أولوياتها في المنطقة تمس الجوانب الاقتصادية و الامنيـــة والعسكرية.[1]

المطلب الأول: الأجندة الاقتصادية:

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية من اجل اختراق المنطقة المغاربية التركيز علـــى التجـــارة والاستثمارات كأداة للتدخل في هذه المنطقة التي تعتبر ذات اهمية استراتيجية الغنية بثـــروات الطبيعيـــة ، ومن اجل ذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على اعلان مبادرة شراكة من قبـــل كاتـــب الدولـــة الأمريكي المكلف بالاقتصاد والشـــؤون الزراعيـــة ســـتيوارت ايزنســـتات ،وأطلـــق عليهـــا شـــراكة "eizenstat "نسبة لاسمه، وكان ذلك في الفترة الممتدة من 12 و18 جوان 1998 وأطلقت المبـــادرة من تونس من خلال الزيارات التي كان يقوم بها ايزنستات لهذه الدول وجاءت هذه الشراكة كردة فعـــل على مشروع برشلونة في اطار التنافس الدولي على المنطقة ،وتعتبر هذه الشراكة ديناميكية متعددة الاطراف التي تعمل على تقوية الروابط الاقتصادية في المغرب العربي ،كما تهدف هذه الشراكة الاقتصادية الى المساهمة في استقرار المنطقة و تحرير التجارة، وتطوير قطاع الخاص، والإصلاحات الهيكلية والاقتصاديات المغاربية، وتطوير الاستثمارات.

وعلى عكس أوربا تعتبر أمريكا أن إقامة منطقة تبادل الحر فيما بين الدول المغاربية شرط ضروري للتبادل الحر بين أمريكا وهذه الدول، وعلى رغم ابعادها موريتانيا وليبيا في البداية إلا أنها أبدت استعدادها لضم موريتانيا، وتم ادماجها لاحقا ، ووضحت أن رفض ليبيا هو موقف مؤقت.[2]

وتهدف هذه الشراكة إلى:

---

[1]- عبد العالي حامي الدين، عادل مساوي،ا"المغرب العربي:التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية "، عبر موقع:

http://albayan.co.uk/files/artideimages/takrir/4-3-8-pdf (01/03/2013)

[2]- بشر بن عيشى،حامد نور الدين،**مبررات اقامة الاتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة،لتكامل الاقليمي والتنمية في الواقع**، (مصر،معهد البحوث والدراسات الافريقية،2005) ،ص 156.

1/ احداث فضاء للحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول المغاربية من جهة أخـــرى حول السياسة الاقتصادية.

2/ تحقيق الاندماج المغاربي.

3/ إرساء التعاون الاقتصادي الذي يقوم على التبادل الحر.

4/ إسناد دور الأساسي للقطاع الخاص في إطار هذا التعاون

5/ إجراء إصلاحات ضرورية للنهوض بالقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاق للتجارة والاستثمار مع الجزائر في جويلية 2001 وتونس 2002 والتحقت بها المغرب2004.[1]

أولا:العلاقات الأمريكية التونسية:

ترجع العلاقات الدبلوماسية بين تونس وواشنطن إلى 1797 وبذلك تعتبر أول دولـــة تعتـــرف بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث قام زين العابدين بن علي بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية يـــوم 17 فيفري 2004، كما قام كولين باور ووزير الخارجية أنذاك لزيارة تونس في 2 ديسمبر 2003، وتعتبر أول زيارة لوزير الخارجية منذ زيارة "وارين كريستوفر1993"

وقد صرح "كولين باور" عقب لقاءه برئيس التونسي بدور تونس المتميز فبما يخص قرار طرابلس المتعلق بتفكيك برامجها الخاصة بالأسلحة غير تقليدية والجهد المبذول في إقناع ليبيـــا في تغـــير سياســـتها، كما تحدث وزير الخارجية الأمريكية لشؤون حقوق الإنسان والديمقراطية عند التقائه بـــوزير الخارجيـــة التونسي ووزير العدل وحقوق الإنسان في 20 جانفي عن مبادرة شراكة سياسية واقتصادية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط وخطط بوش لإرساء الديمقراطية في العالم العربي.[2]

وقد ظلت تونس الحليف المتميز لواشنطن، واستفادت من برامج التنمية التونســـية ومســـاعدات الأمريكية، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر تونس ضمن أولوياتها، إلا أنها تقيم علاقة طيبة معها باعتبارها صوتا لصالح الاعتدال الإقليمي على حسب "ريتشارد باونسر".

---

[1]- رزقي المنذر،" من التقارب المتوسطي إلى حوار 5 زائد 5"، (مجلة البرلمان العربي، العدد 10 سبتمبر 2007)،على موقع:

http://.www.arab-upu.org/publications/journal/v1020/09/2007 (1/03/2013)

[2]- سعيد اللاوندي،**الشرق الاوسط الكبير مؤامرة امريكية ضد العرب**، (مصر:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،ط 4،2009)،ص 148.

اذ تقدر حجم الاستثمارات الأمريكية في تونس ب 500 مليون دولار، ما يقارب 50 شركة أمريكية، تعمل في مجال التنقيب على البترول ويعمل فيها حوالي 11 ألف عامل ، كما يأمل في زيادة عدد السياح الأمريكيين في تونس.[1]

ثانيا: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية:تشكلت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية منذ استقلال الجزائر وخاصة في المجال النفطي والمحروقات ،واعتبرت الجزائر الشريك الاقتصادي الأول، وكان اول ظهور امريكي في الجزائر يعود لسنة 1969 **من خلال اتفاقية**" el poso" الخاصة بتصدير الغاز الطبيعي المميع بحوالي 10 مليار متر مكعب سنويا لمدة 25 سنة، وأعقبها المساهمة في بناء مصنع تكرير البترول بارزيو،وبحلول 1978 كانت هناك حوالي 1000 مؤسسة امريكية تعمل في الجزائر في ميدان المحروقات.

وتدعمت هذه العلاقة من خلال الاكتشافات المتتالية للطاقة باسهام من الشركات النفطية الأمريكية بالجزائر ،ففي سنة 1994 توصل الى تسعة اكتشافات،وفي سنة 1995 توصلو لاكتشاف ستة اكتشافات اخرى والتي رفعت من حجم الاحتياطات الجزائرية في المجال الغاز الطبيعي.

وازداد التعاون الأمريكي الجزائري من خلال شراكة ايزنستات التي تم تخصيص لها مبلغ بقيمة 4 ملايين دولار امريكي من التمويلات نصفها استثمرت في الجزائر التي تقدر ب2: مليار دولار امريكي سنة 2001 وقدر حجم الاستثمارات النفطية حوالي 2 ملايين دولار امريكي.[2]

و بذلك تحتل السوق الجزائرية موقعا محوريا في الخريطة الجيوستراتيجية للرهان الأمريكي على مورد النفط، وهذا الاهتمام الأمريكي قد ظهر جليا منذ منتصف التسعينات وتعزز موقع الجزائر في سلم الاهتمامات الأمريكية وسياستها الإفريقية والمغاربية ،وهذا ما صرح به نائب كاتب الدولة لشؤون الشرق الأوسط أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بعد عودته من الجزائر أفريل 1996 بان الجزائر تعتبر ثاني أكبر بلد إفريقي ووضح دورها الرائد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 149.

[2]- اعجال محمد امين لعجال،**استراتيجية الاتحاد الاروبي تجاه المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية، فرع تنظيمات سياسية و ادارية، 2006-2007، ص 245- 246 .

إضافة إلى اعتبار الجزائر البلد المحوري في منطقة المغرب العربي، وكذا الممون الرئيسي للطاقة لما تمتلكه من موارد الطاقوية.[1]

اذ وصل حجم الاستثمارات الأمريكية في الجزائر في المجال النفط لسنة 2004 الى حوالي 4.7 بيليون دولار امريكي،اما سنة 2006 فقد ارتفع حجم الاستثمارات بحوالي 3. 5دولار ،وبلغ حجم المبادلات التجارية

ين واشنطن والجزائر 2008 إلى 22 مليار دولار ما نسبته 90% .[2]

وبذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الاول للجزائر في المنطقة وذلك حسب وزارة الخارجية الأمريكية من بين عشرين بلد الذين لهم فائض في ميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا لسنة2011 ،ولكن على الرغم من ذلك فلا تزال الاستثمارات مابين البلدين تتمحور في المجال الطاقوي.[3]

اضافة لبعض المشاريع الاستثمارية خارج مجال المحروقات التي تسعى من خلالها الجزائر لاستقطاب استثمارات أمريكية في قطاعات أخرى غير النفط ومحاولة في ذلك الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب ، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتنشيط المصالح التجارية ومنذ 2007 تم ربط الجزائر بالولايات المتحدة باتفاق لتنمية مشاريع استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية ،اضافة للقاء الجزائري حول الصناعة الصيدلية وتوج بتوقيع على بروتوكول اتفاق في مجال البيوتكنولوجي وإنتاج الأدوية ،وبهذا تصبح الجزائر القطب المتميز في المنطقة الإفريقية ككل والمغرب العربي خصوصا.[4]

---

[1]- إبراهيم تيقمونين، مرجع سبق ذكره، ص157.

[2]- "الجزائر تأمل في استقطاب الاستثمارات الأمريكية"، لقاء سعيد جامع من الجزائر للمغاربية24/ 2012"،لقاء سعيد جامع من الجزائر للمغاربية، على موقع:
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/24/02/2009 feature-01 (22/04/2013)

[3]- "العلاقات الجزائرية الأمريكية تشهد قفزة نوعية"،جريدة المجاهد اليومية،2012/12/26 على موقع:
http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/167 (16/05/2013)

[4]-"الجزائر تأمل في استقطاب الاستثمارات الأمريكية"،لقاء سعيد جامع من الجزائر للمغاربية24/ 2012"،لقاء سعيد جامع من الجزائر للمغاربية، مرجع سبق ذكره

ثالثا:العلاقات الأمريكية المغربية واتفاقية التبادل الحر:

لقد عملت المغرب على تمتين علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لسببين رئيسيين فالأول يتعلق بانجذاب الملك محمد السادس الشديد للنموذج الأمريكي ، اما الثاني فهو المتعلق بقضية الصحراء الغربية، اذ يدرك المغرب أن المفتاح الوحيد لحل الأزمة الصحراوية موجود في واشنطن.

اما عن المجال الاقتصادي فقد شرع طرفين بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية في اطار شراكة ايزنستات في 2 مارس 2004، واعتبرت بذلك المغرب أول دولة توقع مثل هذه الاتفاقية في القارة الإفريقية وثاني دولة في العالم العربي بعد الأردن 2001، ودخلت حيز التنفيذ في 13 جانفي 2005 بعد مدة طويلة من المفاوضات.[1]

وهذه الاتفاقية تعتبر أسلوبا لتسريع وتيرة الاقتصاد المغربي في محيطه الدولي و ركيزة التعامل الفعلي مع العولمة.[2]

وقد اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية بداية مشروع الشرق الأوسط الكبير ومثال ملموس على الالتزام الأمريكي ، أما عن الجانب المغربي فقد أشار الوزير المغربي للشؤون الخارجية والتعاون طيب الفاس الفهري الى ان هذه الاتفاقية ستوفر فرصا جديدة للاقتصاد المغربي من خلال الوصول إلى سوق نشطة قوامها 200 مليون أمريكي وتشجيع التدفق السياحي وجذب الاستثمار الأمريكي وتنوع أسواق التصدير.

وهكذا يعتبر هذا الاتفاق غزوا سريعا للسوق المغربية من جانب البضائع الأمريكية غير محتمل، وعلى حسب البيت الأبيض فالمنتجات النسيجية تستفيد من الاعفاءات الجمركية الكامل خلال فترة تبلغ

---

[1]-سعيد اللاوندي، مرجع سبق ذكره،ص150-151.

[2]- عمر الكتاني،"اتفاقية التبادل الحر بين المغرب العربي والاتحاد الاوربي والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية،(دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية) "،على موقع:

http://www.uni.ecosetif.com/revueeco/cokiers/fichier/revie2008imar alketani.pdf
(07/03/2013)

عشرة أعوام وسوف تصل واردات المغرب من الحبوب واللحوم الأمريكية محدودة وسوف يتم مراقبة تزييف وتزوير في مجال المالي والمصرفي وإقامة شركات مشتركة في المغرب.[1]

ويمكن اعطاء نظرة شاملة على التجارة ما بين البلدين فيما يلي:

1/ الصادرات: وقد وصل حجم صادرات السلع الأمريكية إلى المغرب سنة 2005 إلى حوالي 528 مليون دولار بزيادة 1% عن عام 2003، وبزيادة قدرها 29% على عام 1994 وتمثلت اهم صادراتها من الطائرات ب 666مليون دولار، والحبوب 82 مليون دولار، والآلات 55 مليون دولار والثمار المختلفة والحبوب الصويا 63 مليون دولار، والآلات الكهربائية والأعلاف بحوالي 17 مليون دولار، أما عن صادرات المنتجات الأمريكية للمغرب فقد ارتفعت إلى 165 مليون دولار عام 2005 ، ومن المنتجات الرئيسية: الذرة ب 94 مليون دولار و السكر ب :16 مليون، والفول الصو يا بحوالي:25مليون دولار.

2/ الواردات: وصلت الواردات المغربية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى 442 مليون دولار لسنة 2005 وأكبر خمس سلع في الاستراد هي :الأدوات الكهربائية ب: 170 مليون دولار، اماالملح والكبريت والفوسفات والكالسيوم فتقدر ب:94 مليون دولار، والمنسوجات 37 مليون دولار، واللحوم والأسماك الجاهزة 23 مليون دولار، والمعلبات والزيوت 23 مليون دولار.

وقد وصلت الواردات من المنتجات الزراعية المغربية إلى 88 مليون دولار وأهمها: الأسماك والزيوت والزيت الزيتون.

و لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ إلا في1 جانفي 2006، ونلاحظ أن 98 % من المنتجات الصناعية المغربية دخلت الأسواق الأمريكية، كما صدرت المغرب ما نسبته 1.8 وهي نسبة أقل مما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 193.8 مليون دولار وهناك خطر أن يكون قطاع الخدمات والتأمين والإعلام والمواصلات تحت سيطرة الشركات الأمريكية رغم بنود الحماية .[2]

[1]- المرجع نفسه، ص 58-59 .

[2]- المرجع نفسه،ص 60.

ومنذ جوان 2006 طرحت وكالة الأمريكية للمساعدات الدولية بالشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة المغربية مشروع فرض الاستثمار الجديد في المغرب ووصل نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من التبادل التجاري مع المغرب بالكاد 353 مليون دولار بمعدل 3% من مجمل تبادله التجاري.[1]

وقد بلغ حجم الاستثمار الأمريكي المباشر 262.6 مليون درهم مغربي، أي ما نسبته 1.8% سنة 2009، وعلى إثر الحوار الاستراتيجي الأمريكي المغربي الذي انعقد في 13 سبتمبر 2012 بواشنطن قد أكد الطرفان على ضرورة مضاعفة عدد المستثمرين الأمريكيين ودعوتهم لاستكشاف السوق المغربية، والعمل على زيادة حجم التبادلات مع البلدين ودخول المنتوجات المغربية لسوق الأمريكية.

فمن خلال ذلك يتضح لنا أن العلاقات المغربية الأمريكية هي علاقات جيدة ، وهذا ما أعلنت عنه كاتبة الدولة هيلاري كلينتون في مناسبة زيارة وزير الشؤون الخارجية والتعاون العربي في ميادين متعددة ، واعترفت بانجازات المغرب في التقدم ورغبتها في تقوية قوة العلاقات ما بين البلدين.

اذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المغرب كقطب مهم للإستقرار الجهوي، وذلك بالنظر إلى وضعه الجيوستراتيجي الذي يشكل عنصرا رئيسي بالنسبة للأمن في جنوب، إضافة لاعتباره معبرا بحريا رئيسيا بالنسبة للتجارة العالمية ، ودوره الفعال الذي يلعبه في مجال مكافحة الإرهاب الذي يظل محل الاهتمام من قبل الإدارة الأمريكية.[2]

المطلب الثالث: الأجندة الأمنية والسياسية:

اولا: الجانب الأمني (الإرهاب) (نموذج الجزائر)

يعود الاهتمام الدولي بمشكلة الإرهاب منذ عام 1830 من خلال قيام عصبة الأمم بتشكيل لجنة لدراسة جرائم العنف وتحديد قوانين لمعاقبة ومكافحة المجرمين، وفي 09 -10- 1934 توجهت فرنسا إلى ايجاد اتفاقية دولية لمعاقبة الجرائم التي ترتكب لاسباب الإرهاب السياسي ، وقد توصلت إتفاقية جونيف لوضع قرارات لمكافحة الإرهاب 16-11-1937 وإنشاء محكمة دولية ، إلا أنه لم يتم التصديق عليها، ثم تأتي اتفاقية طوكيو لسنة 1963 وهي المتعلقة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات.

1- المرجع نفسه،ص61.

2-" المملكة المغربية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون "، عبر موقع:

http://www.diplomatique.ma/arab/politique%c3%a9 trang%c3%a&re (25/03/2013)

أما عن الجهود العربية فنجد أنه فسر الإرهاب بأنه كل فعل منظم من افعال العنف أو التهديد بسبب رعب من خلال أعمال القتل أو اغتيال أو حجز الرهائن واختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير المفرقعات أو غيرها من الأفعال التي تخلق حالة الفوضى التي تهدف لتحقيق أغراض سياسية.[1]

أما عن التعريف الأمريكي للارهاب فيعرف بانه : كل أعمال عنف تجرى لأسباب السياسية والأشخاص الوجهات خارج دائرة الحروب والعمليات العسكرية.[2]

ونلاحظ أن المجتمع الدولي بصفة عامة و الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة لم تهتم بهذه الظاهرة إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث شنت حربا ضد الإرهاب بالتعاون مع العديد من الدول وتخص بالذكر التعاون الأمريكي الجزائر باعتبارها عانت من الإرهاب في فترات سابقة.

إذ يعتبر الإرهاب عنصرا جوهريا في التعامل الأمريكي في القارة الإفريقية وتعتبر هذه المهمة صعبة التحقيق دون إسهامات الجزائر ومصر اللتان مرتا بمرحلة حساسة وصعبة في هذا المجال إذ أن الخطر الذي أصبح يهدد الولايات المتحدة الأمريكية هو تنامي الجماعة السفلية لدعوى والقتال التي تحولت إلى قاعدة المغرب الإسلامي2006 ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر الحليف الاستراتيجي الأول لأمريكا.[3]

وفي هذا الاطار قامت الجزائر باعتماد على اتفاقية مكافحة الإرهاب ومكافحته من قبل الدورة العادية 35 للقمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بالجزائر في جويلية 1999 ودخلت حيز التنفيذ في 6 ديسمبر 2002، ووقعت 49 من الدول الأعضاء في الاتفاقية، في حين صدقت عليها 40 دولة ، وتعتبر هذه الاتفاقية الإطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب على الصعيد القاري.[4]

---

[1]- ياسين طاهر الحسن، مرجع سبق ذكره ص، ص 34- 36.

[2]- المرجع نفسه، ص 44.

[3]- محمد العربي زيتوني،" الجزائر والحرب على الإرهاب" على موقع:

http://www.hoggar.org/index.php?option=com.content@view=article (12/03/2013)

[4]- تقرير مفوضية بشان التدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب،(الاتحاد الافريقي)،على موقع:

http://www.africa.union.org.root/ar/index/repport%20on%20 terrorism%20arabic.(pdf) (18/04/2013)

فالإرهاب هو ذلك العنف من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك وفق لحدود الجغرافية للـــدول بسبب اختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود ووجود التجارة غـــير شـــرعية لتمـــوين نشاطاته.[1]

وتهدف هذه الاتفاقية إلى التعاون ما بين دول الأعضاء لمنع ومكافحة الاعمال الإرهابية من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالإجراءات التحقيق في الأعمال الإرهابية واعتقـــال الإرهابيين، وتبادل المعلومات والدراسات والبحوث مع تحسين القدرة علي مراقبة الحدود.

كما تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهـــاب في الجزائـــر عـــام 2004 وهو بمثاية الهيكل المركزي للمعلومات والدراسات والتحليلات بشأن الإرهاب والجماعات الإرهابية ،مع إنشاء مراكز لتدريب واعتبر كمنتدى لتفاعل والتعاون ما بين دول الأعضاء ، وقد عقد المركـــز أربعـــة اجتماعات لنقاط الاتصال الوطنية باتخاذ القرارات الهامة وتشمل المدونة وتتمثل في قواعد سلوك التنظـــيم العلاقة بين المراكز ومراكز التنسيق، ونموذج تقييم التهديد، والخطة الإستراتيجية للأنشطة 2010-2013 ، كما أطلق ايضا المجلة الإفريقية لمنح ومكافحة الإرهاب إضافة لموجز أخبار مكافحة الإرهاب، كما يساهم في بعثات الرصد التي تقوم بها مجلس الأمن الدولي والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والمساهمة في التقارير المقدمة لمجلس الأمن الدولي.[2]

التعاون الأمريكي الجزائري:

لقد كانت الجزائر من بين البلدان الأولى التي أدانت هجمات 11 سبتمبر 2001، وهـــذا نـــابع من تجربتها لظاهرة فمن خلال التفويض القانوني الذي وفره مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وفقـــا لقرار1373 الصادر في سبتمبر 2001 سمح لتجسيد التقارب السياسي بين الجزائر والولايـــات المتحـــدة الأمريكية ، وتمثلت بزيارة الرئيس الجزائري الولايات المتحدة الأمريكية مـــرتين عـــام 2001 إذ تعتـــبر

[1]- شاكر ظريف،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة، 2008-2010، ص 92 .

[2]- تقرير مفوضية بشان التدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب،(الاتحاد الافريقي)، مرجع سبق ذكره.

هذه الزيارة مؤشرا في إعادة النظر في التوجهات السياسية الأمريكية تجاه المغرب العربي ، ويعتبر هذا التعاون ديناميكيا ،متعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية و الأمنية.[1]

و على الصعيد الثنائي، يتم التفاعل ما بين البلدين في المجالات التالية:

1/ موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب عن طريق مشاركة جماعية عابرة للقوميات.

2/ تبادل المعلومات المخابراتية والتعاون ما بين وكالات الامن والاستخبارات ووزارتي الدفاع الجزائرية والأمريكية.

3/ التعاون القضائي وخاصة فيما يتعلق بمساجين 26المتواجدين بسجن غوانتانامو.

4/ التعاون العسكري في مجال التدريب: على رغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت مترددة في امكانية تزويد الجزائر بالأسلحة المتطورة لمكافحة الإرهاب وعلى رغم من ذلك استطاعت الجزائر من الاستفادة من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 121.00. دولار أمريكي عام 2001 إلى 800.000 دولار أمريكي عام 2008.[2]

كما قامت الجزائر في المشاركة في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية لمكافحة الإرهاب بما فيها المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب 2006 ومكافحة غسيل الأموال والجريمة المنظمة.

ان الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا يرجع فقط لموقعه الاستراتيجي بل باعتباره بلدا محوريا في إستراتيجية الأمريكية في شمال القارة ومنطقة الساحل إضافة لاعتبار الجزائر واحدة من بين 4 دول الأكثر إنتاجا للغاز الطبيعي والمورد الرئيسي للطاقة إلى الولايات المتحدة ، كما تعمل الجزائر بإجراء تعديلات سياسية هيكلية لبناء نظام رئاسي يضفي الطابع المؤسسي على مسألتي الحوكمة الديمقراطية والتعددية السياسية.[3]

[1] - مهند بركوك،" التعاون الأمني الجزائري، الأمريكي والحرب على الإرهاب"، لبنان: مركز كازينغي للشرق الأوسط جوان 2009)، على موقع: (07/03/2013)**http://carnegieen dowment.org/files algeria.(pdf)**

[2] - المرجع نفسه.

[3] - المرجع نفسه.

ثانيا:الجانب السياسي:

للولايات المتحدة الأمريكية نمطين من المصالح السياسية في المنطقة المغاربية هما:

1/ المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب، أي معاداة الإيديولوجيات الراديكالية الداعية لاستخدام العنف.

2/ المصالح المرتبطة بنفوذ الأمريكي سواء كان ذلك في الوطن العربي أو في غرب المتوسط وجنوب أوربا وهذه المصالح تشير إلى التواجد العسكري والتنسيق الاستراتيجي والتبعية الإستراتيجية لبلدان المنطقة وهنا تبرز تونس والمغرب كنقطتين ارتكاز لهذه المصالح.[1]

و على حسب تقرير الأمريكي الصادرة في نوفمبر 2002 وصف الأنظمة العربية بإنتاجها ديمقراطية شكلية مستثنيا في ذلك إسرائيل، أما عن منطقة المغرب العربي فعبر عن أهمية شمال إفريقيا التي توازي في اهميتها أهمية الخليج استراتيجيا أي ان الإستراتيجية الأمريكية تتحقق من خلال تكامل هاتين المنطقتين، ولذلك ذكر ضرورة مرور هذه المنطقة بمرحلة التغير السياسي ويؤكد على الديمقراطية السياسية وهو السبيل الوحيد للقضاء على الإرهاب أي أن هذا التقرير حث الدول على إدخال إصلاحات سياسية و تبني الديمقراطية،ومنه ظهر المشروع الشرق الاوسط الكبير.[2]

مشروع الشرق الأوسط الكبير:

قبل الغوص في تفاصيل هذا المشروع لابد، من توضيح المصطلحات التي تتداخل مع هذا المصطلح وهي:

- الشرق الأوسط وتضم كل من إيران، باكستان، أفغانستان ودول من آسيا الوسطى ومنها الدول العربية.
- الشرق الأدنى: ويضم الدول العربية بما فيها تركيا.
- الشرق الأقصى: ويشمل الصين واليابان والهند الصينية وكوريا وما جاورها.[3]

---

[1]- سعيد الهوسي، مرجع سبق ذكره ،ص 53.

[2]- المرجع نفسه،ص 50.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الكبير (بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2008) ، ص 68.

كانت فكرة إنشاء نظام إقليمي جديد يضم الدول العربية إلى جانب إسرائيل وعدد من دول الشرق الأوسطية قد انطلقت في مطلع التسعينات من القرن الماضي كمشروع للولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الأب ، نتيجة لتحولات السياسة الدولية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وتحولات التي نتجت عن أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991 التي أدت لانحصار التعاون ما بين دول النظام العربي من جهة اخرى، بالإضافة لذلك نجد تأثير العولمة وثروة المعلومات وانهيار الحواجز أمام حرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال والحاجة لإقامة تكتلات إقليمية، كما يوجد عنصر اخر مهم وهو البدء في عملية التسوية الصراع العربي الاسرائيلي والتركيز على تعاون شرق الأوسطية، عبر عقد المفاوضات متعددة الأطراف ومؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال هذه التحولات لتعزيز هيمنتها على المنطقة العربية، والعمل على إيجاد علاقات اسرائيلية عربية.

إلا أن هذا المشروع قد تراجع في الولاية الثانية للرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لأسباب أهمها انهيار عملية التسوية وخصوصا ما بين إسرائيل وفلسطين.

وفي عهد الرئيس "جورج بوش الابن" أعاد طرح هذا المشروع مجددا في فيفري 2004 والذي أطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الكبير أي بعد عام من غزو العراق، ودخل في حملة من السياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 لتعامل مع الدول العربية.[2]

ويضم هذا المشروع الشرق الأدنى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإسرائيل. والهدف منه هو:

- الرغبة في طمس المعالم العربية بأي صفة وإلغاء كلمة العربي او المغرب العربي.
- ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسطية ودعمها بصورة كلية في المشرق العربي

إن هذا المشروع الأمريكي للإصلاح السياسي أو التحديث السياسي يعمل على نشر الديمقراطية وتشجيع الحكم الصالح ، كما بين الرغبة الأمريكية في التعاون مع هذه الدول لتشجيع تنظيم الانتخابات الحرة والعادلة وتشجيع بناء مجتمع مدني فعال والاهتمام بقضايا حقوق الانسان والمرأة ووضح اهمية بناء مجتمع

1- ماجد الكيلاني، "مشروع الشرق الأوسط الكبير، (دلالاته وإشكالاته)"، **دراسات الاستراتيجية**، العدد 122، 2007، ص8- 9 .

2- عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الاوسط الكبير (بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب)**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

المعرفة، كما أكد المشروع على ضرورة تقديم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة والتحرر من الأمية.[1]

وفي مجال توسيع الفرص فقد أطلق المشروع مبادرات لإقامة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد وخلق فرص للعمل وترقية قطاع المالي ومحاولة إنشاء مؤسسة إقليمية لتنمية وتحديث الخدمات المصرفية[2] .

وقد تم تعديل المشروع من قبل كوندوليزا رايس في ذروة الحرب الاسرائيلية على لبنان 2006 ، ومن تداعياته على المنطقة دخول الدول العربية في حملة من الاصلاحات لنشر الديمقراطية والتعديدية.

وقد تعرض هذا المشروع لعدة انتقادات من قبل الأطراف الإقليمية ودولية منها تجاهله للقضية الفلسطينية مع تغاضي عن المسؤولية الأمريكية لما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية إضافة لتداعياتها الحاصلة في العراق بعد احتلاله.

وعموما فان هذا المشروع ما هو إلا وسيلة لفرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية على المنطقة العربية ككل بفرض القوة والإكراه.[3]

المطلب الثالث: الاجندة العسكرية .

لقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة عدة مشاريع في إطار أمركة العالم، ولم تقتصر على الشرق الأوسط بل عملت كذلك في إطار التنافس الأوربي في المغرب العربي بالشروع بمجموعة من المشاريع لتحقيق استراتيجيها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والحصول على المنابع النفطية.

اولا:الاسطول السادس:

لقد شكل البحر الابيض المتوسط منذ بداية القرن العشرين الاهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لذا توجب عليها تدعيم تواجدها وتعزيز سيطرتها علي البحر الابيض المتوسط والحفاظ على قوتها

[1]- المرجع نفسه، ص 69.

[2]- ماجد الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

[3]- المرجع نفسه،ص16.

العسكرية في هذه المنطقة لضمان مصالحها الاستراتيجية التي تتمثل اساسا في النفط وحماية مصالح حليفتها اسرائيل في المنطقة.[1]

وهكذا يتضح لنا اهمية الاسطول السادس الأمريكي في المتوسط ،فقد وضح اميرال البحرية الملكية المتقاعد "ستنفيلد تورتر" اهمية استخدام المتوسط لإيصال التعزيزات والإمدادات الى الخليج ،وبذلك يتبين لنا أهمية استخدام الخطوط البحرية كجبل طارق وقناة السويس والخليج ،كما يضيف ان هناك اسباب جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ ببقاء هذا الاسطول في البحر الابيض المتوسط وهي:

- حماية المصالح القومية الأمريكية وضمان امن اسرائيل.
- اذا كان التهديد لم يعد ياتي من الاتحاد السوفياتي فانه قد يأتي من ليبيا (وكان ذلك قبل ان تتنازل ليبيا عن موقفها الرافض لسياسة الأمريكية) ،او اية دولة اخرى من الضفة الجنوبية، وهكذا اصبحت منطقة البحر الابيض المتوسط تعيش تحولا تدريجيا من منطقة امن الى قاعدة بحرية للهيمنة الإستراتيجية والعسكرية والتجارية الأمريكية وتتأثر بشكل كبير على الدول المطلة على هذه المنطقة.[2]

أولا: المبادرة الأمريكية تجاه دول الحوض المتوسط "الحلف الأطلسي".

لقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية الحلف بكونه حلف دفاعي وإستراتيجية تشمل ردع العدوان قبل وقوعه لكن بزوال الحرب الباردة أصبح على الناتو لزاما إتباع استراتيجية عسكرية جديدة للهيمنة على النظام الدولي وإقرار الحلف بوجود تحديات جديدة لم تقتصر على الدول العربية لوحدها لتشمل بذلك دول العالم الثالث، ونخص بذكر دول شمال إفريقيا ومصر والسودان أي دول الحوض الأبيض المتوسط، بسبب عدم الاستقرار وتهديد بعض الاقطار بامتلاكها أسلحة الدمار الشامل وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والتي تقود لحرب أهلية وتصعيد العمليات الإرهابية والأصولية الإسلامية.[3]

---

[1]- سعيد الهوسي، مرجع سبق ذكره،ص 36.

[2] - المرجع نفسه،ص 37.

[3]- نزار إسماعيل الجبالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب البارد**، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003) ص، ص 73- 75 .

وقد أطلق الحلف مبادرة التي تهدف إلى إقامة علاقات أمن مع دول غير أحلاف حسب الفقـــرة 12 من المشروع التي تتحدث عن إمكانية تشكيل علاقات سلمية مع دول الجنوب والشرق الأوسط عـــبر الأعضاء في الحلف، باعتبارها منطقتان إستراتيجيتان للأمن الأطلسي.[1]

وقد بدأ هذا الحوار يوم 8 فيفري 1995 مع الدول التالية: إسرائيل، مصر، الأردن، موريتانيا، المغـــرب، تونس إلى أن تلتحق الجزائر في 2000.

والملاحظ من اختيار بعض الدول على غرار باقي الدول يرجع لأســـباب سياســـية المتمثلـــة في امتـــداد لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الرامية لربط الدول العربية مع إسرائيل في إطار علاقاتها التجاريـــة والاقتصادية وهذا ما قامت به موريتانيا وتطبيعها لإسرائيل إضافة للمغرب وتونس التي تربطهما علاقـــات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل، رغم تحفظ بعض الدول المتوسطية في الدخول في شراكة أمنيـــة باعتبارهـــا مساسا بأمنها وسيادتها[2].

وأعلن جورج بوش عن قرار إعطاء المغرب صفة الحليف الإستراتيجي خـــارج منطقـــة الحلـــف الأطلسي وهذه الصفة تمنح للمغرب تسهيلات هامة لشراء الأسلحة من الدول المشاركة في هذا الحلـــف ويجعله يستفيد من التدريب مع قوات الحلف الذي يعتبر أكبر حليف عسكري بعد انهيار حلف وارســـوا وهذه الصفة تتصف بها كل من اليابان وأستراليا ونيوزيلندا والفيليبين وكوريا الجنوبية وباكستان وتايلنديا وإسرائيل إضافة للكويت ومصر والأردن.

وفي هذا الإطار تعد كل من تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا من الدول الحاضرة في هذه الأجندة لبلورة مفهوم الأمن في المنطقة.[3]

وقد درس الحلق إمكانية إقامة مراكز لتدريبات العسكرية في منطقة المغرب العـــربي، وتم اقتـــراح على ان تكون الجزائر كدولة محورية في هذه الاستراتيجية لاحتضان هذا المشروع ،وكان المغرب قد سعي

[1]- محمد علي حوات، **العرب وأمريكا من الشرق الأوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، (مصر: مكتبة مدبولي 2006)، ص 75- 76.

[2]- خير الدين العايب،" البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، على موقع: **http://www.reefnet.gov.sy/books project/fichier18/15mny/pdf** (10/03/2013)

[3]- عبد العالي حامد الدين، عادل مساوي، "المغرب العربي، التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، مرجع سبق ذكره

هو الآخر لاستضافة المركز، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت الجزائر خاصة بعد مشاركتها في عملية أوبيرتيش التي تهدف إلى تأمين المنطقة وتأمين الملاحة الجوية وإحباط العمليات الإرهابية[1].

تدخل الناتو في الأزمات والثورات العربية (نموذج الليبي).

في السابق لم يقم الحلف بتدخل مباشرة في الازمات العربية إلا من خلال أزمتين وهما حرب الخليج الثانية 1991 وثاني التدخل في الصراع العربي الاسرائيلي.

و لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية الأمر السهل نظرا إلى الخبرات الحلف السلبية ومنها حملات الحلف في بلقان التي كانت تتطلب موافقة كل أعضائه على حدى، مما عرقل تلك العمليات.

وتعتبر الناتو وسيلة بديلة في ظل الانقسام السائد داخل الأمم المتحدة إزاء الأزمات التي تتطلب تدخلا عاجلا، فهو يضم ربع الدول الموجودة في الأمم المتحدة والذي نتج عنه التدخل خارج نطاق الحلف والقصد منه تخفيف عبء على الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وقد عمل الناتوا بليبيا بعمليات عسكرية لمدة تجاوزت الشهرين إلا أن المعركة لم تحسم فكتائب القذافي تتميز بالفر مقابل تباطئ العمليات العسكرية للحلف، وهذا ما اكد عليه أكد أمين العام للحلف بحيث وضح على صعوبة التوصل لل عسكري ولابد من البحث عن حل سياسي.

إذ تعتبر مشكلة ليبيا أكثر تعقيدا من أزمات العربية كتونس ومصر ويرجع ذلك لطبيعة الشعب الليبي التي تسيطر عليه اللواءات القبلية،إضافة لعدم الإجماع العربي على التدخل الحلف في ليبيا لاعتبارات مختلفة كتخوف الدول الغربية من حلف الناتو بعد حالة العراق.

وخوفا من إصابة المدنيين اضطرت طائرات الحلف بالتحليق بمسافة مرتفعة مما يصعد المهمة ولقد جاء على لسان الأمين العام للحلف أن الحلف لا ينوي إبقاء القوات الليبية في الناتو إنما إسهام في بناء المؤسسات الأمنية بحجة أن رحيل القذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة إذ أن ليبيا بحاجة إلى مساعدة دولية لإرجاع الاستقرار والأمن.

---

[1]- توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]- اشرف محمد كشك،"من شراكة جديدة الى التدخل في الازمات العربية"،**المجلة السياسة الدولية**، على موقع:
http://www.syassa.org/new content/3/14/1502/%D9%85%D9% (20/02/2013)

إذ أن باراك أوباما أعلن عن سياسة الدعم الإصلاح الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وبإمكان الناتو تقديم مساعدات في هذا المجال وأضاف أنه يرحب بليبيا الديمقراطيـــة كشـــريك في الحوار المتوسطي.[1]

ثانيا: مبادرة الساحل :pan-sahel

وهو مشروع بادرت به وزارة الخارجية في نوفمبر 2002 وهي تهدف إلى مســـاعدة وتكـــوين القوات الأمنية والعسكرية لبلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي من قبل بنتاقون، ومقره الرئاسي بدكار عاصمة السنغال، وقد منح للمشروع ميزانية قدرت ب 100 مليون دولار ، وتضم هذه المبادرة ثماني دول إفريقية، ثلاثة دول المغرب العربي وهي كل من الجزائر تونس، المغرب وأربعة دول من منطقـــة الســـاحل الإفريقي وهي: النيجر والمالي موريتانيا و التشاد، السنغال.

ويتضمن البرنامج العملي لهذه المبادرة التكوين حول الاسلحة ،الانظمة، الاتصـــالات،المطاردات البرية، والعلاجات الطبية ،وتشمل تقديم الولايات المتحدة الأمريكية المعدات والتجهيزات العسكرية لأداء المهام المتعلقة بالمراقبة والهجوم الجوي.[2]

وأصبحت المبادرة سارية المفعول وبدأت العمل رسميا منذ شهر جانفي2004، بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي موريتانيا، نيجر.

وقد شرع الجيش الأمريكي بتدريب القوات التسع من الساحل الإفريقي من بينها الجزائر، حسب ما أفادت به صحيفة واشنطن بوست منذ فترة للتصدي لما وصفته بغزو القاعدة والشبكات الإرهابية للدول الفقيرة في القارة بتمويل 500 مليون دولار على مدار سبع سنوات، كما يعتزم بنتـــاغون تـــدريب آلاف القوات الإفريقية في كتائب مجهزة لعمليات الحدود والصحراء الممتدة .

كما شمل برنامج تدريب كل من الجزائر، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، السنغال، نيجريا والمغرب وتونس على أن يمتد البرنامج ليشمل ليبيا في حصول مزيد من تطبيع مع واشنطن و التعاون مع هذه الدول في مجال المخابراتي والأمني.[3]

[1] - المرجع نفسه.

[2] - مصطفى سايج ، مرجع سبق ذكره، ص،ص 541-543 .

[3] - توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص44.

وفي 23-24 مارس، اجتمع رؤساء الدول الثماني مشتركة لأول مرة بطريقة سرية بقيادات من القوات المسلحة من الجيش الأوربي والأمريكي في مدينة شتوتغارد في إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب لمعالجة مشاكل الساحل التي تعتبر جغرافيا وأمنيا ذات تداعيات خطيرة على منطقة المغرب العربي وإفريقيا السوداء، وبين المناطق البترولية وخليج غينيا.[1]

ثالثا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء : ISCTI

تعد هذه المبادرة امتدادا لمبادرة الساحل التي أنشئت 2005، وقد تم توسيع المبادرة لتشمل كل من الجزائر والمغرب وتونس والسنغال وغانا ونيجريا، والفرق بينهما أنها تسير بشراكة مابين وزارة الدفاع ووزارة المالية والوكالة الأمريكية للمعونات.

وتمكنت هذه المبادرة من تحقيق الكثير من النجاحات في تدريب وتأهيل القوات الافريقية لمواجهة المد الإسلامي، كما قام بنتاقون مع دول الساحل الإفريقي بعمليات عسكرية مشتركة في 18 مارس 2006 وامتد البرنامج طوال 2007 في إطار البرنامج العسكري الأمريكي المشترك مع دول المغرب العربي، ودول الساحل الإفريقي، والهدف منه هو محاصرة خلايا تنظيم القاعدة وهذا ما يفسر الأهمية التي تكتسبها المنطقة لصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتضح ذلك من خلال الكم الهائل من الزيارات الرسمية الأمريكية للمنطقة ومسؤولية الاستخبارات المركزية واللجان الأمنية والكونغرس.[2]

رابعا:القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (AFRICOM):

مما لاشك فيه أن فكرة إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا كانت مطروحة منذ عهد إدارة بيل كلنتون، ثم طرحت مجددا في بداية القرن الحادي والعشرين، في منتصف عام 2006 وذلك ضمن عملية إعادة تقويم نظام العمل في المؤسسة العسكرية الأمريكية وقد بدأ ذلك وزير السابق رامسفيلد تم صدر قرار الخاص في منتصف ديسمبر 2006 وفي 7 فيفري 2007 أعلن رئيس الأمريكي بوش قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة، وحددت الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقا من ذلك.[3]

---

[1]- Pierre Abramovici ,"activisme militaire de washington en afric" ,le monde diplomatique,juillet,2004. **http://www.mande.diplomatique.fr/2004107/abramovici/13376**.(10/03/2013)

[2]- مصطفى سايح، مرجع سبق ذكره، ص542.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة افريكوم الأمريكية** ، **حرب باردة أم سباق التسلح** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص 52.

وتتمثل المهام الرسمية المحددة لإنشاء القيادة ما يلي:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب
- دعم المساعدات الإنسانية، والتحقيق من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.

أما عن الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء القيادة العسكرية فهذا يرجع لسبب الرئيسي الذي جاء على لسان قيادات واشنطن السياسية والعسكرية،بحيث ذكر "ريان هنري" مساعد وزير الدفاع لشؤون التخطيط والسياسات أن الهدف الأساسي من انشائها يكمن في خلق وتنمية بيئة مستقرة في القارة مع تشجيع إقامة مجتمعات مدنية والعمل على تحسين ظروف مستوى المعيشة لشعوب القارة ،كما تسعى للقضاء على جذور النزاعات وتأمين بيئة أمنية ضد التهديدات الإرهابية.[1]

وبالإضافة لذلك هناك أسباب أخرى دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية لإنشائه اتتمحور أساسا في:

1/ الأهمية الاستراتيجة لتجارة النفط وتنامي ظاهرة الحركات الإسلامية ،مع العلم أن حوالي 15% من واردات النفط تأتي من هذه القارة.

وأفاد الجنرال ويليام وارد الذي يترأس القيادة العسكرية بأن المهمة المركزية للقيادة تتمثل في رصد الموازنة سنوية التي تقدر بين 80 و 90 مليون دولار ،و تتمثل مهمتها في محاربة المتطرفين المسلحين الذين يقتلون المدنيين، طبقا للرؤية الأمريكية.

2/ تحجيم الدور الصيني كما سيتم التطرق له لاحقا ومواجهته و الحد منه.

إضافة الي البعد التنموي الذي يتضح من خلال اشراك وزارات الخارجية والزراعة والتجارة والصحة والوكالات في ذلك.

---

[1]- عبد الرزاق جاسم الخيري، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد21، شتاء 2001، ص94.

وقد خصص الكونغرس ميزانية تقدر 500 مليون دولار لستة سنوات لمكافحة لإرهاب عبر الصحراء الإفريقية بعد توقيع جملة من الاتفاقيات العسكرية.[1]

فعن ردود الفعل فملاحظ أن كل من ليبيا والجزائر وجنوب إفريقيا تتصدر لائحة الدول الرافضة للقاعدة على حسب تقرير خدمات أبحاث الكونغرس،كما أعلن الاتحاد المغربي رسميا رفضه القاطع لإنشاء القاعدة "ترفض رفض قاطعا قيام أي قيادة عسكرية أجنبية وجود أجنبي مسلح لأي دولة على جزء من أراضي أي دولة إفريقية بما في ذلك دول الاتحاد".

في حين أبدت دولة المالي استعدادها لمنح الولايات المتحدة الأمريكية امتيازات العسكرية في شمال المالي بهدف مراقبة الطوارق.[2]

إلا أن هذا الرفض المغاربي لإقامة القاعدة في اراضيها لا يعني بالضرورة معارضتها للإستراتيجية الأمريكية اذ اقامت هذه الدول بمناورات عسكرية سنوية مع البلدان المطلة على مسرح العمليات القاعدة .

وقد عملت قاعدة افريكوم على اجراء مجموعة من المناورات العسكرية شاركت فيها قوات من البلدان المغاربية ودول الساحل الإفريقي، تحت القيادة الأمريكية وتشمل:

1/ فلينتوك 5 بتاريخ جوان 2005 وهي تحمل رمز السنة.

2/ فلينتوك10 وهي سادس مناورة سنوية مشتركة، والتي جرت في جنوب المغرب.

وقد انطلقت من واغادو عاصمة بوركينافاسو، كما تم انشاء مركز لقيادة المناورات المشتركة (1200عسكري أمريكي) وإفريقي وأوربي التي تهدف إلى تعزيز القدرات القتالية للجيوش المشاركة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما تم إنشاء قيادة عسكرية موحدة بين كل من الجزائر والسنغال والنيجر والمالي في مدينة تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري، إذ أعربت الجزائر بإسهامها في المشاركة بالمناورات العسكرية التي تجري تحت لواء أفريكوم في سبيل مكافحة الإرهاب.

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في الاطار نفسه بإنشاء مكتب مخابراتي في واغادو سمته مركز تنسيق متعدد الجنسيات وهو عبارة عن مركز لجمع المعلومات حول الإرهاب.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 97-98 .

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة افريكوم الأمريكية ، حرب باردة أم سباق لتسلح** ، مرجع سبق ذكره، ص، ص 65-67.

[3]- المرجع نفسه،ص 72-.73.

وهكذا ومنذ 30 سبتمبر 2008 أصبحت القارة الإفريقية باستثناء مصر تحت القيـــادة العســـكرية الأمريكية واحدة، وهي تدار مؤقتا من قاعدة عسكرية أمريكية في مدينة شتوتغارد الألمانية، كما حرصت وزارة الدفاع في عام 2004 على توقيع عدد من معاهدة أمنية وعسكرية مع دول في مختلف الأرجاء القارة فضلا عن اتخاذ دول جيبوتي مقرا لقاعدة عسكرية استراتيجية.[1]

وخلاصة لما تقدم يتضح لنا ان الولايات المتحدة الأمريكية و في اطار تجسيد مكانتها العالمية وفرض هيمنتها على العالم بدأت تتدخل في مناطق ذات المصالح الاستراتيجية كالمغرب العربي الذي كان لفتـــرات سابقة تحت النفوذ الاوربي بغية الاستفادة من ثرواته مستغلة في ذلك ازماته ،وذلك عن طريق اليات متعددة الابعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، والهدف منها هو توسيع دائرة الهيمنة الأمريكية وربط المغـــرب العربي بالشرق الاوسط ، وابعاد القوى الكبرى عن المنطقة التي ظلت محل تنافس دولي.

---

[1]- يحي عبد المبدي، "أفريكوم قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا" على الموقع.:

http://www.sironline.org/alabwab/maqualat&mohadarat(12)873.htm. (13/04/2013)

الفصل الثالث:

التنافس الدولي على المنطقة المغاربية

وسبل التعامل معه

إن مكانة المغرب وأهميته الإستراتيجية في السياسات الدولية جعلها محل إطماع من قبـــل القـــوى الكبرى من اجل الاستفادة من الثرواتها الطبيعية والمعدنية، وتختلف المداخل ،فبنسبة للاتحاد الاوربي فيعتبره امتدادا تاريخي له ما يستوجب ربطه بمشاريع متعددة الابعاد لمواجهة التحدي الأمريكي ،أما من الجانـــب الصيني فيتدخل من اجل المصالح الاقتصادية وتوسيع السوقه لمواجهة التحديات التي تواجهه.

وفي ظل ذلك عمدت دول هذه المنطقة الى البحث عن آليات لتعامل مع هذا التنافس من خلال عدة مشاريع عربية ومغاربية.

وتتمثل دراستنا من خلال:

المبحث الاول:التنافس الدولي على المنطقة المغاربية.

المبحث الثاني:طرق التعامل المغاربي امام التنافس الدولي على المنطقة.

المبحث الأول: التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي:

تبرز الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي لما تزخر به من مصادر الطاقوية والموقع الاستراتيجي التي تثير اهتماما متزايدا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتعزيز جهودها في المنطقة التي تتصادف مع أهداف و أولويات السياسة الفرنسية خصوصا والاتحاد الاروبي عموما، وبالاضافة لاروبا هناك منافس اخر ظهر على الساحة الدولية وهو البروز الصيني في المنطقة المغاربية وشروعه في البحث عن علاقات اقتصادية مع هذه الدول في اطار التنافس الدولي على المناطق الإستراتيجية في المنطقة.

المطلب الأول: المغرب العربي واروبا: علاقات تاريخية متميزة

يعتبر الاتحاد الأوربي منطقة المغرب العربي ذو أهمية استراتيجية لحد اعتبارها من أولويات السياستها الخارجية، وقد عملت في اطار ذلك على عقد اتفاقيات الشراكة او ما يعرف بميثاق برشلونة الذي شجع التعاون والتكامل الاقليمي جنوب جنوب وتشجيع الاستثمارات فيما بينهم.[1]

بحيث يرجع هذا الاهتمام المتزايد لأسباب تاريخية وحضارية وجيواستراتيجية خصوصا بعد الحرب الباردة وازدياد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة على مناطق النفوذ الدولية.

فالمنطقة المغاربية بأقطارها الخمس تعد امتددا جغرافيا للاتحاد الاوربي منذ إقامة اتحاد المغاربي 1989 باتفاقية مراكش لتعزيز التعاون وتقوية الموقف التفاوضي.[2]

وقد مرت العلاقات الأوربية المغاربية قبل مسار برشلونة بثلاث مراحل:

المرحلة الاولى 1969:واتسمت هذه المرحلة بعقد اتفاقيات الشراكة خاصة مع المغرب وتونس وكانت المبادرة من قبل فرنسا خصوصا،وذلك للحفاظ على علاقتها الحسنة مع هذه الدول التي استعمرتها سابقا،

---

[1]- صباح شنايت،"الشراكة الاروبية العربية و اثارها المحتملة على اقتصاديات العربية"،**مجلة الدراسات الاقتصادية**،العدد17،اكتوبر2010، ص 85.

[2]- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص160

وتمثلت اساسا في تصدير منتوجات الزراعية وتطوير الاستثمار في قطاع الري والاعتماد على سياسات الزراعية .

المرحلة الثانية :والتي تتمثل في عقد اتفاقيات التعاون في شهر أفريل 1976 ، وجاءت لتكثيف العلاقات ما بين السوق الأوربتي والاتحاد المغاربي مع أهداف السياسة الأوربية الجديدة في ميدان التجارة ، وتميزت هذه الاتفاقيات بشمولية إذ شملت إلى جانب المجال الزراعي الجانب المالي والتقني وتبادل المعلومات والخبرات وإدخال تعديلات على الرسوم والإعفاءات ، إلا أن الطابع الاقتصادي كان مهيمنا وتم التركيز على بناء سوق أوربية مشتركة مما أفقدها دورها في تعزيز توسيع إقامة علاقات الجوار في هذه المرحلة.[1]

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الراهنة التي تتميز ببروز الكيان الأوروبي وتوسعه إلى 25 دولة واعتماد الأورو كعملة واحدة والشروع في تطبيق هذه الشراكة ، وهذا ما سنقوم بتفصيل فيه.

إضافة لذلك هناك النظرة الأوربية الجديدة في كيفية التعامل مع هذه المنطقة التي تتميز بوضع الاقتصادي المتدهور وضرورة وضع سياسة متوسطية تشمل مختلف دول المتوسط بإدخال اصلاحات هيكلية تنظيمية وتشريعية ودعمها ب: 3.42 مليار أوقية (Ecus) لفترة 1995-1999: وهي تهدف لتهيئة اقتصاديات المنطقة للانضمام إلى منطقة التبادل الحر.

وقد لقيت هذه الفكرة قبولا على العموم رغم اختلاف اهداف دول المنطقة بحيث نجد ان غاية المغرب من هذه السياسة تكمن في الانضمام إلى السوق الأوربية، أما عن الجزائر فهي تسعى من خلال ذلك لتطوير وتنمية فروعها الصناعية وتنويع صادراتها وتحسين مستوى التكنولوجي والتنظيمي للمؤسسات الوطنية وذلك لمواجهة المنافسة الخارجية ، أما عن تونس فتعتبرها شكل من أشكال التكامل بين الاتحاد المغاربي والسوق الأوربية.[2]

ويقصد بمصطلح الشراكة تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي او الفردي ، بهدف توفير السلع والخدمات لأغراض السوق المحلية والتصدير،

---

[1]- عبد الوهاب شمام،"حول العلاقات الاقتصادية الارومغاربية"،**مجلة العلوم الانسانية**،العدد 22،جوان،2004، ص7.

[2]- عبد النور خليفي،" الشراكة الاقتصادية و الأورو متوسطية المنجزات والعوائق 1995-2008"،**مجلة الدراسات الاقتصادية** ،العدد 15 أفريل 2010، ص107.

على أن تشارك الاطراف بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كرأسمال ومواد الخام لتحقيـــق الأهـــداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

وقد مرت الشراكة الارومغاربية قبل التوصل إلى إعلان برشلونة بمراحل ، بدأت بفكـــرة عقـــد اجتماع لبلدان المتوسط التي تعود إلى الثمانينات عندما اقترح الرئيس الفرنسي آنذاك "فرانســـوا ميتـــران" من خلال زيارته للمغرب 1983 بعقد اجتماع (4+5) أي 5 دول المغاربية وأربع دول أوربية التي تمثلـــت في البرتغال إسبانيا و إيطاليا وفرنسا، وأصبحت (5+5) بعد انضمام مالطا ودخلت حيز التنفيذ جزئيا 17 ديسمبر 1988، ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى في طنجة بالمغرب الاقصى في 24 ماي1989التي حضرتها كل الدول المغاربية،ثم تطورت الفكرة لتشمل بلدان البحر المتوســـط الاثنـــا عشـــر في جـــوان 1992 وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوربية بتاريخ 1994/10/19،وبعد ذلك أعلنت قمة أسن للاتحاد الأوربي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا عن مستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوربي.[2]

وفي 27 و28 نوفمبر1995 تم الإعلان عن مسار برشلونة الذي ضم اثنا عشر دولة من شـــرق وجنوب المتوسط، كان من بينها ثماني دول عربية هي مصر والأردن وسوريا و لبنان و فلسطين و تـــونس والجزائر والمغرب ،اضافة لدول الأخرى غير العربية التي تمثلت في تركيا، إسرائيل، قبرص، مالطا وقد رفض توجيه الدعوى لليبيا بسبب عقوبات مجلس الأمن المفروضة عليها سنة 1992،وفي سنة 1999 وجه رئيس الاجتماع الوزاري المنعقد في شتوتغارت دعوة لليبيا باعتبارها ضيفا خاصا على رئاسة المؤتمر بصفتها عضو مراقب، رغم استعدادها الشفوي للإنضمام للعملية.[3]

وقد اعتبر هذا المؤتمر أول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوربي لإرساء التعاون الشامل مع الـــدول الأخرى المطلة على البحر الابيض المتوسط، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق أهـــداف سياســـية وأمنيـــة واقتصادية واجتماعية واستقرار في البلدان العربية وغير العربية، مع إصدار وثيقة من قبل مؤتمر برشلونة تضم

[1]- ليلى قطاف، "اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية"، **من اعمال الملتقى الدولي** ،حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، جامعة سطيف ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، ،نوفمبر 2006،ص 107.
[2]- المرجع نفسه،ص 49.
[3]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة منه عربيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص493.

13 صفحة وملحقا يشكل برنامج عمل من 15 صفحة، وتم تبني برنامج عمل يشكل آلية تتبع لتحقيق هذه الشراكة التي يجرى التفاوض على تنفيذها.[1]

اولا:الشراكة السياسية والأمنية:

والتي تركز على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز الحوار السياسي والأمني واحترام حقوق الانسان والديمقراطية، مع ضرورة احترام التنوع والتعددية في المجتمعات المتوسطية والامتناع من التدخل في الشؤون الداخلية ، كما اهتمت بمسألة الإرهاب والتطرف الإسلامي وتحسين الظروف المعيشية، إضافة لمسألة الهجرة غير شرعية وإقامة تشريعات للحد منها.[2]

ثانيا:الشراكة الاقتصادية والمالية:

التي تتمثل في انشاء منطقة التجارة الحرة وتشجيع التعاون في مجال الاقتصادي والعمل المشترك لإزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا في المنتجات المصنعة.

وتعتبر هذه الشراكة برنامج عمل متكامل للمنطقة المتوسطة يركز على خطة عمل مالي واقتصادي وتجاري.[3]

ثالثا:الشراكة الثقافية الاجتماعية:

و يمثل هذا المجال الوحدة الرئيسية للتقارب والتفاهم المتبادل بين الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية مما يعزز الاحترام المتبادل ما بين الثقافات والأديان والحضارات المختلفة.

وقد جاء هذا الاعلان لتأكيد على المبادئ التي يمكن الوصول إليها من خلال العمل المشترك والتأكيد على حوار الحضارات، وتعزيز التبادل الثقافي، من خلال نشر اللغات المختلفة كأداة لتفاعل الثقافي والتعاون في مجال التعليم وتنمية الموارد البشرية وإشراك المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي.[4]

---

[1]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص، ص 201-203

[2]- المرجع نفسه،ص 246-247

[3]- محسن ندوي ، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2011)، ص250

[4]- المرجع نفسه،ص 251

اما عن خلفيات اعلان برشلونة فهي تهدف دول الاتحاد الاوروبي من خلال هذه الاتفاقية إلى تحقيق الاستقرار في البلدان العربية المتوسطية وذلك لمواجهة أخطار النزعات المحلية، ومنها ظاهرة الهجرة السرية ،لان توسع انتشار الظاهرة في المنطقة سيؤدي لتصعيد الازمة لتمس بذلك امن اوروبا.

إضافة لذلك فهي تسعى لتامين مصادر الطاقة (النفط، الغاز) والقدرة على مواجهة المنافسة الدولية على المنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و توفير مناخ ملائم لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وإدماج إسرائيل في المنطقة العربية.[1]

1/ إتفاقية شراكة أرو تونسية:

تعتبر تونس اول الدول المغاربية التي وقعت على إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاروبي في 17 جويلية 1995 ببروكسل و دخلت حيز التنفيذ في مارس 1998، بحيث عملت تونس على ادماج اقتصادها الوطني بالاقتصاد العالمي ، وذلك تماشيا مع الانفتاح المتزايد لاقتصاديات الدول ، وبذلك انضمت إلى منظمة التجارة العالمية يوم 14أفريل1994 وأمضت سنة 23جانفي 1995 على إتفاقية تحدد كيفية تحرير التجارة العالمية واتبعت برنامج إعادة الهيكلة في إطار تراجع الدول في التدخل في الميدان الاقتصادي.[2]

2/ اتفاقيات الشراكة أرومغاربية: وقد تم التوقيع على هذه الشراكة بعد عدة مفاوضات حول ملف الصيد البحري والزراعة وانتهت بتوقيع عليها 26 فيفري 1996 وقد تطرقت لعدة مسائل وشملت على مايلي:

- إنشاء منطقة التجارة الحرة بين المغرب والاتحاد الأوربي.
- التعاون الاقتصادي لمساعدة المغرب على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تقديم المساعدات الفنية في مجال اصلاح النظام الاقتصادي .
- التعاون في مجال تمويل الاستثمارات لتحديث أجهزة الانتاج.
- التعاون الثقافي وإطلاق اهمية للقضايا الاجتماعية بغية التخفيض من حدة الهجرة السرية.

---

[1]- صباح شنايت، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2]- محمد سليم صمار، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاور متوسطية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2001-2002،ص 257.

- التعاون في مجال المالي، ومجال الصيد البحري وتصدير منتوجاته المختلفة.[1]

3/ اتفاقية الشراكة الأور جزائرية: بحيث تأخرت الجزائر في إبرام اتفاقية الشراكة مقارنة مـع نظيرتها في تونس والمغرب وذلك نتيجة للأوضاع السياسية التي مرت بها، وقد تم التوقيع يـوم 19-12-2001 وقد ضمت عدة محاور منها التعاون في المجال الاقتصادي والمالي، وكذا الاهتمام بتنمية المبادلات وضـمانها وتشجيع الاندماج المغاربي.[2]

وبالإضافة الى ذلك تم العمل على توفير الاطار الملائم للحوار السياسي ما بين الأطراف والاهتمام بموضوع الهجرة ببعديه الأمني والسياسي وضرورة تسهيل التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوربي. اضافة لموضوع حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية.[3]

واقع الشراكة ارو مغاربية واهم مشاريع الشراكة:

تتميز اقتصاديات دول المغرب العربي بضعف في التنوع الانتاجي، وذلك على رغم مـن توفرهـا على الإمكانيات الطبيعية والطاقوية والزراعية وتوفر اليد العاملة في مجال الصناعة والنسيج.

اذ تتراوح حصة دول الأوربية من صادرات المغاربية ما بين 70 إلى 85% في التسعينات وفي المقابل تتراوح حصة واردات المغاربية لنفس الفترة ما بين 65% إلى 80 % وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية لدول المغرب العربي مع الدول الأوربية مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان الاخرى.[4]

أما عن وارداتها من المنتجات ذات الاصل المغاربي فهي لا تتعدى نسبة 3.8% من إجمالي وارداتها، أما بالنسبة للاتحاد المغاربي فحجم المنتوجات ذات الأصل الأوروبي فهي لاتتجـاوز8.6% مـن إجمـالي الصادرات الأوربية وهذا ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية.[5]

---

[1]- محمد أمين لعجال أعجال، مرجع سبق ذكره، ص174

[2]- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه الجزائر(1988-2008)**،(الاسكندرية:مكتبة الوفاء،ط1،2010) ، ص 259

[3]- المرجع نفسه ، ص 260

[4]- عابد شريط، "واقع الشراكة الاقتصادية الأور متوسطية مع دول المغرب العربي" **مجلة العلوم الانسانية** ،العدد 2، جوان 2004، ص108-109.

[5]- المرجع نفسه،ص 114

وتتمثل اهم المشاريع فيما يلي:

1/ برنامج ميدا 1 وميدا 2:

لقد وضع الاتحاد الاوربي تمويل مزدوج يهدف ببلوغ ما تم تسطيره في اتفاقية برشلونة التي تتمثل في تقديم المساعدات عن طريق الموارد الأصلية وقروض البنك الأوربي للإستثمار حيث لعبت ميدا 1 (1995-1999) وميدا 2 (2000-2006) دورا هاما في التمويلات المتعلقة بدعم الإصلاحات ودعم الميزانية وتطوير قطاع الخاص والمشاركة في استثمارات الهياكل القاعدية.

ففي الفترة الأولى 1995-1999: تم صرف حوالي 25% من الاعتمادات التي تعهد بها الاتحاد فقط، وحوالي 90% من المبالغ التي دفعت المتعلقة بالتعاون الثنائي، وهذا ما أدى إلى وضع meda2 لتحسين العلاقة، وهو ما ادى إلى تحقيق نتائج إيجابية.

الشكل1 : تمويلات الثنائية بين المغرب العربي والاتحاد الاروبي لفترة: 1995-2004

الدول	التعهدات1995-2004	الإنفاق 1999-2004	النسبة ت %
الجزائر	396.8	104.9	%26.4
المغرب	1333.1	570.6	42.8%
تونس	756.6	485.7	65.2%

المصدر:عبد النور خليفي، مرجع سبق ذكره ،ص 117

2/ التسهيلات الأور متوسطية للاستثمار والشراكة (FE MIP):

تم إنشاءها في 18 أكتوبر 2002 في إطار البنك الأوربي للإستثمار ويقدر حجم القروض التي قدمت في إطارها سنة 2003 ب:2 مليار يورو، اضافة لذلك تم تمويل عدد من القطاعات عن طريق تقديم بعض تسهيلات في بداية الامر من قبل الهياكل القاعدية ثم انتقلت الى المساعدة التقنية وفتحت مكاتب لها في كل من القاهرة وتونس والرباط.

3/ دعم التعاون جنوب جنوب:

بحيث خصص الاتحاد الاوربي 10% فقط من تمويلاته إلى التعاون الجهوي ، لكن رغم ذلك عبرت عن ترحيبها بمبادرات الاندماج جنوب جنوب وخصوصا بعد توقيع اتفاقية أغادير التي تدعم هذه الشراكة،وقد حضر حفل توقيع"كرس باتن" المحافظ الأوربي، ويمثل هذا الاتفاق مرحلة هامة في مجال التعاون الذي توج باقامة منطقة التبادل الحر في01-01- 2006 بين اربع دول وهي المغرب، تونس، مصر،الأردن.[1]

عوائق الشراكة:

ما يميز هذه الشراكة أنها جاءت لتعميم الشركات وبطء مسار الإصلاحات وضعف الاندماج الجهوي واستثمارات متواضعة إضافة إلى أن هذه الدول الشريكة تعاني من عجز كبير في استقطاب الاستقلال.فبالإضافة لمشروع برشلونة هناك مشاريع أخرى قامت بها دول الاتحاد الأوربي تجاه المغاربية للحد من التنافس الأمريكي على المنطقةنذكر منها:

1- **سياسة الجوار والآلية الأوربية للجوار والشراكة:** لقد نشرت اللجنة الاوروبية عند اقتراب موعد انضمام عشر دول جديدة للإتحاد الأوربي أول تصريح لها يتعلق بسياسة الجوار بعنوان أوربا توسع الحوار وهي تهتم أساسا بالسلم والاستقرار والازدهار على حدود البرية الشرقية وتشمل هذه الدول دول المغرب العربي.

وقد خصص لهذه السياسية الية مالية مؤقتة حتى غاية 2006، ثم بآلية أوربية للجوار والشراكة وذلك من 2007 إلى 2013 وهو ما سيعوض الوسائل الموجودة.[2]

2- سياسة 5+5

هو كيان سياسي يضم عشر دول مشاطئة للبحر الابيض المتوسط شمالا وجنوبا ،وقد بدأت هذه السياسة بجهود مكثفة شهدها إيطاليا التي توصلت لإعلان روما الذي صدر في 10 أكتوبر 1990.

---

[1]- المرجع نفسه،ص 118-119.

[2]- المرجع نفسه،ص 220-221.

وتضم هذه الدول من الجنوب كل من تونس والجزائر والمغرب وليبيا و موريطانيا ومن الشمال فهي تضم فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، ومالطا والبرتغال.

وتم عقد اجتماع في ديسمبر 2003 في تونس لتتوج بجملة من المقاربات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي كانت قد بدأت قبل 15 عاما من خلال اجتماعات وزارية ،وما يمنحها هذا الثقل الاستراتيجي هو انعقادها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اضافة لعامل اخر وهو تغيير خريطة الفضاء الأور متوسطي التي ضمت 25 دولة في عام 2004.[1]

لقد بينت دول منطقة المغرب العربي أن هذا التعاون الأور متوسطي قد فتح أبوابا للتعاون وفي نفس الوقت وضع حزمة من التحديات في مجال الاصلاح الاقتصادي والحوار الثقافي والحضاري والتنمية.

والهدف منه هو رعاية الحوار الفاعل بين وزراء الخارجية هذه الدول عشر وتبادل وجهات النظر حول القضايا السياسية والأمنية وكذا تشجيع النمو الاقتصادي لتطوير العلاقات.

إن ما استوعبه إعلان روما ثم الإعلان الجزائري الذي جاء بعد حوارات طويلة في اكتوبر1999 قد ركز على حسن الجوار والتسامح والتفاهم المتبادل ، بوضع أسس جديدة للتعاون لطرح الحلول ما بين الظواهر مثل :الهجرة السرية وخلق مبادلات ثقافية و تدعيم الهوية المتوسطية وحوار الحضارات.

وفي إطار ذلك نذكر إعلان سان مكسيم في فيفري 2003 الذي اهتم بهذا النوع من التقارب وتم اقتراح على الجانب الأروبي عدة خطوات مثل دعم التعاون الإقليمي (جنوب جنوب).

ومن مشاريعه مشروع المرصد الاروربي المتوسطي للتأهيل المهني ومبادرة ندوة فالنسيا التي طالبت فيها تونس بإنشاء مقر له في عاصمتها.

[1]- سعيد اللاوندي ، مرجع سبق ذكره ، ص154.

أما عن الملف الأمني والسياسي فقد تحدثت هذه القمة (5+5) على تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب والأخذ بمقاربة شاملة تأخذ في عين الاعتبار كافة الابعاد العميقة للظاهرة مثل :الفقر والتهميش مع تبيان أهمية المنطقة التي تشكل محور رئيسي للإتحاد الأوربي.[1]

3- مشروع اتحاد من أجل المتوسطي:

أعلن الرئيس نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 بباريس بقصر الكبير ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط بحضور قادة 43 دولة، بحيث حضر 27 من دول الاتحاد الأوربي و 11 دولة جنوب البحر الأبيض المتوسط التي كانت طرفا في مسار برشلونة (الجزائر، مصر، سوريا، تركيا، فلسطين، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا التي انضمت لها سنة 2007)

إضافة لليبيا كبلد ملاحظ في أورماد إلى جانب دول البلقان (ألبانيا، كرواتيا، بوسنة، والهرسك، وموتينيغروا وموناكوا).[2]

وقد جاء هذا المشروع على انقاذ مشروع برشلونة في إطار ما يسمى بسياسة الجوار وإعادة بعثه من جديد ، وقد بين في ديباجته أن الهدف الرئيسي من المشروع هو بناء السلام والازدهار للمنطقة وذلك عن طريق تنفيذ المشاريع التي تعزز كافة شعوبها.

والغاية منه هو إقامة شراكة متعددة وتعزيز التكامل والانسجام الاقليمي.

كما يشير الإعلان إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني و الهيئات المحلية والإقليمية وقطاع الخاص.[3]

كما أكد على ضرورة توفير السلام الشامل في الشرق الأوسط ورفض خلط بين الإرهاب والدين كما تناول موضع الهجرة وأكد على عملية تسهيل إجراءات الهجرة ومن مشاريعها:

- تنظيف البحر الأبيض المتوسط من التلوث.

---

[1]- المرجع نفسه،ص 155-156.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط (الأبعاد والآفاق)** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ط1 ، 2009،) ص45.

[3]- المرجع نفسه،ص 48.

- إنشاء الطرق البحرية والبرية بين بلدان أعضاء دول الجنوبية من أجل تحسين شروط نقل البضائع بينها لمواجهة ارتفاع كلفة النقل.
- تطوير وتنمية الطاقة الشمسية وتعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل.
- العمل على تعزيز المساعدات المالية والفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطية.
- تطوير جامعة الأورو متوسطية التي تم تدشينها في جوان 2008 في دولة سلوفانيا وذلك لتعزيـــز التعاون في مجال الأبحاث والدراسات. [1]

أما عن ردود الفعل فقد اختلفت وجهات النظر، فبنسبة لدول الأوربية إعتبرت هذا المشـــروع نـــوع من أنواع الغزو الفرنسي وأبدت رغبتها في أن يكون هناك مشروع أوربي، وأول دولة عارضت ذلك نجد ألمانيا التي إعتبرته عاملا للانقسام في البيت الأوروبي، أما بريطانيا فقد فضلت الصمت.

أما عن إسبانيا فتمسكت بمسار برشلونة، وتشككت كل من إيطاليا ومفوضية الأوربية من ذلك ممـــا أدى لإدراك فرنسا خطأها وقامت بتغير موقفها ، كما رفضت تركيا البرنامج واعتبرته محاولـــة لالحـــاق الجنوب المتوسطي بشماله في وجه الهجوم الأمريكي الصيني على المنطقة.

أما عن موقف دول المغرب العربي فقد تباينت ردود الفعل حول هذا المشروع بين الرافض القاطع ومرحب بالقوة، فالبنسبة لموريتانيا فقد أبدت رغبتها في المشاركة في قمة باريس، بينمـــا رفضـــت ليبيـــا المشاركة وأعلنت رفضها للاتحاد المتوسطي.

أما عن الجزائر فنجد على حسب قول"مراد مدلسي" وزير الخارجية الذي عبر عن خشـــية دول الضفة الجنوبية من احتكار المفوضية الأوربية للقرار الاتحاد مشيرا للقوة المادية وملكه للقرار بخصوص اتحاد الأوربي والمطالبة في نفس الوقت بشراكة متوازنة تقوم على أساس المساواة والشفافية . [2]

إن علاقات ما بين دول الاتحاد الاوربي والمغرب العربي هي بطبيعة الحال علاقات جيدة ومعقـــدة في نفس الوقت يتخللها نوع من الصعوبات التي عملت على تحسينها وتطويرها نظرا لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

[1] - المرجع نفسه،ص 51-52

[2] - المرجع نفسه،ص61- 62

ويتجلى هذ الاهتمام من خلال المشاريع المهمة التي تقام بها الاتحاد الأوربي مع الـدول المغاربيـة ونذكر منها انجاز خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي الجزائري عبر الجزائر والمغرب وإسبانيا والبرتغال والذي له آثار و أبعاد متعددة لتطوير التعاون بين الطرفين.

إضافة لمشروع الكابل الكهربائي تحت مياه البحر بين إسبانيا والمغرب، ومشروع كابل ذا الالياف البصرية بين تونس وإيطاليا.[1]

وتعتبر إيطاليا أقرب الدول الأوربية تجاه المنطقة من حيث الموقع الجغرافي وأهم مورد للتكنولوجيا الحديثة لهذه الدول ولها علاقات وطيدة مع هذه الدول، إذ تعتبر من أكبر الشركاء الاقتصاديين الغـربيين لليبيا، فبالإضافة لشراء نفطها فه تعمل على نقله وهي تمتلك شركة أجيب الايطالية نحو 83 ألف هكتـار من الأراضي المأهولة بامتيازات النفط في ليبيا، فهي بالرغم من الضغط الأمريكي لدعمها في حملة العقوبات الاقتصادية المفترض على ليبيا قد رفضت ذلك ،وهكذا تبقى كل من ليبيا والجزائر الممـول الأول للـنفط والغاز الطبيعي لها.[2]

كما تعتبر المنطقة مصدرا للمواد الخام للصناعة الأوربية وسوقا لعدد من المنتجات الأوربية كما أنها أقامت عددا من الصناعات الأوربية وسوقا لعدد من المنتجات الأوربية مثل صناعة الأسمـدة والاسمنـت والصناعة النفطية ، إضافة باعتبارها مصدرا وسوقا لليد العاملة التي تفتقر إليها أوربا ،أما عن دول المغرب العربي فتقوم باستراد من دول الاتحاد الأوربي الوسائل التقنية والنتمية والآلات والمعدات الصناعية والعلمية[3]

وتعد المنافسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي اهم تحدي للسياسات الأوربية في المنطقة إذ تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينات من القرن 20 تحقيق مكاسب اقتصـادية جمـة في المنطقـة إذا ستستفيد الشركات النفطية الأمريكية بحصة متميزة من عقود التنقيب على المحروقات في كل من الجزائر وليبيا أما تونس فقد تقدمت باستثمارات أمريكية بسرعة إلى المرتبة الثالثة بعد بريطانيا وإيطاليا، وهكـذا شهد الحضور الإقتصاد الأمريكي تطورا ملحوظا تجسد في تأسيس مجلس اعمال مغرب أمريكي، لكن رغم

[1]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 75

[2]- محمود جميل مصعب،**تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية**،(عمان:دار مجدوالي للنشر والتوزيع،ط 1 ،2006)، ص 127

[3]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 164

هذا التقدم الاقتصادي الذي حققه الولايات المتحدة الأمريكية في بعض دول المغاربية التي سعت من خلال ذلك إلى تعزيز حضورها الثقافي في إطار المنافسة الأوروبية في المنطقة[1]،إلا أن هـذا التواجـد الأمريكـي والأوربي في المنطقة تشهد اختلافات واضحة ومنها:

- تحتكر الدول الأوربية منذ عقود من الزمن على نحو ثلثي المبادلات المغاربية مع الخارج ما جعل إقامـة الشراكة معها تطويرا للعلاقات القائمة بل تحديد لها، فيما يشكل التعاون والتبادل الاستثماري والتجـاري للولايات المتحدة الأمريكية حديث العهد ولاتعود لجذور تاريخية بعيدة.

- يشكل بعد المسافات عائقا أمام إمكانية تطوير التبادلات التجارية بين المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية لأن كلفة النقل باهضة مما يقلل فرص المنافسة ويؤدي لصعوبة تصدير الاقتصاد نحـو الاسـواق الأمريكية، بخلاف الاتحاد الأوربي فإنه يكتسب من هذه الزاوية ميزة تفاضلية لا يمكن للسلع الأمريكية أن تجاريها ،وإضافة لما سبق فإن المنتوجات المغاربية لاتحظى بميزات تنافسية في مجتمع لا يعرف عنـه ميولاتـه وأذواقه الاستهلاكية.

- ان الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والدور الثقافي تؤثر في تشكل العميلة الاستهلاكية للمجتمعـات التي تلعب دورا بارزا في عملية التقارب والتباعد التجاري وهذا ما يجعل المنتوجـات الأوربيـة تتفـوق على غيرها في الاسواق المغاربية بسب سهولة التعامل معها.[2]

المطلب الثاني: المدخل الاقتصادي الصيني في المغرب العربي:

إن بروز الصين في المسرح الدولي الإفريقي عموما والمنطقة المغاربية خصوصا يعتبر هاجسا قويـا يرهق القوى الغربية ويعيق التنافس المحموم على المنطقة ، إذ أصبحت الصين لاعبا فاعلا في الساحة الدولية التي تفاعل في العديد من القضايا كمحاربة الإرهاب وحفظ السلام ، وهذا ما يعكس حجم وقوة الصين المتزايدة و التأكيد على ضرورة دمج الصين في النظام العالمي، وهكذا فإن التعاون بين الولايات المتحـدة الأمريكية والاتحاد الأوربي سوف يزيد مع بكين حول هذه التحديات الدولية.[3]

---

[1]- المرجع نفسه ص 166

[2]- المرجع نفسه،ص167-168.

[3]- عبير عبد الحليم خاص،"التنين الصيني التحدي الاستراتجي الجديد القديم للغرب" على موقع:
http://www.suronline.org/alabwab/derasat(01)283.htm (11/05/2013)

وهكذا برزت الصين كقوة اقتصادية على المسرح الاقتصادي الى درجة اعتبارهـــا ثـــاني أكـــبر اقتصاديات في العالم ، اذ تواصل هذا المعدل في النمو على مدى العقدين او ثلاثة عقود أخرى.

كما بدأت تكتسب أهمية متزايدة في الإقليم الاسياوي من حيث التجارة والتدفقات المالية، وهي تمثل الآن حوالي 40% من جميع التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة المتدفقة فيما بين اقتصاديات الأسياوية.

وتمثل اليابان والاقتصاديات الناشئة في آسيا مجتمعة الآن أكثر من ثلثي تـــدفقات الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الصين.[1]

وقد ازدادت الصادرات الصينية خلال الفترة الممتدة من 2001-2004 بمعدل ملحوظ قـــد بلـــغ حوالي 20% في المتوسط، وظل مستوى الصادرات يتفوق على الواردات.

كما تتميز الصين بتكنولوجيا عالية جعلتها رائدة في هذا المجال حيث سجلت عام 2011 زيـــادة في عائداقما من صناعة خدمات التكنولوجية و المعلومات وبرامج بنسبة 32.2% وقد بلغت قيمتها حـــوالي 292.23 مليار دولار ، وأعلن وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن عائدات البلاد من صناعة خدمات التكنولوجية والبرامج الحاسوبية ازدادت الى 1.84 تريليون بوان ما قيمتها 292.23 مليار دولار أي بنسبة 32.2 % عن عام 2010 وزادت صادرات البلاد 18.5% على أساس سنوي إلى 30.4 مليار دولار.[2]

وبالرجوع للعلاقات الأمريكية الصينية فهي تمثل أكثر تجليات المنتظمة للسياسة الخارجية الأمريكية، فمنذ عهد نيكسون أكد على ضرورة التعاون مع الصين، وقد وصف جورج بوش ووزيـــرة خارجيتـــه كوندوليزا رايس و كولن باول بان علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين تعتبر أفضل منذ انفتاح على بكين 1971 وقد تبادل الرئيسان بوش وجينتاو الزيارات أكثر من مرة، فبصعود الصين قد أعيد تنظيم النظام الدولي بطريقة أساسية وستنتقل مركز الجاذبية من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي ببروزها كقـــوة في آسيا تسعى لسيطرة على النفوذ في العالم.[3]

---

[1]- اسوارس براساد،" الخطوات القادمة أمام الصين"، **مجلة التمويل و التنمية**، سبتمبر 2005، ص44

[2]- كمال عبيد، "الصين تهيمن وتتنافس"،على موقع:
http://www.annabaa.org/nbanews/2012/03/347.htm (11/05/2013)

[3]- هنري كيسنجر،"الصين وامريكا مسار العداوة الحرج"،على موقع:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3a article=30672/aissu. (11/05/2013)

إن التعامل الأمريكي مع الصين يمكن أن نميزه بطبيعة مزدوجة لهذه العلاقة التي تجمع بين التخوف والتشكيك المتبادل من جهة ، والتعاون والاهتمامات المشتركة خاصة في ظل التطور الاقتصادي من جهة اخرى.

أما عن المخاوف الأمريكية من تصاعد الصيني فقد بين الرئيس الصيني من خلال زيارته الأخـــيرة للرئيس الأمريكي على تأكيد على أن الظواهر الدولية كالتلوث وعدم الاستقرار ومحاربة الفساد السياسي ستستغرق كل الوقت والاهتمام ولا مجال لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرتها كقـــوة تحـــرص على إبقاء النظام الدولي الراهن والمحافظة عليه.

اما عن العلاقات الصينية الإفريقية فهي تعود لأكثر من نصف قرن وذلك في إطار الحرب البـــاردة بحيث ساندت الكثير من الدول للتحرر في إفريقيا.

فبنهاية التسعينات عادت العلاقات الصينية الإفريقية للانتعاش، اذ تعتمد الصين على سياسة تقديم المساعدات الاقتصادية لدول من دون شروط سياسية على عكس الدول الغربية وذلك رغبـــة في التعزيـــز الروابط التجارية والاقتصادية ،كما تبدي اهتماما كبيرا بمصادر الطاقة ومواد الخام للمحافظة على مستواها الاقتصادي وهو ما يعتبر تحديا فعليا للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في المنطقة.[1]

وفي سنة 2000 قامت الصين بتأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي "CACF" لتطوير التجـــارة والاستثمارات مع 44 دولة إفريقية عام 2000 وفي 2003 زار هيو الدول التالية: الجزائر، مصر و غابون. كما تعمل على اقامة علاقات متميزة مع الدول البترولية والتوقيع على الاتفاقيات التجارية والاستثمارية.[2]

وعموما تعتبر الصين إفريقيا خزانا وممولا مهما للمواد الأولية المهمة لصناعة الصينية خاصة النفط واعتبارها سوقا استهلاكيا مهما لتسويق منتجاتها الصناعية.

[1]- السيد امين شلبي، هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة ،**مجلة السياسة الدولية**،مجلد 41،العدد 165،جويلية 2006،ص 31

[2]- محمد غربي،"التنافس الغربي الصيني على القارة الافريقية"،على موقع:

http://www.droit plus.ma.undex.php?option=com.view.(09/05/2013)

إذ تشير الإحصائيات إلى تطور حجم التجارة الصينية الإفريقية الى 40.6% لعام 1997 أي ما قيمته 5.67 مليار دولار وهي قيمة تجاوزت حجم التجارة لسنة 1990.[1]

وعلى حسب احصائيات الحكومة الصينية فقد ارتفعت حجم التجارة مع إفريقيا لسنة 2000 من 10.6 مليار دولار إلى 40 مليار دولار، إضافة إلى تضاعف معدلات النمو في اقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة نفسها من 3% إلى نحو 5.8 %وهو الأعلى من نوعه حسب الصندوق النقد الدولي وعلى حسب المحللين فهذا التحسن راجع إلى تطور حجم المبادلات التجارية.[2]

وقد وصلت حجم التبادلات لسنة 2005 الى 40 بليون دولار وفي سنة 2006 وصل الى 55.5 بليون ، وبلغت قيمة استثمارات المؤسسات الصينية في افريقيا إلى مليار دولار، كما قامت بإنشاء مجموعات صينية بلغت الى 480 مؤسسة مشتركة توظف 78 ألف صيني إفريقي .

بات التواجد الصيني في المشهد الدولي يشكل فعلا جيوسياسيا كبير ووصل إلى حد قيام بفتح الاقتصاد وانتهاج سياسة تجاه افريقيا بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة ، واصبح بذلك يقوم بمنافسة وتحدي القوى الكبر العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي) التي تعتبر هذه المنطقة منطقة نفوذ وتم وضع عدة مشاريع لبسط نفوذها عليها وقد أكد الخبراء الاقتصاديين على أن انتشار الصيني في المنطقة المغاربية سيسمح لها بإقامة مشاريع استثمارية ضخمة في العديد من القطاعات الصناعية و الزراعية، ما سيسمح بتطوير القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية، إذ تعتبر الصين المغرب العربي بحكم موقعه الاستراتيجي بوابة لتغلغل في إفريقية من جهة واقتحام السوق الأوربية والتموقع فيه من جهة أخرى.

ومن اجل ذلك تعمل الصين جاهدة من أجل الانتشار، إذ تركز اساسا على البلدان المنتجة للنفط والغاز والدخول في الاستثمارات الكبرى خاصة من قبل المجموعة الوطنية الصينية للنفط ودورها في مد أنابيب الغاز في ليبيا ودور المجموعات الصينية الأخرى في قطاع البناء والأشغال العامة في الجزائر.[3]

---

[1]- لحسن الحسناوي "التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل" **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد 21 شتاء 2009، ص118-119.

[2]- كريغ تيمبورغ "الاقتصاد الصيني يجتاح افريقيا"،على موقع:
Http://www.sironline.org/alaboibe/edare%20 eqtesad(27)176htm.(09/05/2013)

[3]- رشيد حشاشة ،الصين تدخل الى حلبة المنافسة بين اروبا وامريكا في المغرب العربي"،على موقع:
http://www.libyafurum.org/archive/undex.php?option=com.content(a)(07/05/2013)

اولا:العلاقات الصينية الجزائرية:

تعتبر العلاقات الجزائرية الصينية علاقات ودية بتاريخ عميق فمنذ الاستقلال الجزائر قامت بفتح سفارة الصين بالجزائر بأوت 1962 ومحاولة إقامة علاقات إقتصادية ومبادلات تجارية والتوقيع على عدة اتفاقيات ، وقد عبرت الصين عن دور الذي تلعبه الجزائر في إفريقيا وأعتبرته شبيها بدور الصيني بآسيا.[1]

وبعد انتهاء الحرب البارد قدمت الجزائر دعما كبيرا للصين في قضايا المتعلقة بحقوق الانسان مع تقديم مساعدات لتحضير للمنتدى التعاون الصيني الإفريقي وهذا ما ساعد على إمكانية إقامة المنتدى في بكين في أكتوبر 2000.[2]

فمن خلال الذكرى الواحد والخمسين 2009 والتي صادفت تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر، وضحا الجانبان التعاون المتين المبني على أساس العلاقات المتينة بين الطرفين، وخاصة بالرجوع للسنوات الأخيرة بعدما قامت الصين بسياسة الاصلاح والانفتاح للخارج وكذا استقرار الاوضاع الاجتماعية بالجزائر وقد شهدت العلاقات على اثر ذلك نموا جيدا في ظل الجهود المبذولة من قبل الطرفين وقد مس التعاون عدة مجلات كالتجارة والطاقة والبنى التحتية واستخدام الطاقة الشمسية بطريقة سلمية.

وقد بلغت قيمة التبادلات التجارية ما بين البلدين عام 2007 إلى 3.83 مليار دولار أمريكي بزيادة 3 من سنة 2006 وبهذا أصبحت الجزائر سادس أكبر شريك تجاري للصين، إذ تشمل صادرات الجزائر من المعدات والآلات والسيارات وقطع الغيار والملابس ومنتجات الحديد والصلب و تستورد الصين البترول الخام ، وفي نهاية جوان 2008 وصلت قيمة الاستثمارات 600 مليون و 400 ألف دولار أمريكي وتتركز أساسا في مجال النفط والغاز الطبيعي[3].

---

[1] -Philippe richer,l **offensive chinoise en afrique**,(Paris:edition kathzl,2008),p65

[2]- فاطمة بيرم ،**ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع دبلوماسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2010/2009،ص 210

[3] -"العلاقات الاقتصادية والتجارة بين الجزائر والصين، تتوسع وتتعمق"، على موقع:

http://arabic.cri.cn/361/2009/01/12/181s1100b.htm.(07/05/2013)

كما قامت بكين بتسطير برنامج واسع على المستوى الاقتصادي مع تخصيص صندوق استثماري خاص 1 مليار دولار.

كما عرفت صادرات الصينية اتجاه الجزائر لسنة 2009 زيادة معتبرة وبذلك أصبحت بكين ثالث ممون للجزائر بعد كل من فرنسا وإيطاليا بقيمة 3.987 مليار دولار ، مع ارتفاع في عدد الشركات الصينية لتصل في نهاية 2008 إلى 578 مؤسسة وشركة صينية.[1]

أما في مجال الطاقة ولسد احتياجات التنمية الاقتصادية الصينية المتزايدة على الطاقة والغاز الطبيعي كان لزاما على البلدين التركيز على التعاون، فمن الجانب الصيني فهي تحتاج لانشاء احتياطي النفط الاستراتجي أما بالمقابل فالجزائر تسعى من خلال هذا التعاون إلى رفع قدراتها الانتاجية من النفط وجلب استثمارات الأجنبية، وبذلك هناك رغبة في التعاون ما بين البلدين لتحقيق المصالح المشتركة.

إضافة لمجال التجارة والطاقة، يعتبر مجال المقاولات ذو أهمية فقد بدأ الإلمام به منذ 1980 ويشمل مجالات متنوعة مثل: المباني والسكك الحديدية والاتصالات وغيرها.

ففي نهاية شهر جويلية 2008 بلغت قيمة المشاريع التي تم تنفيذها من قبل الشركات الصينية في الجزائر إلى 18.88 مليار دولار أمريكي، ويشمل حوالي 30 ألف جزائري في شتى المشروعات.[2]

إضافة إلى مشروع بناء طريق سريع من شرقي الجزائر إلى غربه الذي يبلغ طوله 528 كيلومتر، وقد استطاعت شركة جونغ شين الصينية والشركة الجزائرية لبناء السكك الحديدة ومقاولة المشروع الذي وصل قيمة استثماراته الإجمالي إلى حوالي 25 مليار دولار.[3]

العلاقات الصينية المغربية:

لقد برزت أولى ملامح العلاقات الصينية المغربية منذ 1959 إذ اهتمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عبر وضع آلات للتعاون والتشاور الثائي حول مختلف القضايا التي تخص البلدين والقضايا الدولية والإقليمية، فضلا عن الزيارات الرئاسية الشبه سنوية التي تحكم علاقات البلدين، ويشكل التعاون التجاري

---

[1]- حفيظ صواليلي، اوربا قلقة من الزحف الصيني على منطقة شمال افريقيا،**جريدة الخبر اليومية**،الجزائر،العدد 5592 ، 31-03-2009 ص5

[2]-العلاقات الاقتصادية والتجارة بين الجزائر والصين، تتوسع وتتعمق"، مرجع سبق ذكره.

[3]- المرجع نفسه

جزءا مهما في العلاقات الثنائية إذ يصدر المغرب المواد الأولية إلى الصين تستورد منها المواد المصنعة إضافة إلى المعونات الفنية التي يتلقاها المغرب.

فلم يشهد التعاون ما بين البلدين تطورا إلا في السنوات الأخيرة في مجالات الاقتصادية والتجارية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري الى أزيد من 5.1 مليار دولار سنة 2005 بزيادة قدرها 28% مقارنة مع سنة 2004.[1]

وبذلك احتلت الصين المرتبة السادسة كمزود للمغرب والمرتبة العشرين كزبون له لسنة 2005، ومن أهم أكثر المجالات الإستراتيجية ما بين البلدين هو الصيد البحري، وتتوفر في المغرب والصين على أكثر من 20 شركة مختلطة تشمل 77 باخرة لصيد الرخويات.

فضلا عن التنقيب البترولي في الواجهة البحرية (شمال أغادير)، حيث اعتبرت الشراكة بين المكتب الوطني المغربي للهيدوكاربونات والمعادن والمجموعة البترولية "شينا ناشيونال أوف شور أويل كوربوراش" نموذجا للعلاقات الإستراتجية .

ويدخل الاهتمام الصيني بالمغرب في مجال الطاقة في اطار دبلوماسية الطاقة ،إذ تشكل جزءا مهما من الاستراتجية الصينية الحالية،كما ان معظم الزيارات التي قام بها الرئيس الصيني" هو جينتاو "الى كل من السعودية والمغرب و نيجيريا مرتبط أساسا بالشؤون التعاونية في مجال الطاقة والفوسفات.[2]

العلاقات الصينية لتونسية:

ترجع العلاقات الصينية التونسية إلى سنة 1964 وقد حافظت الصين وتونس على دوام العلاقات السياسية المحددة عبد اقامة علاقات دبلوماسية، ففي ديسمبر عام 1996 أقامت وزارة الخارجية للبلدين آلية المشاورات السياسية الدورية، وتعززت الثقة السياسية المتبادلة بين الطرفين وتعميق التعاون الاقتصادي التجاري

1- هند بطليموس،"المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم المتغير" على موقع:
http://www.anabaa.org/nbanews/57/097.htm (11/05/2013)

2- المرجع نفسه

وقد شهدت المبادلات ما بين البلدين إزديادا ملحوظا بحيث ارتفع حجم التبادل التجاري ما بين البلدين بنسبة أكبر 10% في السنوات الماضية.

وقد تطور التبادل التجاري بين البلدين بصورة سليمة منذ التسعينات إذ بلغت إجمالي المبادلات نحو 129 مليون دولار لعام 1998 وفي 2001 ارتفاع إلى 900 مليون دولار.[1]

ووفقا لما تقدم يتضح لنا الدور الصيني في البحث عن دورفي المنطقة الذي دخل كلاعب فاعل على الساحة الدولية الافريقية عموما والمنطقة المغاربية خصوصا ومحاولة خطة ااستراتيجية الاقتصادية وبذلك تدخل المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي اللذان يعتبران المنطقة مركز نفوذها ومحاولة بسط سياستها من خلال المشاريع السياسية والاقتصادية العسكرية.

المبحث الثاني:طرق التعامل المغاربي امام التنافس الدولي على المنطقة المغاربية:

يعتبر موضوع الارهاب والديمقراطية اضافة للمصالح الاقتصادية وخاصة النفطية والرغبة في السيطرة على مناطق النفوذ العوامل الاساسية التي تؤدي الى خلق منافسة تارة والتعاون تارة اخرى على المنطقة المغاربية، مما ينتج اثار وخيمة ،لذا يتوجب على دول المغرب العربي اتخاذ طرق محددة لتكيف امام هذا الوضع ،كما يمكن استغلال هذا التنافس لصالح هذه الدول من خلال:

1/ التحالف مع احد الاطراف الصراع ضد باقي ،مقابل الاستفادة المتبادلة.

2/ الدخول في تكتلات مع اطراف اخرى في اطار اللجوء الى البديل الاقليمي العربي وتفعيل الاتحاد المغاربي.[2]

المطلب الأول: البديل الإقليمي العربي:

شهدت نهاية الحرب الباردة تغيرات على المستوى العالمي ببروز ظاهرة التكامل والاندماج وظهور الاتحاد الأوربي في أوربا وتكتل نافيا أمريكا الشمالية إضافة لنمو الآسياوية.

---

[1]- "التبادلات الاقتصادية التجارية بين الصين والمغرب"،على موقع:
http://arabia.china.org.cn/archive2006/txt/2000-09-27/content200748.htm.(07/05/2013)

[2]- محمد امين اعجال لعجال ،"مظاهر التنافس الاوربي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي واليات التصدي له"،على موقع:
http://www.politics.ar.com/ar/index.php/permalink/3038html.(25/04/2013)

وفي ظل ذلك كان لزاما على المنطقة العربية العمل على بناء الوحدة العربية لتصدي لهذه التكتلات، وذلك من خلال بناءات إقليمية بين عدد من الأقطار العربية التي تتميز بتجاور الجغرافي إضافة للعوامل المتجانسة كالثقافة والتنوع الإقليمي بين عدد من الاقطار العربية التي تتميز يتجاور جغرافي، كالثقافة والتنوع

فالهدف الاستراتيجي من اقامة التكتل العربي هو خلف وتوثيق التعاون العربي وتأليف الخصوصيات والتنسيق بينهما باعتبار أن كل إقليم عربي يتمتع بخصوصية تختلف عن الآخر ما يسمح بإقامة تبادلات وإلغاء التبعية الخارجية وكذا التنافس الدولي على ثرواها.[1]

اذ عملت الجامعة العربية على تحقيق ذلك من خلال دعوة الدول العربية إلى الدخول في العملية التكاملية كشكل من أشكال التعاون والنظر للمسائل العربية بمنظار المصلحة المشتركة واتخاذ موقف موحد إزاء المشاكل المطروحة. [2]

وقد تلجأ الدول العربية للعملية التكاملية لأمرين أساسيين هما :

1/ الاقتناع بحاجة لتعامل الواقعي مع المعطيات الجيوسياسية في البلاد العربية خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل الوحدوي وإعادة الاعتبار لفكرة الحوار الجغرافي في المسائل الواحداوية .

2/ الاقتناع العام بفشل دويلات القطرية لوحدها في الحفاظ على استقلاليتها في أحضان التعبية الخارجية وعجزها عن اداء مهام التنمية الاقتصادية.[3]

وتشمل ميادين التعاون في:

اولا: التعاون العربي في مجال البترول:

تم إنشاء منظمة الدول المصدر للبترول المعروفة بالأوبيك في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون الخمس دول وهي السعودية، العراق، الكويت، إيران، فيتزويلا، وتم عرض وتجميع وتنسيق

[1]- رشيد بوكساني ، أحمد دبيش،"مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"،**دراسات اقتصادية**،العدد 4،(الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2004) ،ص 78-79

[2]- مصطفى الفيلاني، مرجع سبق ذكره ص 140-141

[3]- المرجع نفسه،ص 191

مواقفها تجاه الشركات البترولية العربية التي كانت تسيطر على عمليات انتاج في تلك الدول ثم انضمت إلى هذه المنطقة دولا تباعا وكانت آخر دولة هي أنغولا بداية 2007 وصلت عضويته إلى 13 دولة [1].

وهو دليل على التوجه نحو سياسة تجارية مشتركة لها انعكاساتها على سياسة الاستخراج وبالإضافة لهذه المنظمة تم إنشاء سبع شركات للخدمات النفطية ومعهد القوميات للتدريب ، وهكذا حققت فرصا للتعاون العربي.[2]

فإلى جانب هذه المنظمة، عملت الدول العربية الى البحث عن إيجاد تكامل العربي في مجال الصناعة البترولية في عملية تصنيع الموارد البترولية،اذ لا يمكن أن تتم بشكل فعال إلا إذا كانت قائمة على ركائز التنسيق بين دول العربية ، وذلك لتحقيق اقتصاديات من الحجم الكبير مع امكانية إيجاد سوق محلية تتجاوز إمكانيات أي قطر من الأقطار العربية وبذلك تستطيع الدخول في منافسة أمام الدول الغربية المصنفة للمواد البترولية.

ثانيا:التعاون العربي في المجال الزراعي:

ويشمل هذا التعاون وضع خطة إنمائية في المجال الزراعي باعتباره مجالا رحبا للتكامل الاقتصادي العربي إذ أخذنا في عين الاعتبار إختلال ما بين الموارد الزراعية على مستوى كل قطر من الأقطار العربية ، في حين تتوفر على امكانيات بشكل كبير على المستوى الكلي للوطن العربي والتي من خلالها يمكن أن تحقق التنمية بمعدلات عالية وبتكلفة أقل، وفي هذا المجال هناك العديد من محاولات التكامل العربي فيما يخص المجال الزراعي من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي عهد لها تحديد مسارات الانمائية الزراعية في الوطن العربي إضافة لقيامه في بعض الشركات الزارعية في إطار العمل العربي المشترك.[3]

ومن خلال ما تم عرضه يتضح لنا ان هناك ضرورة حتمية لتنسيق ما بين السياسة الانمائية المشتركة في المجال الزراعي مع سياسات العربية في المجال الطاقوي بحيث تتوفر كل دولة على مورد يختلف عن الأخر ومن اجل ذلك هناك ضرورة تقسيم الادوار في الوطن العربي.

---

[1]- ماجد بن عبد الله المنيف،" منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبيك: نشأتها وتطورها والتحدايات التي تواجهها"، **بحوث اقتصادية عربية** ، العدد 41، سنة 14 شاء 2008، ص71.

[2]- مصطفى الفيلاني ، مرجع سبق ذكره، ص142.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي،**التكامل الاقتصادي العربي بين جدلية الانتاج والتبادل**،(ديوان المطبوعات الجامعية ،2009) ، ص 50.

فأي خطوة تقوم بها أي تكتل سواء من قبل منظمة الأوبيك أو مجلس تعاون الخليجي أو المنطقة المغاربية سيكون في اتجاه خدمة التنمية العربية الشاملة في مواجهة الضغوطات الخارجية والتبعية الأجنبية.[1]

ثالثا:العلاقات العربية العربية والتكتلات الاقتصادية العربية .

لا تشكل التجارية العربية البينية سواء 9% لسنة 1992 وهي القيمة التي لم تتغير لسنوات عدة ولعل هذا راجع لأهم العوائق التي تقف أمام العلاقات العربية العربية وتتمثل في :

- عدم فاعلية الجامعة العربية وعدم قدرتها على قيادة تكتل إقتصادي حقيقي.
- تعارض الانظمة الاقتصادية العربية وعدم انسجام السياسات الاقتصادية التجارية ، فهناك من الدول من انتهجت النظام الاشتراكي وكانت استراتيجيتها مبنية على تأمين معظم الشركات والمؤسسات الاقتصادية وهيمنة القطاع العام على التجارة الخارجية.
- حداثة تطور القواعد الانتاجية والتصديرية والقيام بأهم التطورات الصناعية في البلدان البترولية.[2]

1/ هياكل التجارة العربية الخارجية .

تعتمد بعض الدول العربية في صادرتها على الموارد الزراعية الى حد كبير وبالخصوص السودان وموريتانيا و مصر و سوريا_ واليمن إضافة لدور الذي تلعبه السياحة في كل من لبنان، الأردن، تونس. والمغرب والذي يمثل جزء من الدخل الوطني .

وفي المقابل هناك دول تعتمد بشكل رئيسي على انتاج النفط والبتروكيمياويات مثل السعودية وبقية دول مجلس التعاون وكذا ليبيا والعراق والجزائر، ففيما يتعلق بالتجارة العربية الخارجية فإجمالي صادراتها تساوي 130 مليار دولار 1998 وأكثر من نصف صادرتها كانت لصالح الدول الصناعية، وتلتها الدول الأسيوية غير عربية أما وارداتها في نفس السنة فتقدر 170 مليار دولار أي بحوالي 67% منها من الدول الصناعية و5 % من الدول الأسيوية وهذا ما يؤكد الإعتماد على الاقتصاد العالمي غير العربي.[3]

[1]- مصطفى الفيلاني، مرجع سبق ذكره، ص143.

[2]- "مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، (اليمن، المركز الوطن للمعلومات، ماي 2005،) ،ص15، على موقع: **http://www.yemen-nic.inf/content economic/external/studies/5 pdf** (16/04/2013)

[3]-المرجع نفسه،ص 19-20.

ثانيا: التجارة العربية العربية:

فيما يتعلق بتجارة العربية البينية فتجد أولا ان حصتها في تجارتها الخارجية منخفضة ومعظمها من الوقود والمعادن والبتروكيمياوية ولا تكاد تشمل أي من الآلات أو المعدات أو السلع الاستهلاكية.

ومن خلال دراسة قام بها باحثان من صندوق النقد الدولي تم تقسيم البلدان العربية إلى مجموعات وهي المغرب العربي ، ثانيا دول مجلس التعاون الست، ودول المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان) والبلدان العربية الأخرى (اليمن، الصومال، جيبوتي) و لم تتضمن الدراسة كل من العراق وفلسطين.

واستنتجت الدراسة أن حوالي 60% من الصادرات العربية البينية وقيمتها 12 بليون دولار عام 1998 كانت متجهة إلى دول مجلس التعاون، و25% دول المشرق و 15% بلدان المغرب العربي وبقية البلدان العربية.

ومن خلال ذلك نستنتج أن التجارة تكون فيما بين المجموعة ذاتها مما يبين ضعف التجارة البينية العربية.[1]

ثالثا: منطقة التجارة الحرة العربية.

وقد دخلت حيز التنفيذ من 1مارس 1998، بتخفيض 10% سنويا من الرسوم الجمركية وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية 17فيفري 1997 البرنامج التنفيذي إلى ينص على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع العلم أنه تتواجد إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1953 واستمرت سارية المفعول وهي الأساس البرنامج التنفيذي.

وعضوية في منطقة التجارة الحرة العربية تستوفي شرطين.

1/ المصادقة على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري للدول العربية.

2/ الموافقة على البرنامج التنفيذي .

وقد بلغ عدد الدول التي أوفت على الشروط الأول19 دولة ، أما الدول التي أوفت على الشرطين معا حتى 2000 فبلغت 14 دول وهي دول مجلس التعاون الست، مصر، المغرب، العراق سوريا، الأردن،

---

[1]- المرجع نفسه،ص 21-22

تونس، لبنان، ليبيا، و لم تستكمل كل من السودان، اليمن ،موريتانيا اجراءات الانضمام حتى 2000، أما بقية الدول العربية وأهمها الجزائر فلم تصادق على الاتفاقية.

من أهم العقبات التي تزال عالقة هو قيام بعض دول الاعضاء بتخفيض التدريجي المطلوب للرسوم الجمركية ذات الاثر المماثل و عدم إقامة جهاز خاص لحسم المنازعات التجارية.

و لم يتشكل لحد آن جهاز محايد للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات وضمان استمرارية التخفيضات المنصوص عليها وضمان عدم تأثر التنفيذ بما قد يطرأ من خلافات سياسية عابرة، ويشرف عليه جهاز الجامعة العربية.

إضافة إلى ذلك هناك اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين دول مجموعات مختلفة من الدول الأربع عشر الأعضاء سالفة الذكر نذكر منها: الاتفاقية ما بين المملكة وسوريا واتفاقية ما بين المملكة ومصر، واتفاقية مابين الإمارات والمغرب، واتفاقية مابين المملكة ومصر الأردن والمغرب واتفاقية مابين مصر والمغرب وتونس والأردن .

وتهدف كل هذه الاتفاقيات بأن تكون مكملة ومشجع لاتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية وليس بديلة أو منافسة لها، وأن ينتهي مفعولها بعد تفعيل الاتحاد المغاربي. [1]

المطلب الثاني: تفعيل الاتحاد المغاربي

قبل التطرق الى الاتحاد المغاربي لابد علينا ان نشير الى مفهوم التكامل الاقتصادي الذي يعتبره دلالات ومعادن متباينة ،اذ يستخدمه البعض للتعبير عن علاقات امتن تنشا في اطار اندماج والوحدة.

اذ يقصد بالتكامل الاقتصادي هو اتفاق مجموعة من الدول متقاربة في المصالح الاقتصادية او في الموقع الجغرافي من خلال الغاء القيود السلع والأشخاص ورؤوس الاموال فيما بينها،و قيامها بالتنسيق في سياستها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا الاختلاف في هذه السياسات.

[1]- المرجع نفسه،ص 24- 25

فالتكامل يتيح للأطراف اقامة مشاريع كبيرة وتوفير الظروف والشروط المواتية لتسريع من وتـــيرة تطوير وتحديث الاقتصاد بإسهام جميع الاطراف المتكاملة للوصول لنتائج افضل ،بالإضافة لتحسين شروط التبادل التجاري،كما يساهم على تخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.[1]

أولا:النشأة والتطور:

تعود الفكرة الاولى لإنشاء المغرب العربي الى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مصـــر العربيـــة بالقاهرة في فيفري1947 ،وان كانت الفكرة النواة قد تبلورت في مؤتمر الاول للأحزاب المغاربية الـــذي انعقد في مدينة طنجة من28 الى30افريل 1957، والتي عبروا انذاك عن النظـــرة الإســـتراتيجية للواقـــع ومستقبل التحولات الاقليمية والعالمية اقتصاديا، ثم انشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي1964 ،اضافة لبيان الوحدوي بين ليبيا وتونس، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الاخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا 1983.

وعبرت القمة المغاربية التي انعقدت في الجزائر بتاريخ 10-6-1988 رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة للعلاقات المغاربية ،والذي اصدر بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغربيين بإقامة اتحاد المغاربي الذي يهدف لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي ما بين دوله،وقد تم التأكيد عليه فعليا من خـــلال اجتمـــاع بمراكش 17 فيفري 1989 وتم الاعلان الرسمي عن ميلاد الاتحاد المغاربي.

اذ يهدف أساسا الى تحقيق التكامل الاقتصادي وتوفير التنمية الاقتصادية،اضافة لذلك فهو يســـعى لضرورة اتخاذ كامل التدابير والإجراءات عملية لتفعيل مختلف الاتفاقيات في سبيل اقامة منظمـــة التجـــارة الحرة المغاربية،كما تم الاعلان عن انشاء اكاديمية المغاربية في طرابلس،وهي عبارة عن اطار للتعاون العربى والدول الاجنبية وتطبيق سياسة البحث العلمي والتكنولوجي مركزة في ذلك على الجوانب التنماوية بـــين اقطار الاتحاد وجامعة المغرب العربي التي تسعى الى تطوير البحث العلمي وإنشاء مصرف مغربي وتمويـــل المشاريع المشتركة.[2]

[1]-رشيد بوكساني، احمد دبيش ، مرجع سبق ذكره ،ص 84-85.

[2]- المرجع نفسه،ص 91.

ثانيا:معوقات إقامة التكامل المغاربي:

يعتبر الاتحاد المغاربي خطوة ملموسة في محاولة تطبيع العلاقات المغاربية ، إلا انه يقف امام عقبات تحول دون التوصل الى ما هو مرجو من العملية التكاملية ونذكر منها:

- التجزئة والقطرية في دول المغرب العربي، اذ عمدت هذه الدول عند استقلالها الى اختيار بنـاء الدولـة القطرية وتوقفت كل محاولات الوحدة المغاربية ،وفضلت البناء الوحدوي بعيدا عن التعاون الاقليمي.

- المعوقات المؤسساتية:بحيث تتميز مؤسساته بمعوقات تحول دون تفعيله،منها عقدة السيادة الـتي تـؤثر على المشروع التكاملي الاقليمي و غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة .

- مجال التكامل الاقليمي،ويكمن في تبني قاعدة الاجماع في اتخاذ القرارات حسب المادة6 ،اضافة الى النص الذي مفاده ان اي تغيير في وثيقة الاتحاد لا تكون إلا بعد الموافقة بالإجماع.

- مشكلة الصحراء :وتعتبر اكبر عائق في وجه الاتحاد المغاربي الذي يؤثر على العلاقـات بـين الجزائـر والمغرب،رغم تعدد المبادرات العربية والدولية والمغاربية الرامية لإيجاد مخرج مناسب لهذه القضية التي تبقـى عائق امام تفعيل الاتحاد.[1]

- العامل الاقتصادي:المتمثل في اعتماد دولها في تجارتها وتعاملاتها الاقتصادية على الاسواق العربيـة بـدلا من تعزيز العمل الاقتصادي المشترك الذي من شانه زيادة الاستثمارات ومواجهة التنافس الغربي والتصدي له،اضافة لذلك هناك عنصر اخر وهو التركز على الامن الاقتصادي ،اي اهتمام كـل دولـة بالبحـث عن مصالحها الفردية بغض النظر عن المصلحة العامة،كما تركز هذه الدول على ربط اقتصادياتها باقتصاد الدول الغربية بحكم عامل الهيمنة السياسة والاقتصادية وكذا العسكرية.[2]

تأثير العوامل الاقتصادي على تفعيل الاتحاد المغاربي:

[1]- محمد بوبوش،"وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليبمية الاخرى"،**مجلة البحوث الاقتصادية العربية**،السنة15،العدد 42،ربيع 2008،ص،90-91 .

[2]- رشيد بوكساني،احمد دبيش، مرجع سبق ذكره،ص 16-30.

تؤكد أصحاب النظرية الوظيفية أن العوامل غير السياسية تحقق التكامل التدريجي ما بين الـدول خاصة بالنسبة لدول المغاربية التي تتقاسم التاريخ المشترك، واللغة الواحدة والمصلحة المشتركة ، فتغليـب العوامل الوظيفية على الاعتبارات السياسية كفيل في نهاية المطاف بـتغير الـولاءات مـن دول القوميـة إلى مؤسسات التكامل الوظيفي.

وعموما يمكن قياس التكامل المغاربي المغاربي وظيفيا من خلال تتبع للمؤشرين :التكامل القـاطعي والتكامل التجاري والتجارة المغاربية المغاربية.

فتتبع لمسيرة العلاقات الاقتصادية المغاربية يتبين لنا بوضوح غياب المشاركة الجهوية المشتركة سواء كانت في المجال الصناعي او زراعي او خدماتي.

ولمواجهة والتصدي التنافس الدولي على المنطقة لا بد من العمل على تطوير هذه القطاعات مابين الدول ففي تونس يمكن تطوير صناعة الملابس والغاز الطبيعي في لجزائر، والبترول كيمياويـات في ليبيـا والأسمدة بالمغرب والأسماك في موريتانيا.[1]

إضافة إلى ضرورة دعم السياحة المغاربية التي تتم من خلال فتح الحدود أمام مواطني الدول الأخرى وتنشيط العملية من خلال منح تأشيرات السياحة المشتركة، التي تسمح بحرية التنقل داخل دول الاعضاء.

كما نلاحظ أن الاتحاد المغاربي يمتلك نوع من التكامل الوظيفي على المستوى الثنائي مثل ذلـك التكامل في مجال الكهرباء والسياحة والعلاج بين كل من ليبيا وتونس التي تعتبر خطوة اولى في عمليـة التكامل المغاربي.

وعدم تطوير هذه المشاريع فد يؤدي إلى تراجع التكامل المغاربي، إذ تعتبر التجارة المغاربية المغاربية هامشية مقارنة بتجارة الخارجية.

---

[1] - مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم،"الاتحاد المغاربي بين ضعف الارادة وتزايد التحديات"،**المستقبل العربي**، العدد44 ،2000،ص 13.

وتعتبر كل من تونس والمغرب من الدول الأكثر انخراطا في التجارة المغاربية حيث يصل معدل التجارة المغاربية لكل منهما بحوالي: 8.5% و 7.3% على التوالي، أما الجزائر فلا تتجاوز 2.79% أما عن ليبيا فتقدر ب: 3.74% وهذا راجع لاعتمادها على مصدر تصدير واحد وهو النفط.[1]

الشكل 2: التجارة البينية بين الأعضاء الاتحاد المغرب العربي

الدول		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	الاجمالي بالنسبة المئوية
تونس	الصادرات	-	286.9	697.3	172.9	15.2	9.07
	الواردات	-	299.6	645.8	75.7	1.7	8.12
الجزائر	الصادرات	327	-	52.8	561.2	6.3	2.31
	الواردات	2000.3	-	0.7	62.1	3.8	3.27
ليبيا	الصادرات	663.8	3.5	-	9.7	0.0	3.18
	الواردات	416.8	12.0	-	34.1	0.0	4.30
المغرب	الصادرات	80.8	75.7	41.9		43.7	3.52
	الواردات	202.3	719.3	97.00	0.1	1.3	11.11
موريتانيا	الصادرات	0.2	14.8	0.0	0.1	-	3.39
	الواردات	8.9	37.6	0.0	22.2	-	7.92
الاجمالي							5.62

مصدر: مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم،" مرجع سبق ذكره،ص 16

تأثير العوامل السياسية في تفعيل الإتحاد المغاربي.

إن اخفاق العملية التكاملية بالنسبة للإتحاد الأوربي أدى ببروز نظرية جديدة وهي الوظيفة الجديدة، إذ لوحظ أن إنشاء منظمة الحديد والصلب لم تؤدي إلى المزيد من الانتشار بل إنشاء معاهد روما 1997 كان نتيجة لوجود إرادة سياسية لدى القادة الأوربيين ، ومن مؤشرات توفر الارادة السياسية للقادة

[1] - المرجع نفسه،ص 14-15.

السياسيين تتمثل في إبرام اتفاقية الاتحاد المغاربي وعقد مؤتمرات القمة العربية بشكل متنظم باعتبارها الجهاز الرئيسي الذي يمكن من تطوير التنظيم الإقليمي ليصبح اتحاد اقتصادي ونقدي وسياسي.[1]

إلا أن تعثر هذه المؤتمرات دليل على ضعف الإرادة السياسية في تحقيق التكامل خصوصا اهتمـــام دول المنطقة في عقد شراكات أرومتوسطية مع الاتحاد الأوربي وكذا مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولتحقيق الاهداف الاقتصادية لهذه المنطقة لابد من أن تتوفر هذه الدول بالاستقرار السياسي والديمقراطية والانفتاح السياسي وتعزيز دور الوحدة المغاربية في المحافل الدولية في مواجهة التصدي الغربي.

ولقد لعبت تونس في هذا المجال دورا فعال بعد نجاح ثورتها على دور قيادي في إطار اتحاد المغرب العربي حيث قام الرئيس التونسي المرزوقي بزيارة لكل من ليبيا وموريطانيا والمغرب والجزائر لتفعيل الاتحاد المغاربي، وقد طالب رؤساء المغاربين إلى الاجتماع في تونس في موعد أقصاه أواخر 2013 ،وبذلك تعتـــبر نقطة انطلاق لتفعيل الاتحاد المغاربي.

و من أجل تحقيق ذلك لابد من تجنب القضايا التي تتضمن خلافات مابين بلدان المغاربية أي تفعيل قضية الصحراء الغربية التي تسببت في دخول المغرب والجزائر في خلافات طيلة الفترات الماضـــية ورفـــع هذه القضية الى هيئة الأمم المتحدة للفصل فيها ،و ضرورة البدء بالقضايا المتفق حولها واستبعاد القضـــايا الخلافية للخروج من مأزق الجمود المغاربي وبالتالي فبعد الثورة العربية في كل من تونس وليبيا وإجـــراءات الاصلاحات المتوقعة في بقية البلدان المغاربية قد تؤثر في تحقيق اثار ملموسة والنجاح في تفعيل اتحاد المغرب العربي.

إلا ان هذا التكامل السياسي لا يكتمل إلا من بوجود تكامل اقتصادي وبالتالي أكـــد الـــرئيس التونسي على ضرورة انفاق القادة المغاربية على إقرار الحريات التالية: حرية التنقل، حرية الإقامة، حريـــة العمل، حرية الاستثمار والتملك، حق المشاركة في الانتخابات البلدية.[2]

---

[1]- المرجع نفسه،ص16.

[2]- المرجع نفسه،ص 18.

تأثير العوامل الثقافية في تفعيل الاتحاد المغاربي:

.بما أن للمغرب العربي خصائص مشتركة كاللغة المشتركة والدين والتاريخ الواحد فهناك ضـــرورة التعاون المغاربي فيما بينهم واصلاح المنظومة المنهجية الواحدة، لمواصلة تعريب الحياة الوطنية في المجـــالات التربوية والادارية والاقتصادية وغيرها.

وضرورة الاستفادة من الأعمال العلمية التي تنتجها الدول العربية والمنظمات المختصة التابعة لهـــا وفي مقدمتها منظمة التربية والثقافة والعلوم ومركزها الرباط والاستفادة من الرصيد البحث العلمي الذي أصبح متاحا في الجامعات العربية بالقاهرة وبغداد وعمان والكويت وفي مجامع اللغة العربية.[1]

مبادرة الدفاع المشترك:

يعتبر المغرب العربي وطن واحد بمقاييس الدفاع والتـــراب الـــوطني إذ يقـــع بجهـــة متماســـكة على الضفاف الجنوبية من الحوض الغربي للبحر المتوسط ويشارك بالتصرف فيه عند مضيق جبل طارق غربا وعند مضيق صقلية شرقا.[2]

ثم أن المغرب العربي يتشارك على واجهته الجنوبية في خط صحراوي متواصل على عرض أربعـــة آلاف إذ تمتاز المناطقه الصحراوية بمصاعب استراتجية .

ولا يمكن لدول لوحدها تحصين المنطقة إلا في حالة تجميع الرشيد لإمكانيات الدفاعية والانفتـــاح الأمثـــل من وسائل التحصين الطبيعية والاستفادة من تطبيقات التكنولوجية الحديثة باعتبـــار الـــدفاع لا يكـــون إلا على أساس التنمية الشاملة المغاربية.[3]

إن إنشاء المستقبل المغاربي المشترك يكون من خلال عنصرين اساسيين أحـــدهما يتعلـــق بالعمـــل الداخلي في الأفق الجهوي والأخر مرتبط بعلاقاته بالخارج.

---

[1]- مصطفي الفبلابي ، مرجع سبق ذكره،ص 155 .

[2]- المرجع نفسه،156.

[3]- المرجع نفسه،149.

وللحفاظ على التكامل المغاربي وقوته يتوجب على هذه الدول مراعاة اتفاقية الاتحاد في حالة إقامة علاقات خارجية وعدم التفاوض الفردي لأحد من الاقطار المغاربية على حدى وأن يعتمد التفاوض على جدول مشترك من القضايا وبرنامج من المراحل،مع التأكيد على أولوية المشروع المغاربي في كل ترابط خارجي في أي من الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، إذ أن بناء المغرب العربي لا يعني بالضرورة الانعزال عن العالم وإنما يقضي بتوطيد العلاقات الخارجية على أساس ترشيدها وإعطاء الأولوية للإتحاد ،إذ أن الهدف الرئيسي من تفعيل الاتحاد هو التقليل من الهيمنة الخارجية وبالخصوص استرجاع كفاءة المبادرة وفاعلية القرار المغاربي في الاوساط الدولية.[1]

من خلال ما تقدم يتبين لنا ان اهمية المنطقة المغاربية باعتباره نقطة التقاء مابين ضفتي المتوسط وبوابة افريقيا جعلها محل اهتمام دولي، وخصوصا بعد الحرب الباردة التي بدأت تظهر اهمية المنطقة بعدما كانت حكرا على الاتحاد الاروبي ما سرع من وتيرة اقامة مشاريع اوربية للحفاظ على هذه مكانة في المغرب العربي والى جانب الاتحاد الاروبي يتواجد الصين بالياته الاقتصادية ومحاولة بناء علاقات اقتصادية مع دول المنطقة.

وأمام هذا التنافس الدولي على المنطقة يتوجب على هذه الدول العمل على ايجاد البديل الاقليمي العربي في مواجهة التحديات الدولية والاستفادة من الخبرات التكاملية الاوربية لبناء تكامل مغاربي لمواجهة الاخطار الخارجية.

[1]-المرجع نفسه،ص 150.

الخاتمة

خاتمة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة بروز الولايات المتحدة على الساحة الدولية بإستراتيجية متعددة الابعاد السياسة والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ،وأصبحت تتحرك وفقا لأجندة محددة قوامها الحفاظ على مصالحها الحيوية في المناطق المستهدفة من مشروعها المهيمن الذي يعمل على تصدير قيمها الغربية الى مناطق نفوذ في العالم.

وتتحكم في سياستها الخارجية محددات داخلية وخارجية توجه سياستها وفقا لأبعادها المسطرة خصوصا بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وتأثيره ببروز على بنية النظام الدولي من خلال استراتيجية الامن القومي الامريكي 2006 و2002 التي غيرت نظرة الولايات المتحدة للعلاقات الدولية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، اذ لم يعد الامن ظاهرة تخص دولة محددة وإنما هو عمل جماعي وعملت الولايات المتحدة الامريكية بوضع استراتيجية عالمية لمكافحة الارهاب وبذلك اعلنت من مبدأ "اما انتكون معنا او ضدنا وهكذا بدأت سياسة الهيمنة على العالم.

ولقد شكلت لاعتبارات عدة المنطقة المغاربية جزءا مهما من هذا التوجه الامريكي وخصوصا في التسعينيات عند اصبح واضحا الاهتمام الامريكي بالمغرب العربي باعتباره مجموعة دول تمتلك اهمية جيواستراتيجية التي ترجع الى اهميتها الجيوبليتيكية باعتبارها تتوسط القارات الثلاث (افريقيا ،اسيا ،اروبا) وسيطرتها على المناطق والمعابر البحرية، وامتلاكها لمصادر الطاقوية من نفط والغاز ،اذ يشكل النفط بعد استراتيجي في السياسة الامريكية وهكذا ساهمت هذه الاهمية في التدخل في المنطقة لسيطرة على هذه البلدان.

لقد كانت هذه الدول لسنوات السابقة حكرا على الدول الاوربية ،والتي لطالما شكلت مجالا لصراع بين القوى الكبرى ،لذلك وفي اطار التنافس الدولي والعمل على بسط النفوذ تحول الاهتمام الأمريكي نحو المغرب العربي باعتباره امتدادا لهيمنتها واعتباره نقطة ارتكاز جيو استراتيجية تتوفر على شتى المؤهلات التي تجعله امتدادا للقوى الكبرى.

ان ما يحرك السياسة الخارجية الامريكية هو مصالحها الحيوية المتمثلة في اساسا في النفط الذي يتمركز في دولتين هما الجزائر وليبيا، وهذا ما يجعل المغرب العربي كمنطقة مكملة للشرق الاوسط خصوصا في مرحلة الاضطرابات الحاصلة في العراق وإيران وكذا مسالة الصراع العربي الاسرائيلي.

اضافة لمورد النفط هناك بعد استراتيجي اخر وهو المحدد الامني المتمثل في الظاهرة الارهابية الذي وظفته الولايات المتحدة الامريكية خدمة لمصالحها،وقد استغلت في ذلك دورها الفعال في التدخل في ازمات المنطقة المتمثلة في نزاع الصحراء الغربية وإلحاق ملفها لهيئة الامم المتحدة ،وكذا قضية لوكربي التي اثرت على العلاقات الليبية الامريكية والتي لم تقم معها علاقات إلا سنة 2006،اضافة لتوظيف الازمة لصالحها وصولا الى ازمة الساحل وكذا الثورات العربية التي اثرت على مجريات العلاقات الدولية.

وهكذا يتجلى الاهتمام الامريكي وخصوصا مع الطرف الجزائري في اطار المساعدة على مكافحة الارهاب الدولي باعتباره الشريك الاستراتيجي في المنطقة مما اعطى للولايات المتحدة الامريكية امتيازات في المنطقة.

وان التواجد الامريكي في المغرب العربي يقف امام تحدي التنافس الدولي من قبل اروبا التي تعتبر المنطقة ارث تقليدي لها محاولة وضع مشاريع تربط مصالحها بالمنطقة ومنها اعلان برشلونة وصولا الاتحاد من اجل المتوسط،والى جانب الاروبي هناك تنامي الدور الصيني في اطار تعزيز قوته الاقتصادية باعتباره كقوة صاعدة في المسرح الدولي

وفي اطار ذلك عملت الولايات المتحدة لضمان بقائها وضع استراتيجيات متعددة الجوانب ففي المجال الاقتصادي وعلى اثر اتفاقية برشلونة1995 اعلنت الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية ايزنستات 1998 التي تسعى لإقامة التبادل الحر بين هذه الدول،اما من الجانب العسكري فقد سعت الى وضع قواعد عسكرية وصولا الى محاولتها انشاء قاعدة افريكوم تحت غطاء الحرب على الارهاب،ولم تكتفي بهذين الجانبين لتشمل الجانب السياسي المتمثل في مشروع الشرق الاوسط الكبير 2004 والعمل على تصدير القيم الغربية ، وربط هذه الدول بعلاقات مع اسرائيل الحليف الاول للولايات المتحدة الامريكية وبداية التطبيع الاسرائيلي مع هذه الدول ،اذ نجد في هذا السياق تطبيع اسرائيلي الموريطاني يتجلى بشكل كبير.

وامام هذا الوضع كان لزاما على الدول المغاربية في اطار الحفاظ على خصوصياتها البحث عن اليات لمواجهة هذا التنافس المحموم علي المنطقة ومحاولة التخفيف من حدته،وعلى هذا اساس عمدت هذه الدول في محاولة لتفعيل الاتحاد المغاربي وتجاوز العوائق التي تعيقها،وإضافة لذلك مناك البديل الاقليمي العربي ومحاولة تفعيل الوحدة العربية وإقامة علاقات اقتصادية عربية دون الاعتماد الكلي على الدول الغربية ما سيسمح لها بالحفاظ على استقلاليتها وخصوصياتها العربية والإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا:المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب العربية:

1- الاقداحي هشام محمود، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** ،(مصر:مؤسسة شباب الجامعة،2012).

2- اوعيانة فتحي محمد، **دراسة في الجغرافيا السياسية**،(بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،1983).

3- بخوش صبيحة،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، (1989-2007)**،(الاردن :دار حامد للنشر والتوزيع،ط4،2009).

4- بشارة خضر، **اوربا من اجل المتوسط**،ترجمة:سليمان الرياشي من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس،(1995-2008)،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2010).

5- بن علي طيبي،**العالم العربي والالفية الثالثة**، (الجزائر:دار الغرب للنشر والتوزيع،2002).

6- بن عيشى بشر،حامد نور الدين ، **مبررات اقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة لتكامل الاقليمي والتنمية في الواقع**،(مصر:معهد البحوث والدراسات الافريقية،2005).

7- جاسور ناظم عبد الواحد، **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي والاستراتيجي الامريكي بعد الحادي** عشر من ايلول2001،(لبنان:دار النهضة العربية،2006).

8- جرجس فواز،**السياسة الامريكية تجاه العرب،كيف تصنع؟ومن يصنعها؟**،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2006).

9- الجيالي نزار اسماعيل، **دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، (الامارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية،2003).

10- عبيد الله جمال مصطفى ،**الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط** ،(الاردن:دار وائل لنشر والتوزيع،ط1،2001).

11- الحاج علي، **سياسات الاتحاد الاوربي في البمنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2005).

12-حسن ياسين طاهر، **مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الامريكية،(رؤية قانونية)**،(الاردن:دار الثقافة لنشر والتوزيع،2011).

13- الحمداني ريا قحطان،**الاسلاموفوبيا،(جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية)**، (مصر:العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2011).

14- حوات محمد علي ،**العرب وامريكا،من الشرق الاوسطية الى الشرق الاوسط الكبير** ،(مصر:مكتبة مدبولي،2006).

15- خليل حسن ، **الجغرافيا السياسية (دراسة في الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي والمتغيراته**، (لبنان:دار المنهل اللبناني،2009).

16- الرميحي محمد غانم، **النفط والعلاقات الدولية(وجهة نظر عربية)**،(لبنان:دار الجديد ،ط2، 1995).

17- سايج مصطفى، **السياسة الامريكية تجاه الحركات الاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية** ، (مصر:العربي للنشر والتوزيع، ط1،2011).

18- سيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة:دار النهضة المصرية،ط2،1998).

19- شلبي سيد امين ، **امريكا والعالم،متابعات في السياسة الخارجية الامريكية** (2000-2005)،(مصر:علاة الكتب للنشر والتوزيع،2005).

20- صاغور هشام، **السياسة الخارجية للاتحاد الاروبي تجاه الجزائر (1998-2008)**، (الاسكندرية:مكتبة الوفاء ط1،2010).

21- العدوان علي عيسى، **ازمة لوكربي1988،حالة دراسية** ،(الاردن:دار وائل لنشر والتوزيع،ط1،2003).

22- العريمي منشور بخيت، **الشرعية الدولية لمكافحة الارهاب**،(عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط4، 2009).

23-العيثاوي ياسين،**السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية**،(عمان:دار اسامة لنشر والتوزيع،2009).

24- فهمي عبد القادر محمد، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**، (الاردن:دار مجدوالي للنشر والتوزيع، ط1، 2006).

25- كميل منصور، **الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل(العروة الاوثق)**،(لبنان:مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط2، 1998).

26- اللاوندي سعيد،الشرق الاوسط الكبير،مؤامرة امريكية ضد العرب،(مصر:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2011).

27- مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي**،**(دراسة قانونية سياسية)** ، (دار العلوم للنشر والتوزيع،2004).

28- المخادمي عبد القادر رزيق،**النظام الدولي الجديد...المتغير**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط3، 2006).

29- المخادمي عبد القادر رزيق، **الشرق الاوسط الكبير (بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب)**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط1 ،2008).

30- المخادمي عبد القادر رزيق، **الاتحاد من اجل المتوسط(الابعاد والافاق)** ،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط1، 2009).

31- المخادمي عبد القادر رزيق، **التكامل الاقتصادي العربي بين جدلية الانتاج والتبادل**،(ديوان المطبوعات الجامعية،2009).

32- المخادمي عبد القادر رزيق، **قيادة افريكوم الامريكية،حرب باردة ام سباق لتسلح** ،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط2011،1).

33- المدني توفيق، **اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل**،**(دراسة تاريخية سياسية)**، (منشورات اتحاد الكتاب العربي،2006).

34- المدني توفيق واخرون، **الربيع العربي...الى اين؟افق جديد لتغيير الديمقراطي**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012).

35-مراد محمد،**السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**،(لبنان:دار المنها اللبناني للطبع والنشر والتوزيع،2009).

36- مصباح عامر،**تحليل السياسة الخارجية**،(الجزائر:دار الهومة للنشر والتوزيع،2008).

37- مصباح عامر،**نظرية العلاقات الدولية (الحوارات النظرية الكبرى)** ،(مصر:دار الكتاب الحديث،2008).

38- مصعب محمود جميل،**تطورات السياسة الخارجية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية** ،(عمان:دار مجدوالي للنشر والتوزيع،ط1، 2006).

39- نافعة حسن ،**الاتحاد الاروبي والدروس المستفادة منه عربيا**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2006).

40- ندوي محسن،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**،(بيروت،منشورات الحلي الحقوقية،ط1، 2011).

41- نصيف انماط لطيف،**جماعات الضغط اليهودية في اربع ادارات امريكية**،(بغداد:شركة منصور للطباعة المحدودة،1989).

42- ولد اباه السيد، **عالم ما بعد 11 سبتمبر2001، الاشكاليات الفكرية والإستراتيجية** ، (لبنان:دار العربية للعلوم،2004).

2/ الكتب المترجمة:

1- بشارة خضر،**اوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس** ،ترجمة:سليمان الرياشي، (1995-2008)،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2010).

2- ميرشير جون ،ام والت ستيفن،امريكا المختطفة، (**اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية**)، ترجمة:فاضل جنكر،(الرياض:مكتبة عبيكان،ط1،2006).

3- ولد محمد محمد محمود، **الهجمة المضادة للحملة الصليبية (جذوره وتداعيات 11 سبتمبر)**، ترجمة:احمد صالح احمد،(الاردن:عالم الكتب الحديث،2011).

3/ الموسوعات:

1-طشطوش هايل مولى،**الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**،(عمان:دار حامد للنشر والتوزيع،ط1، 2012).

3- موسوعة الجغرافيا السياسية،(لبنان:دار الصبح،2009).

4/ الدوريات:

1-براساد اسوارس،"الخطوات القادمة امام الصين"،**مجلة التمويل والتنمية**،سبتمبر 2005.

2- بلقزيز عبد الاله،"الولايات المتحدة الامريكية من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي"،**المستقبل العربي**،العدد1،259 سبتمبر2000 .

3-بوكساني رشيد، دبيش احمد،مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي،"دراسات اقتصادية ،العدد4،(الجزائر:دار خلدونية للنشر والتوزيع،2004).

4- بوبوش محمد،"وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الاخرى"،**مجلة البحوث الاقتصادية العربية**،السنة 15،العدد42،ربيع 2008 .

5- جاسم الخيري عبد الرزاق،"قيادة عسكرية امريكية جديدة لإفريقيا،فرصة امريكية ومحنة افريقية"،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 21 شتاء2001 .

5- الحسناوي لحسن،"التنافس الدولي في افريقيا الاهداف والوسائل"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد21،شتاء2009 .

6- خشيم مصطفى عبد ابو القاسم،الاتحاد المغاربي بين ضعف الارادة وتزايد التحديات،" **المستقبل العربي**،العدد2000،44.

7- خليفي عبد النور،الشراكة الاقتصادية والاورومتوسطية،المنجزات والعوائق1995-2008،**مجلة الدراسات الاقتصادية**،العدد 15،افريل 2010.

8- زغيب شهرزاد،" الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط(خيارات المستقبل)"،**المستقبل العربي**،العدد 395، جانفي 2012.

9 - سعيدوني ناصر الدين،"وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش"،**المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد3، 1986

10- شريط عابد،"واقع الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية مع دول المغرب العربي"،**مجلة العلوم الانسانية**،العدد 2،جوان 2004.

11-شلبي السيد امين،"هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة، **مجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد،21 شتاء 2009 .

12- شمام عبد الوهاب،"حول العلاقات الاقتصادية الارومغاربيية"،**مجلة العلوم الانسانية**،العدد22، جوان،2004.

13- شنايت صباح،الشراكة الاروبية العربية واثارها المحتملة على اقتصاديات العربية"،**مجلة الدراسات الاقتصادية**، العدد 17،اكتوبر،**2010.**

14- غضبان مبروك،"النظام الدولي بين الطموح الامريكي لقيادة العالم وتحديث الاستعمار"،**مجلة العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية**،العدد1،باتنة،1994.

15- الكيلاني ماجد،"مشروع الشرق الاوسط الكبير،(دلالاته واشكالاته)"، **دراسات الاستراتيجية**، العدد،122،2007 .

16- المصالحة محمد،" تطورات في البنية الدولية وتاثيرها في ظاهرة الارهاب"،**المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد 21،شتاء **2009.**

17- المنيف ماجد بن عبد الله،" منظمة الدول المصدرة للبترول الاوبيك،نشاتها وتطورها والتحديات التي تواجهها"،**بحوث اقتصادية عربية**،العدد 41،السنة14 شتاء 2008

18-الهوسي سعيد،"مكانة المغرب العربي الامنية في الاستراتيجية الامريكية،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد 33،شتاء 2012.

5/ ملتقيات والتقارير:

1- قطاف ليلى،"اتفاقية الشراكة الاوربية الجزائرية"،**اعمال ملتقى دولي** حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة سطيف،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ،نوفمبر2006.

2- **التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003**،(مصر:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2003**).**

6/ الرسائل الجامعية:

1-ابو رحمة منير موسى، **سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في فترة 1993-2001**،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في العلوم السياسية،جامعة وهران،2012-2013.

2- بن دايخة ابراهيم، **اهمية العوامل الثقافية في السياسة في السياسة الخارجية الامريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،جامعة باتنة، (2008-2009).

3-بيرم فاطمة ،ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحلرب الباردة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،فرع دبلوماسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2009-2010

4- تيقمونين ابراهيم، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة ،(التوافق والتنافس-الفرنسي الامريكي انموذج)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2005.

6- رسولي اسماء،**مكانة الساحل في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة ،2010-2011.

7- صمار محمد سليم،**التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الارومتوسطية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2001-2002.

8- ظريف شاكر،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2008-2010.

7- العربي العربي،**دور الطاقة في العلاقات المغاربية الاروبية (الجزائر،ليبيا)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر،2004-2005.

9- لعجال محمد امين اعجال،**استراتيجية الاتحاد الاروبي تجاه دول المغرب العربي**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية ،فرع التنظيمات السياسية والادارية،جامعة الجزائر،2006-2007.

الجرائد:

1- صواليلي حفيظ ،اروبا قلقة من الزحف الصيني على منطقة شمال افريقيا،**جريدة الخبر اليومية**،الجزائر،العدد 5592 ، 31-03-2009.

7/ المواقع الالكترونية بالغة العربية:

1- ابو ثائر ماهر ،"قراءة في استراتيجية الامن القومي الامريكي الجديدة(صراع الديمقراطية و الارهاب)، على موقع:

http://pulpit.alwatan.com/articles2006/04/02/ (20/02/2013)

2- بطليموس هند ،"المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم المتغير" على موقع:

http://www.anabaa.org/nbanews/57/097.htm (11/05/2013)

3- بولمكحال إبراهيم "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"، على

موقع: :(07- 02--2013) **www.politics.ar.com/ar/com/ar/php/permalink B062. Html**

4- برش بشار ،"السياسة الخارجية الامريكية من منظور المدارس السياسية الفكرية" على موقع:

http// :www.iraq rope.com/index.php?option=com.content&view=article

5- بركوك مهند ،" التعاون الأمني الجزائري، الأمريكي والحرب على الارهاب"،(لبنان: مركز كازينغي

للشرق الأوسط جوان 2009)، على موقع:

http://carnegieen dowment.org/files algeria.(pdf)(07/03/2013)

6- بوحنيه قوي ،"استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي"على موقع:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20.126310429208904 (01/03/2013)

7- رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية، والمصالحة الوطنية"، (مركز كارينغي للشرق

الأوسط، العدد7 ، يناير 2008)، على موقع

http://carnegieen.org/files/bouteflika.pdf:

(03-03-2013).

8- تيمبورغ كريغ "الاقتصاد الصيني يجتاح افريقيا"،على موقع:

Http://www.sironline.org/alaboibe/edare%20 eqtesad(27)176htm.(09/05/2013)

9- حامي الدين عبد العالي ، مساوي عادل ، "المغرب العربي:التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية "،

عبر موقع:

http://albayan.co.uk/files/artideimages/takrir/4-3-8-pdf (01/03/2013)

10- حشاشة رشيد ،الصين تدخل الى حلبة المنافسة بين اروبا وامريكا في المغرب العربي"،على موقع:

http://www.libyafurum.org/archive/undex.php?option=com.content(a)(07/05/2013

11- عمرو حمودة كمال ،"النفط في السياسة الخارجية الامريكية" على موقع:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221655&eid=4337(04-05-2013)

12- خاص عبير عبد الحليم ،"التنين الصيني التحدي الاستراتجي الجديد القديم للغرب" على موقع:

http://www.suronline.org/alabwab/derasat(01)283.htm (11/05/2013)

13- خشيب جلال ،"التوجهات الكبرى في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة" على موقع:

http// :www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=**319828** (01-02-2013)

14- شحماط مراد ،"المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الامريكية"، على موقع:

http://.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=**151994** (22/02/2013)

15- الراوي حميد فرحان ، "الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء" على الموقع:

http://www.iasj.net?func=full text&aid=25432 (03/05/2013)

16- عمار رضوي، "الديمقراطيون والسياسة الخارجية الامريكية " نموذج السودان" على موقع:

http://digital.ahram.org.eg/article.aspsc?=3413010 eid=561 (0-03-2012)

17- زيتوني محمد العربي زيتوني،" الجزائر والحرب على الارهاب" على موقع:

http://www.hoggar.org/index.php?option=com.content@view=article (12/03/2013)

18- صارم سمير ،"النفط العربي في الاستراتيجية الامريكية"على موقع:

http://www.4geography.com/vb/show thead.php?t=370 (04-05-2013)

19- العايب خير الدين ،" البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، على موقع:

http://www.reefnet.gov.sy/books project/fichier18/15mny/pdf (10/03/2013)

20- عبد العظيم زينب ، الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001،(مركز الحضارة للدراسات السياسية)، ص813 عبر الموقع:

http://ps.egypt.com /upload /633606965918217042(20-02-2013)

21- عبيد كمال ، "الصين تهيمن وتتنافس"،على موقع:

http://www.annabaa.org/nbanews/2012/03/347.htm (11/05/2013)

22- غازي فيصل حسين ،"العلاقات الجيوسياسيةالامريكية الافريقية" على موقع:

http://www.almusallh.ly/militray-conception/71-2010-04-26-17-03-54... (20/03/2013)

23- غربي محمد ،"التنافس الغربي الصيني على القارة الافريقية"،على موقع:

http://www.droit plus.ma.undex.php?option=com.view.(09/05/2013)

24- الكتاني عمر ،"اتفاقية التبادل الحر بين المغرب العربي والاتحاد الاوربي والمغرب والولايات المتحدة الامريكية،(دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية) "، على موقع:

http://www.uni.ecosetif.com/revueeco/cokiers/fichier/revie2008imar alketani.pdf (07/03/2013)

25- كشك اشرف محمد ،"من شراكة جديدة الى التدخل في الازمات العربية"،**المجلة السياسة الدولية**، على موقع:

http://www.syassa.org/new content/3/14/1502/%D9%85%D9% (20/02/2013)

26- كيسنجر -هنري ،"الصين وامريكا مسار العداوة الحرج"،على موقع:

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3a article=30672/aissu. (11/05/2013)

27- لعجال محمد امين اعجال ،"مظاهر التنافس الاوربي الامريكي بمنطقة المغرب العربي واليات التصدي له"،على موقع:

http://www.politics.ar.com/ar/index.php/permalink/3038html.(25/04/2013)

28- محمد احمد عز الدين ،"ابعاد السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، ص،137-138 على موقع:

www.alsatil.ly.alsotilj/usues402008.5.pdf (07-03-2013)

29- مخلوف ساحل ،"اشكالية الازمة المعقدة في الساحل الافريقي" على موقع:

http://bouhania.com/news.php?action=viewaid=242 (01/03/2013)

30- المنذر رزقي ،" من التقارب المتوسطي إلى حوار 5 زائد 5"، (مجلة البرلمان العربي، العدد 10 سبتمبر 2007)،على موقع:

http://.www.arab-upu.org/publications/journal/v1020/09/2007 (1/03/2013)

31- ميرشير جون ،ستيفن ام. والت،"ما يريده اللوبي الصهيوني يحصل عليه دائما" ترجمة: سلسلة ترجمات الزيتونة(18)، على موقع:

http//:www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments(trans)/war.IsraelsInfluence 18.pdf (05/01/2013)

32- يحي عبد المبدي، "أفريكوم قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا" على الموقع.:

http://www.sironline.org/alabwab/maqualat&mohadarat(12)873.htm. (13/04/2013)

33- "الجزائر تأمل في استقطاب الاستثمارات الامريكية"، لقاء سعيد جامع من الجزائر للمغاربية24/ 2012"،لقاء سعيد جامع من الجزائر للمغاربية، على موقع:

http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/24/02/2009 feature-01 (22/04/2013)

34- "العلاقات الجزائرية الامريكية تشهد قفزة نوعية"،**جريدة المجاهد اليومية**،2012/12/26 على موقع:

http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/167 (16/05/2013)

35-" المملكة المغربية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون "، عبر موقع:

http://www.diplomatique.ma/arab/politique%c3%a9 trang%c3%a&re (25/03/2013)

36- تقرير مفوضية بشان التدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الارهاب،(الاتحاد الافريقي)،على موقع:

http://www.africa.union.org.root/ar/index/repport%20on%20 terrorism%20arabic.(pdf) (18/04/2013)

37- "العلاقات الاقتصادية والتجارة بين الجزائر والصين، تتوسع وتتعمق"، على موقع:

-**http://arabic.cri.cn/361/2009/01/12/181s1100b.htm**.(07-05-2013)

38- "التبادلات الاقتصادية التجارية بين الصين والمغرب"،على موقع:

http://arabia.china.org.cn/archive2006/txt/2000-09-27/content200748.htm.(07/05/2013

39- "مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، (اليمن، المركز الوطن للمعلومات، ماي 2005،) ،ص15، على موقع:

http://www.yemen-nic.inf/content economic/external/studies/5 pdf (16/04/2013)

ثانيا:اللغة الاجنبية:

1/ الكتب الاجنبية:

1/ -Philippe richer, l **offensive chinoise en afrique**,(Paris:edition kathzel,2008),

2/ Yves Lacoste, **geopolitique :la longe histoire d aujourd** hui,(larousse 2006)

2/ المواقع الالكترونية بالغة الأجنبية:

1-francoisdumont,yves montenay,"le Maghreb,une geopolitique eclatee ". **http/hal.archives-ouvartes.fr/docs/00/76/26/88/pdf.j299-1374geos32-maghreb-gfd.yn**.(02/02/2013)

3- Pierre Abramovici ,"activisme militaire de washington en afric" ,**le monde diplomatique**,juillet,2004. **http://www.mande.diplomatique.fr/2004107/abramovici/13376**.(10/03/2013)

3-the national security of united state of America,septembre,2002 : **http://georgew bush-whitehouse.archives.gov/nx/nss/2002/nss.pdf**. (12/01/2013)

http://www.voyaggesphotosmanu-com/complet/images/cart.maghreb.gif (15/12/2012).

http://www.voyaggesphotosmanu-com/complet/images/cart.etats-unis.gif.(15/12/2012)

الفهرس

فهرس الجدول والخرائط

1/ الجداول:

الشكل الاول:التمويلات الثنائية بين المغرب العربي والاتحاد الاروبي:1995- 2005..................ص103

الشكل الثاني:التجارة البينية بين اعضاء الاتحاد المغرب العربي..................................... ص125

2/ الخرائط:

الخريطة1:الخريطة الجغرافية للولايات المتحدة الامريكية..ص22

الخريطة2:الخريطة الجغرافية للمغرب العربي.. ص50

الفهرس

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر وتقدير:	
إهداء:	
خطة الدراسة:	
مقدمة:	أ
الفصل الاول: السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة (الماهية – المحددات).........	**06**
المبحث الاول:ماهية السياسة الخارجية الامريكية............	**07**
المطلب الاول:الاطار المفاهيمي للدراسة............................	**07**
المطلب الثاني:التيارات الفكرية والنظرية لسياسة الخارجية الامريكية..............	**11**
المطلب الثالث:الخلفية التاريخية لسياسة الخارجية الامريكية..............................	**16**
المبحث الثاني:المحددات الداخلية لسياسة الخارجية الامريكية.............................	**21**
المطلب الاول:تأثير المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الامريكية..................	**23**
المطلب الثاني:تأثير المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الامريكية................	**27**
المطلب الثالث:الدين وتأثيره في صنع السياسة الخارجية الامريكية...........................	**33**
المبحث الثالث:المحددات الخارجية في صنع السياسة الخارجية الامريكية.........................	**35**
المطلب الاول:النظام الدولي وتأثيره في صنع السياسة الخارجية الامريكية.....................	**36**
المطلب الثاني:النفط وتأثيره في السياسة الخارجية الامريكية..................................	**39**
المطلب الثالث:احداث 11 سبتمبر2001 وتاثيره على استراتيجية الامن القومي الامريكي2002 -2006	**42**
الفصل الثاني:مكانة المغرب العربي في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة................	**47**
المبحث الاول: الاهمية الجيو استراتيجية للمغرب العربي..	**48**
المطلب الاول: الاهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة للمغاربية	**48**
المطلب الثاني :البيئة الامنية للمنطقة المغاربية وتأثيرها على العلاقات الامريكية المغاربية.........	**53**
المطلب الثالث: الاهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية..	**62**
المبحث الثاني: ابعاد التواجد الامريكي في المنطقة المغاربية................................	**66**

المطلب الاول:العوامل المساهمة في التدخل الامريكي في المغرب العربي........................... 66
المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية المغاربية................................... 71
المبحث الثالث:اليات التدخل الامريكي في منطقة المغرب العربي........................... 74
المطلب الاول: الاجندة الاقتصادية.. 75
المطلب الثاني: الاجندة الأمنية والسياسية.. 81
المطلب الثالث: الاجندة العسكرية.. 87
الفصل الثالث:التنافس الدولي على المنطقة المغاربية وسبل التعامل معه........................ 96
المبحث الاول:التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي.. 97
المطلب الاول:المغرب العربي وأوربا:علاقات تاريخية متميزة.. 97
المطلب الثاني:المدخل الاقتصادي الصيني في المغرب العربي 109
المبحث الثاني:طرق التعامل المغاربي امام التنافس الدولي على المنطقة............................ 116
المطلب الاول:البديل الاقليمي العربي.. 116
المطلب الثاني: تفعيل الاتحاد المغاربي.. 121
خاتمة.. 129
قائمة المراجع.. 132
فهرس الجداول والخرائط.. 143
فهرس 144